

جامعة مولود معمري- تيزي وزو-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



أمن مجلس التعاون الخليجي في فترة ما بعد الربيع العربي
أزمة العلاقات القطرية-الخليجية(2017م-2018م)

مذكرة مقدمة ضمن لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسي
تخصص دراسات متوسطة

- إشراف الأستاذ:

أ. عمرون محمد

- إعداد الطالبة:

➤ برسي ذهبية

لجنة المناقشة

أ/ أبركان فؤاد..... رئيسا
أ/ عمرون محمد..... مشرفا ومقررا
أ/ قشي عاشور..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017م-2018م



الشكر و التقدير

لا يسعنا بعد هذا الجهد الذي وصل إلى نهايته، إلا أن نتقدم بجزيل الشكر
وجميل العرفان إلى المشرف **الأستاذ عمرو محمد** الذي قبل الإشراف على هذا البحث ولم
يبخل علينا يوماً بنصائحه وتوجيهاته القيمة، فهو بذلك مدينا لنا بفضل لا ينسى .
تحية شكر وتقدير إلى الأساتذة الذين تفضلوا بتسخر جزء غير يسير من وقتهم لقراءة
هذه المذكرة ومناقشتها .

كما نتوجه بالشكر الخالص إلى كل من ساعد وشجع ولو بالسؤال حتى
يرى هذا البحث النور

برسي ذهبية

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثرة عطائك.
إنه لا ينسى في هذه اللحظات التي لعل لا أملك أغلى منه.
أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:
فضاء المحبة و بحر الحنان، ريحانة الدنيا وبهجتها أُمي الغالية حفصها الله.
الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال، أبي العزيز حفظه الله.
أحد رموز الحب ونور حياتي زوجي الحنون
الاعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود: اخوتي وأخواتي.
المعادلة التي ترسم منحى الحياة، أصدقائي وزملائي في الجامعة
إلى أستاذي المشرف "عمرون محمد".
إلى كل الذين عرفناهم من قريب أو بعيد.
إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي.

برسي ذهبية

خطة البحث

الفصل الأول: دول مجلس التعاون الخليج العربي وتحدياته الأمنية

المبحث الأول: دول مجلس التعاون الخليج العربي

المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثاني: أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثالث: أهمية مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن الخليجي وتداعياته

المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن الخليجي

المطلب الثاني: الرؤية الإيرانية-الأمريكية للأمن الخليجي

المطلب الثالث: تعاون دول مجلس الخليج في المجال الأمني

المبحث الثالث: مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: بروز إيران كقوة إقليمية

المطلب الثاني: الصراع الطائفي التفكك المذهبي

المطلب الثالث: الإرهاب: الخطر المتنامي عبر الحدود

المبحث الرابع: المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي

المطلب الأول: ثورات الربيع العربي وانعكاساتها على دول مجلس التعاون

الخليجي العربي

المطلب الثاني: التغير في معادلة التحالفات الداخلية والخارجية لدول مجلس

التعاون الخليجي

خطة البحث

الفصل الثاني: التفاعلات الدبلوماسية للأزمة القطرية-الخليجية وأبعادها الإقليمية والدولية

المبحث الأول: أزمة العلاقات القطرية-الخليجية

المطلب الأول: جذور و أسباب أزمة العلاقات القطرية-الخليجية

المطلب الثاني: تأثير الأزمة القطرية-الخليجية على موازين القوى في الشرق الأوسط

المطلب الثالث: التداعيات الجيوسياسية للأزمة القطرية-الخليجية

المبحث الثاني: دبلوماسية الأطراف المعنية للأزمة القطرية-الخليجية

المطلب الأول: دبلوماسية الأطراف المقاطعة

المطلب الثاني: الدبلوماسية القطرية إتجاه الأزمة الخليجية

المطلب الثالث: جهود الوساطات لحل الأزمة القطرية-الخليجية

المبحث الثالث: التفاعلات الإقليمية و الدولية إتجاه الأزمة الخليجية الراهنة

المطلب الأول: الموقف الإيراني-التركي إتجاه أزمة العلاقات الخليجية

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي إتجاه أزمة العلاقات القطرية-الخليجية

المطلب الثالث: الموقف الأوروبي من الأزمة القطرية-الخليجية

المبحث الرابع: دراسة مستقبلية للأزمة القطرية الخليجية

المطلب الأول: سيناريو تجميد الأزمة و التعايش معها

المطلب الثاني: سيناريو حل الأزمة

المطلب الثالث: سيناريو تصعيد الأزمة

مقدمة

يواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد أكثر من 33 عاما من تأسيسه، تحديات غير مسبقة على مختلف الأصعدة خاصة ما بعد "الربيع العربي" وتبعاته على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، وظهور التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة التي تنتشر إيديولوجياتها على شبه الجزيرة العربية، كل هذه التحديات أدت إلى إضعاف بنية دول مجلس التعاون الخليجي وعلاقاته الداخلية، وذلك في ضوء تباين مواقفها من "الربيع العربي" وتداعياته، بين المعارضين والمؤيدين لكل الإيديولوجيات التي جاءت بها الثورات العربية.

يشكل وجود دولة عضو على خلاف مع وجهة نظر الأغلبية ضمن مجلس التعاون الخليجي سمة متوقعة لسياسة الخليج العربي، وهذا ما يحصل حاليا داخل البيت الخليجي بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى، إذ قطعت الدول الثلاث علاقاتها الدبلوماسية وحدودها البرية والجوية والبحرية مع قطر في 24 ماي 2017م، وذلك باتهامها بتغذية وتمويل الإرهاب وإيواء الجماعات المتطرفة وتبني علاقات وطيدة مع إيران التي تعتبرها دول المجلس الخليجي مصدر تهديد لها، وبذلك اتخذت الدول الثلاث المقاطعة خطوات تصعيدية ضد قطر، ووضع مجموعة من المطالب من أجل فك الحصار عليها، لكنها فضلت الصمود ومواجهة الأزمة بطريقتها بدلا من الخضوع لمطالب الدول المقاطعة وبهذا استمرت الأزمة إلى يومنا هذا رغم جهود الوساطات الدولية والإقليمية لحل الأزمة.

أ- الإطار المنهجي للدراسة

1- الإشكالية البحثية:

تواجه مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي جملة من التحديات. بعضها مشترك والبعض الآخر خاص بقطر. فيما يخص ما تعرفه الساحة الإقليمية (منطقة الشرق الأوسط) من تطورات جديدة وتحولات جذرية وعليه تطرح الدراسة المشكلة البحثية التالية :

هل يمكن اعتبار الأزمة القطرية-الخليجية هي نتاج مخلفات "الربيع العربي" وتبعاته أم هي حصيلة تنامي الدور القطري في منطقة الشرق الأوسط المعارض للتوجهات الخليجية؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

1- ماهي الأسباب الحقيقية التي نشبت بين دولة قطر وجيرانها؟ وماهي

التداعيات الجيوسياسية لهذه الأزمة؟

2- كيف أثرت الأزمة الخليجية على موازين القوى والتحالفات الإقليمية

والدولية في منطقة الشرق الأوسط؟

3- ماهي الدبلوماسية التي انتهجتها الأطراف المعنية للأزمة؟ وما مدى نجاح

الوساطات الإقليمية والدولية في حل الأزمة الخليجية؟

4- ما مستقبل العلاقات القطرية-الخليجية في ظل تمسك كل أطراف الأزمة

بمواقفها؟

2- الفرضيات:

1- ازدياد الضغط الخليجي على قطر ينتهي بتماهي سياسة قطر مع باقي دول

مجلس التعاون الخليجي.

2- كلما واصل تصعيد الأزمة القطرية-الخليجية ازدادت فرص ومكاسب إيران في إنشاء تحالفات جديدة.

3- كلما ازدادت الضغوط الأمريكية على الدول المقاطعة وقطر ازدادت احتمالات تسوية الأزمة وحلها.

3- مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني:

يهتم هذا البحث في دراسة منطقة الخليج العربي عامة الذي يشمل كل من: المملكة العربية السعودية- الإمارات العربية المتحدة- الكويت- قطر- البحرين- سلطنة عمان)، فهي في الجهة الشرقية للوطن العربي وجنوب قارة آسيا، كما تطل على بعض المسطحات المائية والبحار كالمحيط الهندي وبحر العرب جنوبا ، كما أن لها حدود برية مع الجمهورية العراقية والمملكة الأردنية وجنوب الجمهورية اليمنية. وكذلك إشرافها على مضيق هرمز بين الخليج العربي وخليج عمان الذي تمر فيه أكبر جزء من المبادلات التجارية.

2- المجال الزماني:

تحاول الدراسة تقصي الموضوع في الفترة الممتدة من 24 ماي 2017م إلى يومنا هذا.

4- الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تحليل مواقف دول الخليج بين المعارضين والمؤيدين للقضايا الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك التركيز على مصادر التهديدات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التحولات الإقليمية والدولية والتي شكلت معطياتها مرتكزا رئيسيا و محورا مهما في إعادة النظر في

التحديات والتحديات الأمنية الداخلية والخارجية التي تواجهها منطقة الخليج العربي، ومن هنا فإن فهم وتحليل المعطيات السياسية والأمنية لدول الخليج وتحليلها في المرحلة الحالية والتي وصلت إلى درجة تصدع العلاقات داخل مجلس الخليج ستساهم في فهم طبيعة العلاقات الخليجية وتحديد مصادر التهديد والتحديات التي تواجهها والتي بحد ذاتها يمكن أن تساهم في دفعها نحو التركيز على ضرورة تماسك دول مجلس التعاون الخليجي والعمل معا أو بالتوازي.

فمن الناحية العلمية تستفيد الباحثة من اختيار الفروض العلمية واستخدام المفاهيم الحديثة في التحليل السياسي واستثمار المعارف المتحصل عليها في عملية البحث والتحليل السياسي أما العملية فتكمن في استفادة الباحثين والمهتمين بالموضوع والسياسيين بنتائج البحث.

5- أهداف الدراسة:

1. التعرف على طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والخلفيات التي أدت إلى تصدع العلاقات القطرية-الخليجية.
2. معرفة دوافع عودة تأزم العلاقات القطرية-الخليجية من جديد بعد أن تم تسويتها داخل البيت الخليجي ودون تدخل الفواعل الخارجية لحلها.
3. تحليل البيئة الداخلية المحلية والإقليمية، والخارجية الدولية المؤثرة على الأمن الخليجي.
4. محاولة تقديم السيناريوهات المستقبلية للأزمة الخليجية والمساهمة في رسم تصورات مستقبلية أكثر تفهما لأزمة العلاقات الخليجية.

6- مبررات الدراسة:

أ- المبررات الموضوعية:

1. كون مجلس التعاون الخليجي من بين أحسن النماذج التكاملية في المنطقة العربية والذي لم يتفكك منذ نشأته رغم الصعوبات والأزمات الدائرة سواء داخل المجلس أو خارجه.
2. أهمية الموضوعات الأمنية في حقل العلاقات الدولية، كموضوع رئيسي للمنضرين والباحثين.
3. التحولات الإقليمية الجديدة التي تعصف بالمنطقة العربية، وتأثيرها على عدم الاستقرار الأمني والإقليمي.

ب- المبررات الذاتية:

- 1- وجود خلفية علمية حول سياسة دول مجلس التعاون الخليجي خاصة ودول الشرق الأوسط عامة.
- 2- وجود رغبة ذاتية في دراسة وتحليل الأحداث الراهنة والتي تجري داخل البيت الخليجي.
- 3- المساهمة في تحليل موضوع الأمن والاستقرار في منطقة الخليج وكذا تفسير كل مصادر التهديد التي تزعزع بأمن واستقرار المنطقة.

7-مناهج الدراسة واقتراباتها:

تعتبر المواضيع المتعلقة بالمنطقة العربية من أكثر المواضيع تركييا وتعقيدا بسبب تدخل العوامل الداخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كذا العوامل الرسمية وغير الرسمية، وكذا تشابك هذه العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية في صنع مختلف السياسات في دول المنطقة، وعلى هذا الأساس تتطلب هذه الدراسة

منهجية تكاملية تراعي مستويات الظاهرة ومتغيراتها حيث تم استخدام المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي:

ويعتمد هذا المنهج—كما تشير أدبيات البحث العلمي- على استخدام البيانات والمعلومات والأحداث التاريخية باعتبارها بداية نقطة التحليل المنهجي لجميع القضايا السياسية، بحيث يعتبر المنهج التاريخي من بين أهم مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية نظرا للعلاقة الكبيرة بين التاريخ والسياسة فمن الصعب الحكم على أبعاد أي قضية سياسية حالية إلا بالرجوع إلى امتداداتها وجذورها التاريخية، ومدى التأثير الذي فرضته هذه الأبعاد للقضية القائمة حاليا فتحليل الأزمة الخليجية الراهنة تستوجب الرجوع إلى تاريخها والظروف التي مرت بها وذلك لفهم خلفيات تلك الأزمة، إضافة إلى أن هذا المنهج ومن خلال الخبرات التاريخية المتراكمة يساعد في التنبؤ بمستقبل الحالة السياسية القائمة والتداعيات المتوقعة لها سواء على المدى القريب أو المدى المتوسط، وسيستخدم هذا المنهج في تحليل الجوانب التاريخية للعلاقات القطرية-الخليج.

2- منهج دراسة حالة:

يعرف منهج دراسة الحالة بأنه المنهج المعتمد على دراسة حالة معينة بهدف جمع معلومات متعمقة عنها وهو مفيد في إعطاء معلومات لا يمكن الحصول عليها بأساليب أخرى، ومنهج دراسة الحالة يكون مناسباً للاستخدام عندما يكون تركيز البحث على ظاهرة معاصرة ضمن سياق الحياة الواقعي كذلك فإنه يفضل استخدامه عندما تكون هناك رغبة في دراسة حالة تحتوي على العديد من

المتغيرات والعوامل المرتبطة مع بعضها البعض وحينما تكون هذه العوامل والمتغيرات يمكن ملاحظتها، وبالتالي فإن منهج دراسة الحالة يكون مناسباً لدراسة أزمة العلاقات القطرية-الخليجية ودراسة المتغيرات التي حدثت داخل البيت الخليجي وفي منطقة الشرق الأوسط ككل وكذلك معرفة العوامل المرتبطة في هذا التغيير.

ب-الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

1- نظريات الدراسة:

تقتضي الدراسة العلمية الاعتماد على مجموعة نظريات مستخدمة في ثنايا الموضوع والتي تتمثل في:

1- نظرية الفوضى الخلاقة:

يتفق الجميع أن القوى الاستعمارية تستغل تناقضات المجتمعات الذاتية والبيئية وتوظفها من أجل إنهاك المجتمعات والتحكم في أنظمتها، فهي كما تستغل وتوظف الخلافات الحدودية تستغل أيضا التباينات الطبقية والمذهبية في المجتمع وتفاقمها إلى أن تصبح انشقاقات سياسية ذات أليات مدمرة تتيح للقوى الاستعمارية فرصة التدخل المباشر وتوجيه حركة الصراع بينها بما يخدم مصالحها الخاصة في النهاية.

ولقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النهج، وصاغته في نظرية تعامل استراتيجي يعفيها من اللجوء إلى العمل العسكري المباشر إلا إذا كانت مضطرة، فكانت نظرية الفوضى الخلاقة التي تستهدف استحداث حالة فوضى في مواقع الصراع بين أطراف محلية، تتيح للولايات المتحدة الأمريكية ركوب موجة الفوضى هذه وتوجيهها لمصلحتها، وبالفعل لقد اتسقت الأهداف العليا لأمركة العالم مع إرهابات الثورات العربية على أساسه إذا كانت البنى الإقليمية غير

مهياً للقيام بالوظيفة المطلوبة أمريكياً، غير أن مفهوم الفوضى الخلاقة يعد تعبيراً أكثر شمولية من مجرد كونه خطة أمريكية للتفكيك الممنهج وعملية رد الفعل الثوري العربي على هذا المفهوم لمسؤوليته كمصطلح وكخطة عن قوة الدفع الهائلة وحالة التعبئة التي قادت الحراك الجماهيري هي عملية فيها الكثير من اجتزاء للحقيقة، ورغم ذلك تعتبر الفوضى الخلاقة من أخطر النظريات التي أنتجت مراكز الأبحاث الأمريكية، ويكون التطبيق العملي لهذه الإستراتيجية من خلال ابتزاز العديد من البلدان العربية لإجبارها على تقديم تنازلات تتلاءم مع السياسات الأمريكية المرغوب فيها في المنطقة حيث كان احتلال العراق والضغط على لبنان "الطائفي" وابتزاز سوريا شرطاً ضرورياً لنجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير.¹

2- نظرية الدور:

تعرف نظرية الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية ويهتم بدراسة سلوك الدول، وهو مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية كذلك تعرف بأنه مفهوم صانعي القرار السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية، وبالتالي تكون نظرية الدور مناسبة لدراسة ومعرفة طبيعة الأدوار التي تلعبها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي داخل المجلس وفي محيطها الإقليمي، وكذا معرفة القرارات والسياسات المتباعدة داخل المجلس الخليجي وما مدى ارتباطها بالآزمة.

1- فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعلومّة (دراسة في صناعة المستقبل)، المستقبل العربي، م34، الع390، أوت2011م، ص135.

2- ضبط مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم الحصار: يعرف الحصار بأنه عبارة عن إجراءات قسرية تتخذ إتجاه دولة ما بموجب قرار من مجلس الأمن إعمالاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وذلك في حال عدم التزام تلك الدولة بميثاق الأمم المتحدة وتهديدها للأمن والسلم الدوليين كما هو الحال سابقاً في دول ليبيا والسودان والعراق وكوريا الشمالية، وهو يعني فرض عزلة كاملة لتلك الدولة ليس من جانب دول الجوار وحسب بل من قبل جميع دول العالم.

2- المقاطعة: إن المقاطعة تختلف جذرياً عن الحصار، فهي عبارة عن قطع للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية من جانب دولة أو مجموعة من الدول مع دولة أخرى وهو حق سيادي لجميع دول العالم في أن تقيم أو تقطع علاقات الدبلوماسية مع أي دولة في حال سعي الأخيرة لإثارة المساس بأمن واستقرار الدول المقاطعة، وهو الأمر الذي ينطبق على الحالة القطرية التي أثبتت التقارير وإنما من دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية ، ليس فقط من دول المقاطعة الدولية الصادرة بتورط قطر في تمويل الإرهاب وإيواء الإرهابيين على نحو يهدد ليس أمن جيرانها فحسب بل الأمن العالمي أجمع.

3- المتغيرات الإقليمية: هي المتغيرات الناشئة في الإطار الإقليمي المحيط بالدولة، وفي هنا يشمل دول الخليج العربية والعراق وإيران وتركيا وأهم هذه المتغيرات هي الوجود الأجنبي في الخليج، الملف النووي الإيراني، الصراع الطائفي، أزمة العلاقات القطرية-الخليجية

3- الدراسات السابقة:

1-خالد عبد الله الزيارة، حصار قطر: توجعات من الزمن الآني، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2017.

تناول الكتاب كافة الأحداث التي مرت خلال الفترة السابقة، وحالة الأزمة التي أحدثها المسؤولون من دول الجوار، وتم رصد جميع الأحداث التي مرت خلال الأشهر الماضية، وتقديمها في أجزاء وأبواب بالحقائق والبراهين المقدمة من عدة مؤسسات معتمدة، كما تم شرح طبيعة الأحداث وأسباب تلك الأزمات مع توضيح الأزمات التي حدثت في الماضي، ويؤكد فيها حرص القيادة الرشيدة على حل جميع الخلافات بحكمة ورزانة.

2- عز الدين مولى، **حصار قطر: سياقات الأزمة وتداعياتها**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2017م.

يبحث الكتاب عن أدوار الفاعلين المباشرين في الأزمة ويدرس أجندتهم بدءًا بالعلاقات المضطربة التي تربط السعودية بجيرانها، إذ إن الأزمة الحالية ليست الأولى في مسلسل علاقات سعودية حرجة مع جاراتها الخليجية الصغيرة، ويناقش مقومات السياسة السعودية الخارجية وقواعدها التي تخول المملكة تبني مواقف تجاه هذه الدول، والأسباب التي تجعل الخلاف حالة متكررة ومعضلة مزمنة تلازم العلاقات القطرية-الخليجية بشكل عام، كما يرصد تحولات القوة واختلاف الأدوار في سياسة الإمارات العربية تجاه محيطها وخارجه خلال ثمانينات القرن الماضي والسنوات العشر الأخيرة التي بدأت فيها سياسة الإمارات تختلف في قضايا كثيرة. كما يستعرض الكتاب التفاعلات الإقليمية والدولية مع الأزمة بما في ذلك جهود الوساطة التي تقودها دولة الكويت، والدوافع وراء قيامها بدور الوسيط في النزاعات الإقليمية وإزاء أزمة الخليج الراهنة بشكل خاص، ويستشرف فرص نجاح الكويت في جهود الوساطة التي تقودها حالياً. كما يناقش الكتاب التحرك السياسي التركي ويبين المعوقات التي تقف في وجهه، حيث كانت تركيا من أهم القوى الإقليمية التي نشطت وتفاعلت مع أزمة حصار قطر منذ بدايتها، ويتناول

أيضاً الموقف الإيراني من الأزمة، فرغم التباينات التي يمكن ملاحظتها في قراءة الإيرانيين لما يحدث في جوارهم الخليجي، إلا أن ما يجمع تلك القراءات على اختلافها هو اعتبار أن وحدة الصف الخليجي قد أصبحت من الماضي.

تقسيم الدراسة:

واستجابة لمتطلبات معالجة هذا الموضوع، وتحليله قامت الدراسة ببناء خطة بحثية بداية من مقدمة إلى استنتاجات، مروراً بإطار منهجي حددت فيه مشكلتها الأساسية ومناهجها ومفاهيمها ونظريتها التي اعتمدت كأساس للتحليل وعليه قسم موضوع الدراسة إلى فصلين:

عنون الفصل الأول بـ: دول مجلس التعاون الخليجي وتحدياته الأمنية

وقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث تناولت في المبحث الأول نشأة وأسباب قيام مجلس التعاون الخليج العربي وكذا أهمية هذا المجلس، وفي المبحث الثاني تطرقت إلى مفهوم الأمن الخليجي وتداعياته والتركيز على الرؤية الإيرانية-الأمريكية للأمن الخليجي مع تعاون دول مجلس الخليج في المجال الأمني، واستعرضت في المبحث الثالث مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي من بروز إيران كقوة إقليمية والصراع الطائفي والتفكيك المذهبي إلى تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، وفي المبحث الأخير تطرقت فيه إلى أهم المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، وتناولت فيه ثورات الربيع العربي وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وكذا التغير في معادلة التحالفات الداخلية والخارجية لدول مجلس الخليج العربي.

أما الفصل الثاني فقد عنون بـ: التفاعلات الدبلوماسية للأزمة القطرية-الخليجية وأبعادها الإقليمية والدولية وقسم أيضاً هذا الفصل إلى أربعة مباحث، فتطرقت في المبحث الأول إلى أزمة العلاقات القطرية-الخليجية وتم فيه دراسة جذور وأسباب الأزمة وتأثيرها على موازين القوى في الشرق الأوسط وتداعياتها الجيوسياسية، وتطرقت في المبحث الثاني إلى دبلوماسية الأطراف

المعنية للأزمة القطرية-الخليجية وتناولت فيه من جهة دبلوماسية الأطراف المقاطعة ومن جهة أخرى الدبلوماسية القطرية إتجاه الأزمة الخليجية وتطرقت فيه إلى جهود الوساطات لحل أزمة تصدع العلاقات القطرية-الخليجية، أما المبحث الثالث تطرقت فيه إلى أهم التفاعلات الإقليمية والدولية اتجاه الأزمة الخليجية الراهنة وتم فيه دراسة كل من الموقف الإيراني-التركي والأمريكي ومواقف بعض الدول الأوروبية اتجاه الأزمة القطرية-الخليجية، وفي الأخير تطرقت إلى دراسة مستقبلية وبناء سيناريوهات للأزمة القطرية-الخليجية واستعرضت فيه سيناريو تجميد الأزمة والتعايش معها وكذا سيناريو حل الأزمة، وفي الأخير سيناريو تصعيد الأزمة.

الفصل الأول:

دول مجلس التعاون الخليجي
وتحدياته الأمنية

تمهيد:

لقد أدى تفاقم الظروف الأمنية التي مرت بها بمنطقة الخليج إلى قيام مجلس التعاون الخليجي عن طريق بناء تنسيق وتكامل واندماج بين الدول الأعضاء الستة، وهذا من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية، فيعتبر الأمن الخليجي الهاجس الذي يؤرق دول مجلس خاصة وأن المنطقة تشهد تحولات إقليمية متجددة ومؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي خاصة ما بعد "الربيع العربي"، وظهر التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة والتي تنشر أفكارها في منطقة الشرق الأوسط، ففي هذا الفصل سنتطرق إلى أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي وأهمية التنسيق بين دول الأعضاء، وإعطاء مفهوم الأمن الخليجي وتداعياته والتركيز على مصادر التهديد التي تحيط بالمنطقة وكذا التحولات الإقليمية المؤثرة ببيئة الأمن الإقليمي.

المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي

لم يكن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة في 1981م وليد لحظة ولكن الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت آنذاك في أواخر السبعينات هو ما استوجب على الحكومات الخليجية اتخاذ خطوة عاجلة ومدرسة واجتماعات لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق وتحقيق رغبة شعوب المنطقة في الوحدة والعمل المشترك منذ قرون عديدة، وهذا ما يحقق التعاون والحماية من التّهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها، وبالتالي يحافظ على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية.

وفي نهاية 1980م جرت محادثات رسمية بين قادة الخليج حول موضوع إنشاء صيغة وحدودية خليجية بشكل جدي وتم التفكير في قيادة وحدة الخليج على أساس مشاركة الدول الخليجية الستة (السعودية - قطر - الكويت - الإمارات العربيّة المتحدة - البحرين - سلطنة عمان) وقد جاء تشكيل المجلس مستثنيا اليمن بذريعة وقوعها خارج النظام الإقليمي الخليجي، ومستثنيا العراق وإيران بذريعة عدم التورط في الحرب الدائرة بينهما في عام 1980م. وقد ثبت هذا التشكيل ضمنا في المادة الخامسة من النظام الأساس للمجلس، على أنّ المجلس يتكوّن فقط من الدول الستة التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض في فبراير 1981م.¹ وبعد مرور ستة أيام أكدت السعودية أنّ الاتفاق على قيام تجمع خليجي يهدف إلى تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على ترسيخها وتطويرها ولا يهدف إلى إنشاء كتل سياسي أو عسكري، وفي 25 فيفري 1981م اجتمعت لجنة الخبراء في الرياض لوضع نظام متكامل يشمل البنود الرئيسية لمجلس التعاون ومناقشة

1- عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت: دار النضال للنش، ط1، 1998،

مشروع النظام الأساسي للمجلس تم فيه تحديد فترة من 25 إلى 27 مارس 1981م موعداً لاجتماعات القمة في أبو ظبي، وتم في هذا الاجتماع إقرار النظام الأساسي للمجلس والنظام الداخلي للأمانة العامة كما أوصوا بأن يكون الأمين العام للمجلس من دولة الكويت.¹

وتنص المادة لثانية من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي على أن يكون مقر المجلس في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، كما تنص المادة الثالثة من النظام الأساسي على أن يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر أو في أي دولة عضو في المجلس الخليجي. وكذلك تنص المادة الخامسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن المجلس يتكون من الدول الستة التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ 4 فيفري 1981م، وهذه الدول هي: (السعودية- قطر- سلطنة عمان - الكويت - الإمارات العربية المتحدة - البحرين) إذ يلاحظ أن مجلس التعاون الخليجي اقتصرت عضويته على هذه الدول ولم يترك الباب مفتوحاً لعضوية دول أخرى فبالنالي فإن المجلس يعتبر تنظيمًا دوليًا إقليميًا محدود العضوية.²

وتنص المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي على أن أهداف هذا المجلس تتمثل فيما يلي :

- تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات والتنسيق بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

1 - عبد المحسن لافي الشميري ، مجلس التعاون لدول الخليج وتحدي الوحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط : كلية الأدب والعلوم ، 2011 ، 2012 ، ص 41.

2 - عبد الجليل زيد مرهون، مرجع سابق، ص ص 145-146.

- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمادية والتجارية والجمارك والمواصلات والشؤون التعليمية والثقافية والشؤون الاجتماعية والصحة والشؤون الإعلامية والسياحة.

- تطوير مجالات الصناعة والزراعة والثروات المائية والحيوية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون في القطاع الخاص.¹

ولقد ركز المجلس التعاوني الخليجي على مختلف الميادين وعلى وجه الخصوص المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لاعتقادهم بالمصير المشترك وتشابه الأنظمة السائدة في دول الأعضاء، إذ يلاحظ أنّ أهداف مجلس التعاون الخليجي الاقتصادية الاجتماعية محددة بشكل واضح ولم يذكر بوضوح الأهداف السياسية والعسكرية والأمن الخارجي أو حتى تأسيس مؤسسة عسكرية وتأهيلها لردع الأخطار الأجنبية .

وبقراءة هذه الأهداف يتضح أنّ البعد الأمني في تلك الوثيقة يكاد أن يكون غائبا وهو ما حاول قادة الدول الستة تعويضه سياسيا حين شددوا في البيان الختامي للقمة التأسيسية على أن: "أمن المنطقة واستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها وأنّ هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحققها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها"².

1- سعيد حارب المهيري ، مسيرة مجلس التعاون الخليجي العربي (الأهداف- الأداء- الإنجازات)،

أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1999 ، ص 10 .

2 - علي عبيد نايف ، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير : دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005 ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2007 ، ص ص 42-43 .

إلا أن هذا الموقف لم يكن موجهاً إلى كل القوى العالمية، فقد كانت دول الخليج العربية مستعدة لقبول أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بأي دور أمني تفرضه التطورات، لكن بشرط ألا يكون ذلك في إطار اتفاقيات وتحالفات ملزمة تدخل المنطقة بشكل رسمي.¹

ومن المعروف أن مجلس التعاون الخليجي قد ظهر في مرحلة كان الخليج العربي مضطرب أمنياً وعسكرياً، خصوصاً بعد سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإيرانية عام 1979م، وما ترافق مع ذلك من تداعيات كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة، واستمرار إيران احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة (طنب الكبرى - طنب الصغرى - أبو موسى)، وتبع لذلك نشوب الحرب العراقية الإيرانية واستمرارها لمدة ثمان سنوات، لّ ذلك فرض على مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن جعل قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته.

وبالرغم من أنّ البيان الختامي الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في أبوظبي 25 - 26 مارس 1981م يناقش قضية أمن الخليج بصورة واضحة إلا أنه أشار إل: "أنّ الحديث في فراغ القوة في المنطقة والثروة التي ليس لها صاحب يمكن أن ينتهي إلى الأبد إذ قام أصحاب البيت بعزم وثابت وأكد بدورهم الجماعي".²

وبهذا يمكن القول أنّ مجلس التعاون الخليجي حدد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية دون تحديد الأهداف السياسية والعسكرية التي كانت ضئيلة وشبه معدومة أو لم ينص على قيام أي مؤسسة عسكرية لم تذكر مع العلم أنّ في فترة ظهوره كانت هناك اضطرابات وتهديدات خارجية خاصة ، وأنّ لها حدود مع

1- علي عبيد نايف، مرجع سابق، ص 63.

2- المرجع نفسه، ص70.

إيران التي سقط نظام الشاه فيها في 1979م، أي أنّ هناك خطر من تداعيات تلك الثورة الإسلامية عليها ولهذا كان من المفترض عليها أن تجعل الأمن والدفاع عن المنطقة من أولويات المجلس، ولأنها تعلم أيضا أن إيران تريد السيطرة على المنطقة وبسط نفوذها إلى النظام الإقليمي العربي .

إذن هذا المجلس استطاع توحيد دول الخليج في المجال الاقتصادي والأمني، وذلك لحماية الدول الخليجية من أيّ تهديد خارجي وعدم السماح بأي تدخل خارجي في المنطقة.

المطلب الثاني : أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي

لقد كانت هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 م وتتمثل هذه الأسباب في :

أولا- الاعتبارات الجغرافية

تتميز البيئة الخليجية بأنها متشابهة ومتجانسة فهي بيئة صحراوية ساحلية حيث أنّ هناك ثماني دول تشاطئ الخليج وهي : دولة الإمارات العربية المتحدة - إيران - البحرين - السعودية - العراق - عمان - قطر - الكويت .

ويوجد أيضا مضيق هرمز الذي يرتبط بخليج عدن ثم بحر العرب ويلتقي بالمحيط الهندي شرقا وبالبحر الأحمر غربا وهناك دولتان فقط من بين هذه الدول تطلان على مضيق هرمز هما: إيران وعمان ، وكذلك تتفاوت الدول الثمانية من حيث طول سواحلها على الخليج ، وفي المقابل تمتلك إيران أكبر حصة بين الدول الثمانية من حيث ساحله الخليجي وفي حين أصغر دولة في الخليج هي البحرين.¹

1- أحمد فاضل عبد القادر الحسن، السياسة الأمنية في منطقة الخليج العربي (1990 - 2002)، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، أبريل 2003، ص 24 .

إنّ هذا التعقيد في المعطيات الجغرافية على مستوى الموقع والمساحة وطول السواحل والإطلالة المباشرة على المضيق شكلت أولى العوامل البنوية في أزمة الأمن الخليجي، وعلى صعيد آخر يحتل الخليج موقعا محوريا في تفاعلات العالم السياسي والاقتصادي، وقد برزت هذا الموقع على خلفية الثروة النفطية العملاقة التي أضحى الخليج يخبزنها في بحر ويا بسه ومن جهة أخرى يصل مضيق هرمز بين الخليج العربي الذي يعتبر بحرا شبه مغلق وبين خليج عمان الذي يعتبر بحرا مفتوحا على المحيط الهندي، ويعتبر مضيق هرمز عنق الزجاجة نحو الخليج، ويعتبر المضيق المنفذ الوحيد للدول المطلة على الخليج باستثناء المملكة العربية السعودية، والتي لديها موانئ على البحر الأحمر إذ يكسب مضيق هرمز أهمية كبيرة من حيث أنه ممر مائي تعبر منه صادرات بلدان الخليج النفطية إلى الدول الصناعية المتقدمة، ونظرا لأهمية المضيق سعت الدول المطلة عليه خاصة إيران في السيطرة على مضيق والسعي إلى اللعب الدور الإقليمي في الخليج ومن بين العوامل التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي من أجل حماية أمن واستقرار الدول الأعضاء، ومن أجل التصدي للتهديدات الخارجية سواء كانت الإقليمية أو الدولية.¹

وهكذا يمكن القول أن المعطيات الجغرافية المتشابهة لدول مجلس التعاون الخليجي أدت إلى التنسيق والاتحاد من أجل التصدي لكل خطر أجنبي .

ثانيا- الأسباب الاقتصادية

إنّ أحد أهم الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي هي التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي جاءت بحقيقة أنّ من يملك

1 - يحي رجب، الأركان القانونية الدولية في الخليج العربي ومضيق هرمز، مجلة المستقبل العربي الع23، أبريل 1984، ص 54.

شيئاً يحتاج له الجمع لا يمكنه أن يحافظ عن هذا الشيء النادر بوسائل تقليدية، وقد كان من نتائج هذه التغيرات بروز الخليج كمنطقة تنتج ما يحتاجه الآخرون، فطلبوا من المنطقة أن تأخذ في حسابان حاجياتهم، وهذا يفسر الضغوط التي مرت بها المنطقة، وأدت إلى استنزاف ليس فقط نفطها وإنما عائدات هذا النفط وجهدها السياسي والذهني، وهذه التغيرات أدت إلى ترابط عضوي بين دول الخليج الستة وجعلها تتجه إلى إنشاء مجلس يجمعها معاً، وإلى جانب ذلك كانت الرغبة في مواجهة مشاكل التنمية، والقوى العاملة والهجرة الأجنبية وتمائل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي، سبباً آخر في نشأة مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت هذه الدول تعمل على التقليل من اعتمادها على النفط وتنويع مصادر الدخل والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية كبيرة تؤمن بعض الشيء من حاجيات المنطقة، من أجل ذلك اعتبرت دول مجلس التعاون الخليجي أن التنسيق في المجال الاقتصادي بغرض الوصول إلى تكامل حقيقي لا يمكن أن يتحقق دون إيجاد قاعدة في المصالح المشتركة، فأول خطوة يجب إنجازها في نظرة هذه الدول هي التكامل الاقتصادي للوصول إلى وحدة حقيقية بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي كما ينص عليه النظام الأساسي لمجلس التعاون، حيث قامت بآلية قانونية تمثلت في "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة" التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981م بالرياض، تستهدف هذه الاتفاقية تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية، وأقرت مبادئ تنسيق وتوحيد الإجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بما في ذلك التشريعات التجارية والصناعة والنظم الجمركية وكذا إقامة المشروعات المشتركة وتنسيق الخطط التمويلية لدول الأعضاء ووضع

سياسات موحدة فيما يتعلّق بالنفط وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة السوق المشتركة.¹

ثالثا - الأسباب السياسية

تبلورت الأسباب السياسية في أمرين رئيسيين: الأول خاص بإيران والثاني يتعلق بالعراق، فقد خلقت الثورة الإيرانية في طهران نظاما طموحا توسعيا مصدره إيديولوجية خطيرة "الخميني" في توظيف العامل الديني لتبرير سياسة إيران في تصدير الثورة لباقي الدول الإسلامية والعربية، ومساندة القوى التي تتبنى أفكارها وتقديم المساعدات ودعم قوى سياسة خارج إيران والتحالف معها مذهبيا وفكريا من أجل تحقيق مصلحتها ونفوذها في منطقة الخليج، وسعت إيران إلى تضخيم ثورتها وذلك بتخطيط دقيق منها للتغطية على ما يجري في إيران بقيادة "الخميني" ومن معه فجرى تأسيس حزب الله اللبناني في طهران بتوجيه مباشر من الخميني عام 1982م، الذي يتحرك في المنطقة من أجل خدمتها وذلك وفق الرؤية الخليجية ، وبذلك ساهمت الثورة الإيرانية في زيادة الحاجة لدى دول الخليج العربية للتعاون فيما بينها نظرا للتهديدات والتوتر وعدم الاستقرار الذي أحدثته إيران.²

وإلى جانب ذلك كانت الحرب العراقية-الإيرانية التي اندلعت عام 1980م سببا آخر من الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون لدول الخليج الستة فقد انتابها شعور بالخوف من احتمال امتداد الحرب إلى أراضيها فضلا أنّ تلك الحرب كانت حرب لتغيير الوضع السائد سياسيا وجغرافيا واجتماعيا وهو الأمر

1- خالد محمد خليل ، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم الاقتصاد، سنة 2003، ص 44 - 45.

2 - أبو بكر مرشد فارغ الزهري، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي، صنعاء: مكتبة مركز الصادق، ط2، 2011، ص 5.

الذي لم يكن للمنطقة أن تقبله وقد كان من شأن تغيير الوضع القائم ربما تدمير المنطقة كلها وتدمير رموزها وقيمها، حيث تعود مصالح إيران ورغبتها في اختراق النظام السياسي العربي من خلال حربها مع العراق وبالتالي هذا يشكل تهديدا مباشرا لدول الخليج سعيها للحفاظ على سيادتها وقيمها، وهو الأمر الذي دفعها إلى التفكير والتصرف بطريقة غير تقليدية لمواجهة عملية تغيير الوضع القائم وقد كان مجلس التعاون للدول الخليج هو تلك الصورة الغير تقليدية.¹

رابعا - الأسباب الأمنية والإستراتيجية

بالرغم من أنّ ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج لم ينص صراحة على الجانب الأمني إلا أنّ الهاجس الأمني هو الدافع الرئيسي الذي دفع بدول الخليج العربية إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليمي الفرعي، بضرورة إتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول وعليه فإنّ نشاطه يشمل الأمن بما في ذلك الحفاظ على أمن الخليج وبالتالي الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

وكان خوف مجلس التعاون الخليجي من الأطماع الإيرانية بالسيطرة على المنطقة ومد نفوذها إلى النظام الإقليمي العربي والإحساس بالخطر الإيراني خاصة بعد الثورة الإيرانية الإسلامية سنة 1973م التي أخذت بعدا عقائديا إلى جانب البعد السياسي والاستراتيجي في السيطرة والهيمنة على دول المنطقة. وكذلك الخطر السوفيّاتي الذي اقترب من منطقة الخليج وتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية على ثروات المنطقة وبالتحديد الطاقة النفطية، ودون أن ننسي

1- شفيق بومنجل، خلفيات المواقف الإيرانية اتجاه العراق المحتلة، مجلّة المستقبل العربي، الع 316، سبتمبر 2005، ص ص 54- 55.

التوجهات السياسية العراقية الطموحة في المنطقة رغم مساندة دول خليج للعراق في حربها ضد إيران خلال الفترة الممتدة من 1980م و1988م.¹

ولقد كانت تلك الأحداث من أبرز العوامل الحيوية التي دفعت الدول الخليجية لإقامة مجلس التعاون الخليجي على الصعيدين: الأمني والاستراتيجي حيث حاولت دول مجلس التعاون الخليجي إعادة ترتيب توازن القوى في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق وإيران، ولكنها لم تكن بمستوى الدول التي حققت توازن القوى مما أبقي الوضع على ما هو عليه من توازن ثنائي بين إيران والعراق نظرا لتفوق كلا الدولتين على الأطراف الأخرى في المنطقة.²

ومن هنا يمكن القول أنّ مجلس التعاون الخليجي قد قام استنادا إلى حقيقة أنّه لا توجد دولة عربية واحدة تستطيع أن توفر لنفسها أمنها داخليا وخارجيا بمعزل عن الأمن القومي العربي، حيث أصبحت التجمعات الإقليمية سمة العصر في ظل البحث عن صيغة توافق بين الخصوصية وحتمية التجمع وهنا يصبح مجلس التعاون الخليجي صيغة منطقية للتجمع الإقليمي بين دول لها السيمات لخصوصيات التي تجعلها كيانا متكاملًا.

المطلب الثالث: أهمية مجلس التعاون الخليجي

يمثل مجلس التعاون الخليجي أبرز التجارب الإقليمية الفرعية لاستمراره وتطوره في مختلف مجالات التعاون الخليجي بين أعضائه، وكذلك لتأكيد حضوره العربي والإقليمي والدولي الدائم في حين فشلت وغابت باقي التجارب الأخرى على الساحة الإقليمية.

1 - عبد المحسن لافي الشمري ، مرجع سابق، ص ص 41 - 42

2 - المرجع نفسه، ص 46 .

إنّ العامل الهام الذي جعل هذا الاتحاد قوي هي التحديات التي فرضها موقعها الجيوستراتيجي للمجموعة الخليجية باعتبارها مصدر هام ورئيسي للطاقة في العالم وكذلك لارتباط أمنها بأمن إنتاج الطاقة وامتداد الدول والتكتلات العالمية الاقتصادية والصناعية بهذه المادة الحيوية، كما أنّه بالزيادة على ضرورة التعاون داخل إقليم الخليج في كل الأصعدة الأمنية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية هناك ضرورة مواجهة التطورات الهامة الحاصلة على الساحة الإقليمية والدولية خاصة القريبة من إقليمها الجغرافي، كالثورة العراقية الإيرانية واحتلال العراق للكويت وحرب الخليج الثانية، وكذلك تنامي الدور الإيراني وطموحاته للعب دور القائد الإقليمي في المنطقة، وكذلك امتلاكها للسلاح النووي الذي يهدد أمن دول الخليج ويؤثر أيضا على شعوب المنطقة، ومواردها مما يؤدي لحدوث خلل في الأمن والتوازنات الإقليمية والدولية .

ولهذا فإنّ أهمية المجلس حين تم تأسيسه كانت لمواجهة هذه الأخطار التي تهدد أمن واستقرار الدول الخليجية، وذلك من خلال تعاون جميع الدول فيما بينها بدل أن تواجه كل دولة لوحدها هذه المخاطر وكذلك بأن يتحقق الترابط والتكامل في جميع الميادين خاصة في المجالين الاقتصادي والأمني، فهم يشتركون في كثير من الجوانب كالتركيبة الاجتماعية، وإلى حدّ قريب السياسة الدستورية رغم بعض الاختلافات إلّا أنها كلها ملكيات .

ولكي يكون المجلس قوي وذو أهمية كان دائما قادة مجلس التعاون الخليجي ينسقون ويتفقون فيما بينهم في مجالات السياسة الخارجية لصياغة مواقف مشتركة وموحدة اتجاه القضايا السياسية التي تهم دول المجلس والتعاون مع العالم كتجمع وذلك من خلال ثوابت السياسة الخارجية الخليجية وأهمها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بطرق سلمية ودعم القضايا العربية

الإسلامية والدول الصديقة، وهذا ما أعطاه قدر كبير من المصداقية ووصفها كمنطقة دولية فعالة في الشرق الأوسط خاصة في ظل تعامله مع القضايا الدولية والإقليمية بعقلانية وقدرته على احتواء الأزمات التي مرت بها المنطقة.¹

فهذا ما أكسبها مصداقية وأدت إلى توسيع مجالات التعاون مع الدول والمنظمات الدولية وكذلك الدخول في اتفاقيات تعاون مشتركة سواء في الجوانب الأمنية والاقتصادية وكلها تعود بالفائدة على شعوب ودول المنطقة، حيث تمكن من تحقيق عدة إنجازات سياسية وإستراتيجية في الحفاظ على أمن دول المجلس واستقرارها، من خلال التصدي لمسببات عدم الاستقرار ومصادر الخطر والحيلولة دون انتشار هذه الأخطار في المنطقة.²

أما في المجال الاقتصادي فتكمن أهمية المجلس أنه وضع خطة موحدة للعمل الاقتصادي المشترك بين دول المجلس وذلك لتحقيق المواطنة الاقتصادي لمواطني دول المجلس و تحقيق التكامل الاقتصادي وفق خطوات متدرجة وبدأ بإنشاء "منظمة التجارة الحرة" ثم "الاتحاد الجمركي" ثم "السوق الخليجية المشتركة" انتهاءً "بالاتحاد النقدي والاقتصادي"، وبهذا تم تقريب وتوحيد الأنظمة السياسية والإستراتيجية في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية ، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة بين جميع دول المجلس وبهذا يتمتع الجميع بالمعاملة الوطنية في أيّ دولة من دول الأعضاء، ويتحصلون على جميع الامتيازات التي تمنح في جميع المجالات .

1 - خليل حسن ، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام ، في :

Idrknali / hussien - blogspot .com / 2009/ 01 blog – post _ntml. تاريخ الاطلاع : 12 - 01 - 2018 .

2 - المرجع نفسه.

إذ استطاع مجلس التعاون الخليجي تحقيق مكانة هامة خاصة على الساحة الإقليمية لكونه اتحاد الوحدة الذي استطاع العمل وفق خطة واضحة الأسس ولازالت في تطور مستمر وكل دول الأعضاء فيه ترحب بذلك لأن السياسات المتبعة داخلها تخدم جميع الأطراف وتعود بالفائدة عليهم في جميع المجالات .

وبهذا يعتبر مجلس التعاون الخليجي إحدى التجارب العربية الناجحة في التكامل الاقتصادي سواء داخليا أو خارجيا لأنها وحدت السياسات الاقتصادية لدول الخليج الستة، وبهذا استطاعت الاعتماد على نفسها والتعاون فيما بينها لمنع أي تدخل في المنطقة وبناء قوتها الذاتية للتصدي لأي خطر وتوفير جميع شروط الأزمة وتذليل كل العقبات بإلغاء القيود الإدارية والجمركية. وبهذا فإن المجلس أنشئ في سبيل تطوير المنطقة في المجالات الاقتصادية وحماية أمن منطقتها الجغرافية من الأخطار المحدقة به في ظل التغيرات الحاصلة في إقليم الشرق الأوسط.¹

1 - بدون كاتب، مجلس التعاون يعبر إلى العقد الرابع ، في:
gec- invention - orglnows - details.php? sid = 7 تاريخ الإطلاع: 03 - 04 - 2018،
21:30.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن الخليجي وتداعياته

المطلب الأول: مفهوم الأمن الخليجي

ظلت قضية الدفاع على أمن الخليج العربي، وما تزال تحتل رأس الأولويات الإستراتيجية ليس لدول مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل ولجميع القوى الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن واستقرار هذه المنطقة الحيوية في العالم، ويعود هذا الاهتمام المتزايد بأمن الخليج إلى الأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة والتي تكتسبها من موقعها الاستراتيجي المتحكم في عدد من أهم الممرات المائية ذات الأهمية التجارية وبالإضافة إلى امتلاك الخليج أكثر من 60 % من احتياطي النفط المؤكد عالميا، ونسبة الاحتياطات من مخزون الغاز الطبيعي، وتتسم أسواقه المالية بالحيوية الجاذبة لرؤوس الأموال المباشرة، كما أنّ الأسواق الخليجية تتسم بقوتها الشرائية العالمية والمتزايدة، إلا أنّ هذا العامل أصبح اليوم يتناقص مع اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية للبترول وأصبحت تقريبا اليوم تصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي .

وبسبب هذه الظروف من ناحية والمعطيات الدولية من ناحية أخرى لم تنعم منطقة الخليج بفترات طويلة من الأمن والاستقرار، إذ يشغل الخليج صدارة اهتمامات السياسة الدولية والإقليمية في التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة، وذلك منذ اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية عام 1980م، ومرورا بالحرب الأمريكية في أفغانستان عام 2001م والحرب الأمريكية البريطانية على العراق عام 2003 م، وانتهاء بتنامي ظاهرة الإرهاب وتداعيات الملف النووي الإيراني فلقد أفرزت هذه الأحداث تداعيات عديدة على أمن الخليج العربي من زوايا عديدة خاصة من حيث طبيعة التحديات الجديدة التي باتت تهدد أمن واستقرار المنطقة.

استخدم « باري بوزان » مصطلح المركب الأمني لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم إذ اعتبره أنه يضم مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أنّ أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها واقعيًا بمعزل عن بعضها البعض.¹

ويعتقد أنّ الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية وحتى تعاملها مع القضايا العالمية فإنها تميل إلى تلك القضايا من المنظور الإقليمي، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى الكبرى في التأثير على المجمع المدني .

إنّ النظام الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات، وعليه فإنّ هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن إذ يتغير ويتطور ذلك الأمن بتغير وتطور ذلك الأمن ويتوقف استقرار وفعالية أيّ نظام إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية - إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر. فمسألة الصلاحيات ضرورية لفاعلية تلك الأنظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معينة، وبدون توفير تلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك فإنّه سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله، ومن جهة أخرى استخدم مصطلح " الأمن القوي " وتم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو

1- ياسين حشوف، إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسيّة، 2016 / 2017، ص 21.

المصلحة القومية.... وعليه فإنه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي العسكري والسياسي وهذا لعدة اعتبارات: كونه محورا للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي أحد مرتكزاتها الرئيسية، وكذلك ارتبط الأمن بالتهديدات والأطماع الخارجية والتي تخوض الدول صراعا ضدها، كما أنّ "الأمن القومي" هو أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنّ أي بلورة جديدة لإستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفرض وجود مفهوم ونظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقه.¹

ولقد استخدم الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية التي تفضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن حيث كان " والترليمان " من أوائل الذين وضعوا تعريف المصطلح " الأمن القومي " فاعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إن أرادت أن تتجنب الحرب وفي ذلك يقول : " إنّ الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا يكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذ كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة ولو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه ".²

1- علي الدين هلال، العرب والعالم: مشروع واستشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م، ص 137.

2-David silk , **International encyclopedia of the social sciences** , editor: M ac millan , 1968 ,vol 2,PP 40-42.

فإن أمن الدولة وفقا لهذا مساوي للقوة العسكرية ومرادف للحرب غير أنّ الأمر اختلف بتطور مفهوم الأمن القومي ولم تعد القوة العسكرية هي مصدر التهديد الرئيسي له بل ظهرت قوى جديدة تمثلت في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، مما دعي العديد من الدارسين إلى بناء مفهوم موسع للأمن خارج نطاقه القومي الضيق ولقد سعوا إلى إيجاد رؤى حول الأمن ونبذ السياسات الأمنية المفرطة المتمحورة حول الذات والسعي إلى التحرر من التهديدات التي تحيط بالدولة وقدرتها على صون وحماية هويتها المستقلة وتماسكها العملي.

وضمن إطار العمل الجاد للمفكرين والمهتمين بشؤون الأمن لإيجاد تعريف شامل لمفهوم الأمن القومي وسعيا منهم لتطوير هذا الحقل العلمي الذي اقتصر منذ نشأته على مفهوم غياب الحرب، والصراع كمحددات رئيسية لوجوده وبتركيزهم على أولوية الاهتمام بقضايا الاستقلال والدفاع، والسيادة القومية وعلى أثر تعدد قضايا الأمن ظهرت مدارس فكرية، وطرحت آراء تحليلية حول تلك الظاهرة إلا أنها لم تجمع على صيغة موحدة لتعريف " الأمن القومي " ولقد تباينت تلك الآراء إلى اتجاهات عدة منها من ركز على القيم الإستراتيجية ومنها من طرح أهمية الدولة القومية وآخرين انبروا للدفاع عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك هناك من اعتمد على ظاهرة العنف .

إن أصحاب الاتجاه الأول ينظرون إلى الأمن القومي بوصفه قيمة إستراتيجية مجردة، يرتبط بقضايا الاستقلال والسيادة ومصالح الدول وكيانها وقيمها الوطنية، تنصرف دراسات الأمن بناء على ذلك إلى تحديد المصالح التي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها وقد تجلت هذه النظرة وفقا لهذا الاتجاه على أنه

"تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية ويقدم الإجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحي لأية أمة من الأمم".¹ وبهذا فإنّ المصالح الحيوية الأساسية تبعا لذلك تتمثل في حماية الأمة وحرمة أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي واستقرارها وهذا بالطبع يتطلب عنصرين:

الأول: عسكري كوسيلة فاعلة لحماية الدول ضد أعمال العدوان.

الثانية: سياسي يندرج في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو في شن الحرب الدعائية عليها أو ممارسة الضغوط الاقتصادية اتجاهها وعليه فقد توافق أصحاب هذا الرأي مع تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة لمفهوم الأمن القومي التي ترى أنّ الأمن من حيث المبدأ هو حالة ترى فيها الدول أنه " ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي وإكراه اقتصادي بحيث تتمكن من المضي قدما نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها".²

ويتمثل الاتجاه الثاني في فكرة المدرسة الواقعية التي يتمحور فكر أنصارها حول التركيز على الدولة كفاعل رئيسي فيما يتعلق بالأمن وأولوية الأمن القومي على ما سواه من المستويات المتعددة لمفهوم الأمن وتقدم البعد العسكري للأمن عن غيره من الأبعاد، حيث يعتقد منظور المدرسة الواقعية أنّ القضايا الأمني والعسكرية، هي قضايا السياسة العليا و ما عاها من القضايا الاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا، فهذا الفكر لا يفترض الدولة كفاعل رئيسي فحسب

1 - سمير خيرى ، الأمن القومي العربي، بغداد: دار القادسية للطباعة ، 1983 ، ص 18.

2 - جميل مطر وعلي الدين هلال، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 97.

بل يعتبرها الفاعل الأكثر أهمية لكونها المؤسسة التي تعمل من خلالها جميع المنظمات الحكومية والغير الحكومية التي تنظم نهج هذه المنظمات وتقرر الشروط التي يكمن أن تتصرف من خلالها، حيث أنّ السلوك الخارجي للدولة يتصف بالعقلانية والتخطيط والإدراك في ظل بيئة فوضوية لا يوجد فيها حكومة عالمية ، فالأمن - بحسب تلك الرؤية - وهو أمن الدولة الذي يتضمن أمن الفرد والجماعة، والذي يهدف في محصلته النهائية إلى عمليات التكامل والاستقلال السياسي والتماسك الاجتماعي الداخلي، وإنّ أيّ شيء يحمل اسم القانون الدولي والأخلاق لابد أن يكون شكلا متخفيا من أشكال سياسة القوة.¹

وفي ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي من بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية كفاعلين جدد على الساحة العالمية، ظهرت بوادر التيار الثالث بأبعاده الليبرالية تتسرب إلى الدراسات الأمنية لتحديد مفهوم "الأمن القومي الخليجي" رافضا بذلك تحليلات التيار الواقعي لكون الأمن لا يقتصر فقط على البعد العسكري، بل هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية وتأثيرا على مفهوم الأمن القومي، وارتبط الأمن بالتنمية حيث أنّه لا يتحقق أحدهما دون الآخر وأكدوا أنّ الدولة ليست الفاعل الرئيسي الوحيد في علاقات الأمن الدولية بل يوجد هناك داخل الدولة وخارجها ممكن أن يكون تأثيرهم في الأمن مساويا أو يفوت التأثيرات التي تحظى بها الدولة.²

1 - هيفري ستيرن ، تركيبة المجتمع الدولي : مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج والأبحاث، 2004م، ص 28 .

2 - سليمان رشيد سليمان ، البعد الاستراتيجي للمعرفة ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2003م، ص ص 156 - 158 .

مما سبق فإنّ رؤية مجلس التعاون الخليجي أخذ خيار التحالف مع القوى الكبرى في النظام العالمي انطلاقاً من أمرين: **فالأول** الذي يعد أن دول المجلس ضمن الدول الصغرى والتي لا يمكن الدفاع عن ذاتها كونها دولاً نفطية يحيط بها جيران لديهم عناصر قوة أكثر تفوقاً كما ونوعاً، والأمر **الثاني** فيتمثل في الخبرة السلبية لبعض دول المجلس، ولكن هذا لا يعني أنّ دول المجلس التعاون ترفض المشاركة الإيرانية في الترتيبات الأمنية المستقبلية في منطقة الخليج، لكن ذلك يتعين أن يكون ضمن حسابات بناء الثقة وقد تعددت المقترحات الخليجية في هذا الشأن ومنها دعوة لرئيس الوزراء القطري السابق أمام المؤتمر الأول « لتجمع العالم العربي والعالم » في الكويت عام 2013م لتأسيس « منظمة الدول المطلة على الخليج للتعاون » لتنظم دول المجلس الستة وإيران إلى أنّ السياسات الإيرانية اتجه مجلس التعاون الخليجي أوجدت فجوة بين الأقوال والأفعال.¹

وعلى هذا الأساس سيظل "الأمن" الهاجس الذي يؤرق دول مجلس التعاون الخليجي فالتحديات التي واجهها النظام الإقليمي الخليجي وإن اختلفت درجة حضورها من دولة إلى أخرى إلا أنّ معظمها قابل للانفجار وسيؤثر في تداعياته على الأمن والاستقرار في جميع دول المنطقة كما أنّ هذه التحديات أيضاً كانت قابلةاً للتحريك سواء من جانب القوي الإقليمية أو الدولية .

ومنه نلاحظ أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تتوافق مع الوجود الأجنبي في المنطقة، وكذا رفع القدرات العسكرية من أجل التصدي للأخطار الخارجية والتهديدات التي تحيط بها خاصة التهديد الإيراني لكن نجد دولة قطر والتي هي

1 - أشرف محمد كشك ، معضلة متجددة : أمن الخليج في الرؤية الإيرانية، مجلّة السياسة الدولية ، م49، الع 192، أبريل 2013م، ص 73 .

عضوي في المجلس التعاون الخليجي تختلف وجهة نظرها مع بعضها مع بعض الدول الأعضاء حيث ترى أنه من الواجب عقد اتفاقيات أمنية مع إيران في استقرار أمن الخليج واستقرار باقي الأوضاع في المنطقة الخليجية، وربما كان الرأي متأثراً بالعلاقات الاقتصادية القائمة بينهما (أي بين إيران وقطر)، وعلى هذا الأساس فإنّ قطر قد عملت بجهد من أجل إصلاح العلاقات الخليجية - الإيرانية في كثير من المحاولات التي باءت بالفشل نظراً لوجود فجوة عميقة بين إيران والخليج .

وكذلك اهتمت دولة قطر ببحث التعاون العسكري مع الدول الأجنبية وعلى الأخصّ بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث وقعت مذكرة تفاهم حول التعاون القطري البريطاني في مجال المعدات الدفاعية والخدمات المرتبطة بها لذلك نرى أنّ قطر تقوم على تعاون أمني ليتناسب ودول المجلس في إبرام اتفاقيات حول الأمن مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من أجل تحسين القدرات العسكرية وتحقيق توازن القوى وتعارض مع بعض دول الأعضاء في نظرتها حول الوجود الإيراني الضروري من أجل استقرار أمن الخليج، وهذه الواجهة قد تم استبعادها من طرف باقي دول الأعضاء أي استبعاد إيران في المشاركة في الترتيبات الأمنية¹.

1 - رشيد سامح ، الخليج في البيئة الإقليمية التوجهات والسياسات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 171 ، المجلد 43 ، جانفي 2008 م ، ص 18.

المطلب الثاني : الرؤية الإيرانية - الأمريكية لأمن الخليج .

تختلف كلا من الرؤية الإيرانية والأمريكية لأمن الخليج تتعارضان فيما بينهما إذ ترى كل منهما أن:

أولاً- الرؤية الإيرانية لأمن منطقة الخليج العربي :

ترى إيران أن أمن الخليج العربي هو مسؤولية دولة الثماني المتشاطئة وهي: دول مجلس التعاون الخليجي الستة بالإضافة على العراق وإيران ، بما يعني رفض الوجود الأجنبي في تلك المنطقة ويقصد بالأجنبي أي كل طرف خارج الدول الثماني ، أما على صعيد آليات تحقيق هذا الأمن - وفقاً لرؤية إيران - فتتمثل في عقد اتفاقيات ثنائية بين هذه الدول، ثم إبرام اتفاقيات عدم اعتداء مشتركة وإبقاء آلية للحوار والتشاور بين تلك الدول، مع امتناع أي منهما عن عقد اتفاقيات أمنية مع أطراف خارج الإقليم .

ولقد عكست المقترحات الإيرانية لأمن الخليج منها اقتراح وزير الدفاع الإيراني عام 2002م توقيع معاهدة للدفاع والأمن مع دول مجلس التعاون بدعوى أنها تضمن الدفاع والأمن في المنطقة، وكذلك اقترح وزير الداخلية الإيرانية السابق "مصطفى بور محمدي" لدى استقباله لمساعد وزير الداخلية الكويتي في طهران 2007م، حيث أشار إلى ضرورة التعاون الأمني بين البلدين لحفظ الأمن المرتكز على العزة والكرامة الإنسانية في المنطقة، وأنّ هذا الأمن يتحقق فقط عبر المشاركة والتعاون الإقليمي، وتوسيع مفهوم الأمن ليضم التعاون في مجالات الاستثمار والاقتصاد والتبادل الثقافي والسياحة من أجل ترسيخ الأمن الدائم .

ومع القمة الخليجية الثامن والعشرين بالدوحة عام 2007م، والتي تضمنت تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي بين دول المجلس وإيران فضلا عن إمكانية إقامة منطقة التجارة الحرة بين كلا الجانبين، ثم دعوة وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف» من خلال مقال له بصحيفة «الشرق الأوسط» في 21 نوفمبر 2013م تحت عنوان «جيراننا أولوياتنا» إلى تشكيل إطار يضم دول المنطقة الثمانية لتنظيم التعاون فيما بينها لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص حيث أكد أنّ من المهم بناء إطار عمل شامل من الثقة والتعاون في هذه المنطقة الإستراتيجية وأي شكل سيلحق بعدم الثقة والتوتر والأزمة في المستقبل سيتم إقصاءه وبالإضافة إلى أنّ مصالح هذه الدول وأمنها لا يمكن تحقيقها على حساب مصالح وأمن الدول الأخرى. وعليه فإنّ إيران تشدد بأنّ سبب التوتر بين هذه الدول وأنّ عدم الاستقرار الدولي في منطقتنا ينبع من تنوع طبيعة المصالح للقوى الخارجية المختلفة وتنافسها.¹

وعلى الرغم من ثبات الخطاب الرسمي الإيراني بشأن أمن الخليج منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى الآن فإنّ الاتفاق النووي المؤقت بين إيران ومجموعة "1+5" في 24 نوفمبر 2013م، كان له انعكاس واضح على ملامح هذه الرؤية لجهة إمكانية قبول إيران للولايات المتحدة ضمن ترتيبات مستقبلية لأمن منطقة الخليج، وثمة مؤشرات على ذلك التي تتمثل في مقال الرئيس الإيراني «حسن الروحاني» في صحيفة «واشنطن بوست» بعنوان الحكمة والأمل والذي قال فيه أنّ العالم قد تغير ولم تعد السياسة الدولية لعبة في محصلتها صفر لكن ساحة متعددة الأبعاد، غالبا ما يحدث التعاون والتنافس فيها بشكل متزامن

1- أشرف محمد كشك، المرجع سابق، ص 72.

فلقد مضى عصر النزاعات الدامية، ويتوقع من قادة العالم أن يتولوا زمام قيادة تحويل التهديدات إلى فرص ، وكذلك أكد أن الصفقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية سوف تغير التركيبة الإقليمية والدولية وسوف تحول منطقة الشرق الأوسط إلى وضع جديد، وكذلك حثت الولايات الأمريكية على تشجيع إجراء اجتماعات دورية بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران في الخليج.

ومع تطور الثورات العربية وتفاقم الأزمات في كل من سوريا واليمن وكذلك تصاعد التهديد الإسرائيلي في الشرق الأوسط، وكذلك انتهاء المهلة التي حددها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" من أجل إجراء التعديلات في الاتفاق النووي بإعلانه 08 ماي 2018م الانسحاب من الاتفاقية النووية، وإعادة العمل بأعلى مستويات من العقوبات التي كانت مفروضة على إيران، وحيث كانت هذه الاعتبارات التي دفعت بإيران إلى إعادة النظر إلى الرؤية الأمنية في منطقة الخليج، بحيث اعتبر وزير الخارجية الإيراني أن تهديدات الرئيس الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي سيشكل خطرا كبيرا على إيران والشرق الأوسط والعالم أجمع.

يمكن القول تلك المقترحات الإيرانية بشأن الأمن الخليجي يتغير بتغير الأحداث وتطورها، والملاحظ أن العلاقات الإيرانية-الخليجية في الأمن الاستراتيجي ركز كثيرا على ملامح التعاون الدفاعي دون الحديث عن التعاون الأمني، وأن إيران دائما تتجاهل المشاكل المتفاقمة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تعد تسويتها ومتطلبا رئيسا لأي صيغ تعاونية مستقبلية من أجل إعادة بناء الثقة المتبادلة بينهما، لذلك فإن وجود أي قوات عسكرية أجنبية في الجوار الخليجي لإيران يؤثر على رؤيتها لأمن الخليج وطبيعة علاقاتها مع

دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى استراتيجياتها العسكرية وخططها الدفاعية فضلا عن تقديرها لمصادر الخطر الخارجي على الدولة والنظام، ولذلك فإنّ إيران ترفض كافة الاتفاقيات والترتيبات الأمنية التي تعقد مع دول خارج المنطقة¹.

ثانيا- الرؤية الأمريكية لأمن الخليج

إنّ أمن دول مجلس التعاون الخليجي قد تراجع بعد حرب الخليج عن الدعوة إلى "الأمن الجماعي" وعن إطار "إعلان دمشق" وقد استبعدت إيران عن إطار الأمن الجديد واكتفت بتوقيع اتفاقيات أمنية ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأطراف دولية أخرى، مع إعطاء الأولوية للبناء الذاتي للقوة العسكرية لكل دولة العضو اعتمادا على الدعم الأمريكي مع خلق قنوات وآليات للتعاون المشترك فيما بينها عن طريق الطموح إلى إقامة ما يسمى بحزام أمني دفاعي يحيط بدول المجلس ويتضمن إنشاء شبكة الدفاع الجوي في الدول الستة .

لقد انتهجت أمريكا سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران والهدف المباشر لهذه السياسة هو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لديها مصلحة كبرى في منع ظهور قوة تحمل نزعة سيطرة إقليمية في أيّ بقعة من العالم، فقد كان انتهاج سياسة الاحتواء المزدوج تعبير عن تقييم أمريكي مفاده أن نظامي الحكم في العراق وإيران يعاديان المصالح الأمريكية في المنطقة، وعليه فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تتبنى بعد حرب الخليج الثانية بسياسة "توازن القوى" التقليدية التي أظهرت إفلاسها عندما قامت العراق بغزو الكويت كما أنها لا تصلح

1- أشرف محمد كشك، مرجع سابق، ص 72.

في ظل العداء الذي تكنه إيران للولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي إلى يومنا هذا و فضلا عن ذلك فإن القوة الأمريكية المكثفة في الخليج تعد بديلا أفضل لحماية المصالح الأمريكية.¹

ولقد انتهجت أمريكا سياسة الاعتماد المتبادل بين الشقين الغربي والشرقي في إقليم "الشرق الأوسط" أي بين الخليج والشرق العربي كمركز لنظام الصراع العربي، وكذلك مساعي إنجاح عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي عن طريق دول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في مشروع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي عن طريق دول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في مشروع التسوية، والتوسع في العلاقات مع إسرائيل، وهذا الربط بين أمن الخليج " لمارتن أنديك" وقت كان مستشارا للشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي في إدارة الرئيس "كلينتون" الذي أوضح مغزاه وأهميته، في أنه هناك اعتماد متبادل بين إنجاح الدعوة لاحتواء العراق وإيران، ونجاح عملية التسوية فكلما نجحت عملية التسوية كلما أمكن تقديم تطور أكبر في عملية التسوية ونجاح عملية في احتواء العراق وإيران، وفي المقابل عملت أمريكا بجهود كبيرة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز تصور منطقة أكثر ازدهارا وديمقراطية وعلى إثر النظام المدني الجديد الذي قامت به دول مجلس التعاون الخليجي قد تم بناءا على عجز شبه كامل للنظام الدول الأعضاء على تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وعلى النظام الجديد أن يهتم بمواجهة عدة إشكاليات تؤكد عن خطورة عملية المقاومة العراقية وحالة عدم الاستقرار والصراع الطائفي

1- ممدوح طه، أمن الخليج رؤية من الزوايا الأربعة، مجلة الآراء حول الخليج ، الع 42 ماي 2008 ، ص 27.

والمذهبي التي تنذر بحرب أهلية والإشكالية الإيرانية بما تعانيه من أدوار لا ترضي عنها الولايات المتحدة الأمريكية، في الخليج والعراق والصراع العربي الإسرائيلي بالإضافة إلى أزمة أسلحة الدمار الشامل المتصاعد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا قامت بتشجيع وتحسين القدرات الدفاعية لكل الدول الأعضاء الستة من أجل تمكين هذه الدول من التعاون معا خلال مراحل التوتر الشديد في المنطقة وعلى دول مجلس التعاون الخليجي أن تضمن استمرارية الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة وخاصة في قضية الملف النووي الإيراني الذي يشهد حالة من التأزم وصعودها، والتي هي سبب في توتر العلاقات الإيرانية الخليجية.¹

مما سبق ذكره يمكن القول أنّ دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت في مفترق الطرق فالمشروعات التي يتم طرحها في المنطقة سواء كانت إيرانية أم أمريكية لا تخدم في النهاية سوى مصالح هذه القوى، وعليها أن تدرك أيضا أنّ المظلة الأمنية الأمريكية رغم ما تحقّقه لها من ميزات قصيرة، إلا أنّ مخاطرها سوف تتضاعف على المدى الطويل، ولهذا فإنّ اتجاه دول الخليج إلى تحسين قدراتها الذاتية أمرا لا مفرّ منه، وإلا فإنّ الدور قد يأتي في المستقبل ولاسيما إذا ما تعارضت مع الحليف الأمريكي والذي لا يتراجع عن التضحية بهذه النظم مثل ما فعل على نظام الرئيس الإيراني صدام حسين.

المطلب الثالث: تعاون دول مجلس الخليج العربي في المجال الأمني

لوعدنا إلى ديباجة القانون السياسي لمجلس التعاون الخليجي لعام 1981م وأهدافه، لوجدنا أنّ هذا المجلس تأسس ليكون نواة لتنسيق المواقف الخليجية

1- ممدوح طه، مرجع سابق، ص 28 .

اتجاه القضايا المشتركة التي تدور في المنطقة وعلى مستوى العالم، ومن هنا يمكن القول أنّ نشأته كانت لمواجهة تداعيات الحرب العراقية التي دامت ثماني سنوات، ومع تطور الأحداث في المنطقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، واستفادة إيران من هذا الاحتلال من خلال تدخلها المستمر في العراق والمنطقة ومع نهاية الثورة الإيرانية الإسلامية التي خلفت مبدأ تصدير الثورة إلى الخارج وتصاعد الصراع المذهبي التي هي من أخطر التهديدات لدول المجلس نظرا لأنّ الحروب العقائدية أشد خطورة على الوحدة الإسلامية من الحروب السياسية، لذلك نلاحظ أنّ دول الخليج العربية أعربت عن تمسكها بمبدأ الأمن الجماعي منذ عقود طويلة، ولأنّها أدركت أنّ هذا المبدأ شكل من أشكال التعاون الدولي ويؤدي بالنتيجة إلى الاندماج والتكامل وعملت على تحقيق أمنها المشترك عن طريق إستراتيجية أمنية لها جانبان داخلي من خلال الاتفاقية الأمنية وخارجي عن طريق تنسيق السياسات الدفاعية ودعم القدرات العسكرية وإجراء التدريبات المشتركة في نطاق برنامج ذراع المجلس العسكري.¹

فلقد قام مجلس التعاون الخليجي بإستراتيجية أمنية شاملة، والتي هي إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل، وكذلك تعزيزا للتنسيق والتعاون في المجال الأمني، ولتحديث الآليات والتدابير المشتركة للأجهزة الأمنية بالدول الأعضاء ومواكبة التطور المتنامي للجريمة بمختلف أشكالها والتي أصبحت عابرة للحدود الوطنية، وجه وزراء الداخلية في لقائهم التشاوري التاسع بالرياض 2003م بمراجعة الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول المجلس بهدف تحديثها من قبل اللجنة المختصة، وتهدف الإستراتيجية الأمنية

1 - ممدوح طه، مرجع سابق، ص 32 .

الشاملة في شكلها الجديد لتحقيق أهداف مهمة ومحددة منها: توطيد الأمن وحماية الحدود وتنمية الوعي الأمني ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية وتعزيز التعاون والتنسيق بين تلك الأجهزة ومواجهة التحديات والمخاطر النووية والصراعات الإقليمية مثل المخاطر الأمنية النووية والكوارث والتعرف على مصادر الخطر والتصدي لها ومكافحة الإرهاب والتطرف، وتعزيز مشاركة تعاون القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتفاعل معها وتنظيم مهامها وعدم التأثير باعتبارات لا تتفق مع المصالح العليا لدول المجلس.¹

كما قام أيضا المجلس الخليجي بإنشاء الاتفاقية الأمنية وهي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس، وهي إلزامية لمن وقع عليها وصادق عليها وفق خوض مواده، وقد وقع عليها أصحاب السمو ووزراء الداخلية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وتتضمن هذه الاتفاقية التي أرساها مجلس التعاون الخليجي وتحقيقا للمبدأ الذي ينص على أن المحافظة على أمن واستقرار دول المجلس هو مسؤولية جماعية يقع عبئها على دولها واعتمادا على القدرات الذاتية والطاقات المتوفرة لصيانة الأمن والاستقرار، وإيماننا بمبادئ الشريعة الإسلامية، وحفاظا على المثل العليا من الأفكار والأنشطة الحزبية ووصولاً بالتعاون الأمني القائم بين دول المجلس على مستوى أمثل وأشمل أملا في أن تقتدي به الدول العربية الشقيقة ولتعزيز التعاون بين الدول العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص.

1 - وضحة ذبيان غنام المطري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج (2003-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2010 / 2011، ص 141.

ولقد سعت الاتفاقية إلى مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة بالقناعة التامة بضرورة وأهمية التصدي لظاهرة الإرهاب من خلال الجهود الإقليمية والدولية أقرت دول المجلس بالإستراتيجية الأمنية لمكافحة الإرهاب وتشكيل لجنة مختصة لمكافحة الإرهاب، وتعد اجتماعاتها بشكل دوري- سنوي- كأحدى اللجان الأمنية المختصة لتعزيز التنسيق والتعاون الأمني في هذا المجال.¹

ويمثل صعود دور مجلس التعاون الخليجي أبرز مستجد إقليمي كشفت عنه الثورات العربية حيث قامت قيم المجلس من منظور وتحقيق الأهداف الخاصة بحماية الأنظمة وتفادي موجة الثورات عبر خيارات وبدائل عقلانية وليس من المنظور الأخلاقي القيمي أو الإصلاحى الديمقراطى، فسجد أنّ التحليلات بشأن التوسيع والصعود الإقليمى لمجلس التعاون الخليجي تتراوح بين ثلاث أهداف هي:

أولاً - الهدف الأول الذي أرجع التحركات النشيطة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى أنّ هذه الدول استشعرت بتراجع الدور الإقليمى لمصر وسعي دول المجلس إلى تعبئة الفراغ السياسى والأمنى العربى مع غياب مصر المؤقت، حيث كان على دول الخليج القيام بمسؤولياتها القومية، وكذلك خوف دول المجلس من احتمال تعرض علاقاتها مع الحليف الأمريكى لبعض الاضطرابات نظراً لتشجيع واشنطن للثورات العربية وموقعها الملتبس إزاء اضطرابات البحرين.

ثانياً - أما الهدف الثانى الذى أحال الصعود الإقليمى لمجلس التعاون الخليجي إلى مسعى من جانب دولة للتحرك الدفاعى والأمنى الهادف إلى تسييج المجلس عبر بناء سور واق يحول دون سقوط أي من أنظمتها، ومن ثم ينظر إلى تحركاتها في سياق ذلك الهدف كرد فعل محسوب بهدف أمنى ودفاعى بالأساس .

¹ - وضحة ذبيان غنام المطري ، مرجع سابق، ص ص 145-147.

ولقد تحركت دول المجلس وهي تتسابق عبر مباراة اتسمت بالدينامكية والحيوية وفرضت حضورها على الساحة الإقليمية بعد مكنها من السيطرة على المشهد الداخلي، بينما كانت الأنظمة العربية الأخرى تتهاون على وقع وضربات الثورات الشعبية والعجز عن طرح مبادرة أو اغتنام أيّ فرصة، فيمكن الإشارة مثلا إلى قرار دول المجلس التعاون الخليجي في الدعوة إلى التدخل الدولي في ليبيا وإداراتها بكفاءة عالية مع توازنات محسوبة في اليمن بما يحقق مصالحها وكذا قرار المجلس في تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين وفي الأخير قرار توسيع عضوية مجلس التعاون لتشمل كلا من الأردن والمغرب.

ثالثا- بينما يتمثل الهدف الثالث في السعي إلى تشتت طاقة ثورات الربيع العربي في الداخل وذلك من خلال سلسلة مبادرات جريئة تسعى إلى إجهاض عقلية الثورة التي تراود البعض من مواطني دول الخليج وإعادة المواطن إلى التفكير العقلاني بالمنطق الاستثنائي للخليج، حيث تمكنت هذه المبادرات من تجاوز الفترة الأصعب الخاصة بتبديد القناعات الشعبية بقيمة الثورة.¹

منه يمكن القول أنّه على الرغم من المنعطفات التاريخية التي مرت عليها دول المجلس ومراهنة الكثيرين على عدم استمراره، وتفككه إلا أنّ دول مجلس التعاون الخليجي ذو السابع وثلاثين ربيعا تجاوز كل ذلك، وأثبت عكس ما كان متوقعا حتّى بات التجمع الإقليمي الأبرز في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي من حيث نجاح التجربة التكاملية وقدرته على التأثير في صناعة القرارات الإقليمية ودوليا وردع أية تهديدات أمنية وعسكرية تواجه الدول الستة وكذلك تعطي دول

¹ - معتر سلامة ، الصعود : التمدد لإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي ، مجلة السياسة الدولية، الم 46 ، الع 185 ، جويلية 2011، ص 25.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية للجانب الأمني ما يستحقه من أهمية بالغة وذلك إدراكا منها بأمن الخطط التنموية والتقدم والازدهار لا يمكن أن يتحقق إلا بتحقيق الأمن والاستقرار وتنفيذا للتوجهات الصادرة من قادة دول المجلس لوزراء الداخلية بعقد اجتماعات ولقاءات فيما بينهم للبحث ودراسة متطلبات وآليات التنسيق والتعاون الأمني بين دول المجلس إذا قامت بتشكيل اللجان الأمنية المختصة في مختلف مجالات التنسيق والتعاون الأمني وأهدافه الأمنية، وقد أكد البيان الصادر عن اجتماعاته أنه على وحدة وترابط أمن دول مجلس التعاون ومبدأ الأمن الجماعي وقال البيان: "أن أمن دول المجلس كلّ لا يتجزأ ، وأن أيّ اعتداء على أية دولة هو مسؤولية جماعية يقع عبثها على جميع دول الأعضاء". وأضاف البيان أن: "التدخل من قبل أي جهة كانت في الشؤون الداخلية لإحدى الدول الأعضاء هو تدخل في الشؤون الداخلية لجميع دول المجلس"¹. فقد كان المجلس يهدف إلى تعزيز العمل الأمني المشترك ووضع تفعيل السياسات الأمنية التي تعنى بالتصدي لكافة أنواع المخاطر والتحديات، ومكافحة الظواهر الإجرامية وتحسين دول المجلس من إفرازات وانعكاسات تلك المخاطر.

1 - معتز سلامة، مرجع سابق، ص 76.

المبحث الثالث: مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: بروز إيران كقوة إقليمية

ترتبط قوة أيّ دولة في العالم بمجموعة من القدرات والإمكانات التي تتمتع بها، وتتضمن مجموعة من العناصر المادية والغير المادية مثل: الموقع الجغرافي والمساحة والبنية الاقتصادية والعسكرية التي تتيح للدولة إمكانية التحرك لأن تؤدي دوراً إقليمياً مؤثراً في سلوك الدول الأخرى وسياساتها إذ تتمتع إيران بأهمية جيواستراتيجية نظراً لأهمية موقعها الجغرافي، حيث تحدها أذربيجان وأرمينيا وتركمانستان من الشمال والعراق وتركيا من الغرب وأفغانستان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب من الجنوب، وتبلغ المساحة الإجمالية لإيران نحو 4, 66 % ¹ بالنسبة إلى إجمالي مساحة دول مجلس التعاون الخليجي كما تعد إيران الدولة الأكثر كثافة من حيث عدد السكان بين دول الخليج العربي إذ بلغ عدد سكانها حسب إحصائيات الولايات المتحدة الأمريكية الصادرة عام 2007م نحو 4, 72 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل العدد إلى 7, 83 مليون نسمة في عام 2020 م ².

كما أن أصبحت إيران في موقع جيوسياسي مهم لوقوعها بين منابع النفط المهمة في الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر القزوين، إذ تعد إيران الطريق الأقصر والممر المركزي للمواصلات بين قارة آسيا وأوروبا، ما يزيد من أهمية إيران في أنها تطل على مضيق "هرمز" الذي يعد حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندي، ويتمتع هذا المضيق بأهمية إستراتيجية

1- جودة حسين، جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر، 1998، ص 200.

2- المرجع نفسه، ص 202.

عالمية، إذ ينقل من خلال هذا المضيق يوميا النفط والغاز إذ تجتازه يوميا ناقلات النفط . كما تمثل إيران تهديدا في احتمالية غلق مضيق هرمز أو تعطيل الملاحة فيه.¹

لا شك أنّ إيران تتمتع بموقع جغرافي مهم يتيح لها ممارسة دور إقليمي مؤثر في تفاعلات المنطقة كافة، حيث وصف "ريغينيو برجيسكي" مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق « أنّ إيران هي المحور الجيوبوليتيكي في إطار منطقتها والذي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أخذها في عين الاعتبار لدى رسم سياستها اتجاه هذه المنطقة»²

وإضافة إلى الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به إيران فإنّها تملك قدرات وإمكانيات واسعة لتستطيع أن تشكل مصدر تهديد أو خطرا حقيقيا على دول مجلس التعاون الخليجي وعلى منطقة الشرق الأوسط كله ، إذ ترى دول مجلس التعاون الخليجي أنّ إيران تسعى إلى فرض نفوذها بقوة مستغلة الأوضاع التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط من صراعات وحروب أهلية ومذهبية لتفرض نفوذها وتكون أو مد المعارضة بالسلاح من أجل السيطرة على السلطة لتصبح دول منطقة الخليج العربي وبعض الدول الإقليمية تحت النفوذ الإيراني.

وما عزز قوة ونفوذ الإيراني في نظر بعض دول مجلس التعاون الخليجي هو امتلاكها للسلاح النووي والقدرات العسكرية الضخمة، إذ يعد الملف النووي الإيراني من بين التهديدات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي خاصة

1 - صاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع ط1 ، 2011، ص 79 .

2-المرجع نفسه، ص 83.

ومنطقة الشرق الأوسط عامة، حيث وجدت دول مجلس التعاون الخليجي صعوبة في الوصول إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج نظرا لامتلاك إيران السلاح النووي حيث تعد هذه القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية - الخليجية فإيران تطالب دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أنّ أمن الخليج هو مسؤولية دوله، وهذا الأمر يتعارض مع رؤية دول مجلس التعاون الخليجي اتجاه تلك القضية .

فالدافع الأساسي لامتلاك إيران السلاح النووي هو سعيها لامتلاك قوة ردعية دفاعية في المستقبل خاصة في ظل الاضطرابات الإقليمية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، ففي بداياتها كانت مع امتلاك العراق للسلاح النووي وبعبء العراق أصبحت دوافع إيران هي الحاجة إلى امتلاك السلاح النووي والقوة الردعية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، خاصة في ظل تطويرها للسلاح النووي، إذ تملك إيران المقومات الأساسية للقيام بأداء الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وما يشكل تهديدا مباشرا لدول مجلس التعاون الخليجي، ولذلك لا بد من أن تحصل على ضمانات التي تتمثل في ضمان عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك السلاح النووي وغيرها باعتبارات السلاح النووي الإيراني سيكون بمنزلة كابوس لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار حيث لا يمكن توقع نتائجه سواء حاليا أو على المدى البعيد.¹

1- أسماء شوقي ، الملف النووي الإيراني والعقيدة الأمنية الإسرائيلية بعد الحراك العربي ،
<http://WWW.ahewar.ORG/bebat/shew.art.asp?aid=391550>
 21:56، 2018/04/15

ومن جهة أخرى تلعب إيران دورا إقليميا بارزا في الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بواسطة دعمها المستمر والفعال لحلفائها في تلك الصراعات في كل من العراق - سوريا - اليمن - ليبيا الأمر الذي وضعها في مواجهة قائمة مع غالبية جيرانها وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية إذ تتجاوز تلك المواجهة الطبيعة السياسية والإستراتيجية، بل إنها في الأساس طبيعة طائفية لأن إيران وحلفائها من الطائفة الشيعية يحاربون ضد الطائفة السنية المدعومة من الدول ذات الأغلبية السنية.¹

ومع اندلاع موجات الثورات الربيع العربي أصبح لإيران ضرورة ملحة تجاه إعادة طرح مفهوم الديمقراطية الدينية للشعوب الإسلامية، حيث تعاملت إيران مع هذه الثورات بوصفها صحوة إسلامية مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، وما هو إلا تصدير للثورة حيث أنها تسعى إلى إقامة منطقة تخضع لحكم إسلامي، فمنذ بداية الاحتجاجات الشيعية في البحرين بدا الموقف الإيراني واضحا في تأييد هذه الاحتجاجات والدفاع عنها وتأكيد سرعتها ومطالبها.²

لكن اختلف موقف إيران مع الوضع السوري حيث اتخذت موقف مؤيدا وداعما للنظام السوري في مواجهة الانتفاضة الشيعية في سوريا وذلك بسبب طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سوريا وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية 1979م، ودعم سوريا لإيران في حربها مع نظام "صدام حسين" ولأن سقوط النظام السوري يشكل تداعيات سلبية على النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط باعتبار سوريا البوابة الجيوسياسية للنفوذ الإيراني، وكذا اعتبارها ممرا سياسيا

1- فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية : الموقف والتداعيات ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2011، ص 12 .

2- المرجع نفسه، ص 24.

نحو منطقة الشرق الأوسط وبالذات نحو لبنان وفلسطين ودول الخليج العربي، إذ تسعى إيران لبسط نفوذها ولتحقيق مصالحها الحيوية من خلال الحفاظ على استقرارها الداخلي والحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية وذلك من خلال طرحها مبادرة لحل الأزمة السورية، تهدف من خلالها إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية وأقامت بمبادرة حل الأزمة وتشكيل حكومة وطنية، وهذا ما يجعل إيران تلعب دوراً إقليمياً يحفزها لتكون دولة بارزة إقليمياً ودولياً بالتالي تشكل تهديداً أمام دور مجلس التعاون الخليجي.¹

كما أنّ الدعم الإيراني للحوثيين في اليمن يمثل تهديداً خطيراً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وتتضمن أبعاد هذا التهديد في نشاط تنظيم القاعدة شبه الجزيرة العربية في جنوب اليمن وسيطرة الحوثيين على مناطق واسعة من البلاد وكذا القتال بين كلا الطرفين يشكل صراع مذهبي-طائفي بين القاعدة والحوثيين ومع تصاعد الحراك في جنوب اليمن وانهيار المؤسسات الأمنية العسكرية وعدم وضوح آفاق حل سياسي للأزمة اليمنية وغياب الإسناد الخليجي للحكومة الشرعية وكذا تنامي الدعم الإيراني للحوثيين يشكل تهديداً أمنياً لدول الخليج مع احتمال تأسيس دولة مذهبية شعبية في اليمن تابعة لإيران.²

وفي الأخير التهديد الإيرانية اللاتماثلية من كثر التهديدات واقعية واحتمالية لأمن بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ تشمل العمليات المسلحة وحرب التخويف والهجمات الإرهابية، وفي هذا الخصوص يشار إلى التهديدات التي

1- عبلة مزوزي، العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2015 / 2016، ص 32 .

2 - ممدوح أنيس فتحي، الحركات الإسلامية والتطرف والإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2017، ص ص 70- 73 .

بمثّلها فيالق الحرس الثوري وخاصة وحدة النخبة البحرية فيها والمعروفة باسم "قوة القدس" للملاحة في الخليج العربي.

ويشار أيضا إلى شبكة إرهابية مرتبطة بإيران في بلدان مجلس التعاون الخليجي تتألف من ملابس وشبكة تخابر ورجال الدين وشركات مالية ومؤسسات ويندرج أيضا في إطار التهديدات اللاتماثلية الصراعات بالوكالة من استخدام فاعلين من غير الدول واستغلال الانقسامات الطائفية والإثنية والقبلية، وكذا الهجمات ضد البنى التحتية لإنتاج النفط والمنشأة الاقتصادية الحيوية والاختبارات الصاروخية والفضائية والتدريبات والمناورات العسكرية، وفي الحقيقة تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي مشكلات أمنية وخاصة طبيعة وموقع البنى التحتية ومنشأة الطاقة وتجليه المياه على ساحل الخليج أو بالقرب منه وهذا ما يزيد في درجة التهديدات الإيرانية على دول مجلس الخليج العربي.¹

مما سبق ذكره فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي ترى أنّ إيران كمصدر تهديد يزعزع أمنها واستقرارها، إذ ترى بأنّ كل التحركات والقرارات والاتجاهات الظاهرة من السلطات الإيرانية تمثل تهديد مباشر لها، وبذلك نجد أنّ العلاقات الإيرانية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية هي علاقة صراع وتنافس من أجل السيطرة ولعب الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

1-Muhammad Abdul-Ghaffar , **Regional and international strategy for gulf security: A respective on the driving forces of Strategic conflict** , International and Energy studies , 2012 , pp 16- 17.

المطلب الثاني: التفكير الطائفي والصراع المذهبي

لقد برز التفكير الطائفي والصراع المذهبي كمصدر للتهديد الأمني في منطقة الخليج بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في مارس 2003م، وانهيار النظام الأمني في العراق بعد سقوط بغداد في أبريل 2003م ولقد صنف هذا المتغير كمصدر تهديد رئيسي للأمن في منطقة الخليج.

فيعتبر مجتمع العراق متعدّد الأديان والطوائف منذ آلاف السنين، بحيث يعتبر الانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة من الانقسامات الأكثر تأثيراً على استقرار المنطقة الخليجية بسبب إمكانية أن يكون لها امتدادات إقليمية بشكل متزايد، فإنّ أكثر التهديدات التي تطرحها الصراعات الطائفية هي استقرار السيادة الوطنية هي استقرار السيادة الوطنية وإضعاف مركزية الدولة القطرية لصالح ما "سماه محمد سعيد ريان": «بإقطاعيات محلية وعرفية وطائفية متنافرة في علاقاتها»¹ وتزداد إمكانيات الانفصال بتفكيك الوحدات السياسية الذي تمتد تداعياته الأمنية إلى المنطقة كلها .

أولاً - الصراع المذهبي في العراق :

ولقد بدا واضحاً بعد سقوط بغداد في أبريل 2003م ارتباط إيران بالعديد من القوى الشعبية التي انخرطت فيها عام 2006م ولم يستطيع النفوذ الأمريكي كبح الهيمنة الإيرانية على العراق وذلك لأسباب مذهبية وتاريخية، فالأسباب المذهبية لا تحتاج إلى بيان أما الأسباب التاريخية فتتمثل في استضافة إيران

1- محمد سعيد ريان، الصراع على الخليج ومحاولة توظيف الإسلام السياسي: قراءات في الساعة الواقعية ونظرية توازن القوى، القاهرة: مركز الحضارات العربية، 2005، ص 38.

للمعارضة العراقية المسلحة التي أصبحت جزءاً من أساسيا في مجلس نظام الحكم الذي شكله الحاكم الأمريكي للعراق «بولبريمز» لأكثر من 30 سنة وخلال هذه الفترة اشتغلت إيران بتوثيق علاقاتها مع الجماعات العراقية المختلفة والتي استغلت في ملأ الفراغ السياسي والأمني الذي خلفه سقوط النظام العراقي السابق، ومن بين هذه التنظيمات الشعبية التي أصبحت في الحكم ولها علاقة وثيقة مع إيران «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» التي قامت بتشجيعه على الاستيلاء على المؤسسات الحكومية التي استعملت ووظفت فيما بعد على نطاق أوسع في إدارة الحرب الطائفية، بالإضافة إلى افتراق الأجهزة الأمنية المختلفة مثل الجيش والقطاعات الأمنية الأخرى، أما الجماعات الشيعية الأخرى التي أصبحت جزءاً من النظام العراقي بعد الاحتلال الأمريكي هي «حزب الدعوة العراقي» وهناك العديد من الأحزاب الشيعية الأخرى التي تفتت مثل «حزب تنظيم العراق» و«حزب الدعوة مكتب العراق».... والعديد من الأحزاب الشيعية الأخرى التي تربط بينها قاسم مشترك وهو العلاقة الوثيقة مع إيران وتوظيفها من قبل أجهزة المخابرات الإيرانية بنسبة معينة من أجل رعاية المصالح الإيرانية داخل العراق والتي على رأسها احتواء للقوى المناهضة للنظام الحكم في طهران وتقليص إمكانية تكرار تجربة الحرب العراقية - الإيرانية، ولكن في المقابل إنّ الأحزاب الشيعية العراقية أيضاً قامت بتوثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية المنافسة لإيران واستعانوا بهذه العلاقات في إنكار الحرب الطائفية ضد السنة.¹

1- محمد مجاهد الزياد، إيران والأوضاع في العراق، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2007م، ص 5.

ويعتبر المتغير المستقل المساعد على تصعيد العنف الطائفي في العراق هو غياب النضج السياسي، وفكر الدولة لدى الجماعات الشيعية السياسية والجماعات المسلحة السنية والمعضلة الأخرى أن هذه الصراعات المذهبية هي أكثر ارتباطاً بالمشاعر الدينية والعاطفية التي توجب بالكراهية في نفوس عامة الناس ليس على مستوى المجال المحلي للصراع وإنما هو امتداد للصراع والتفكيك المذهبي، ولقد مثل الانقسام المذهبي وعدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار الأمني في العراق تحدياً جديداً لأمن منطقة الخليج بصفة عامة أو الأمن السعودي على وجه الخصوص، وهذا ما جعل الأمير "تركي فيصل آل-سعود" مسؤول جهاز الاستخبارات السعودية أن العراق تمثل أزمة رئيسية في الشرق الأوسط، سواء بالنسبة إلى دول الخليج أو إلى اللاعبين الآخرين في المنطقة وما ورائها.¹

إنّ الانقسام المذهبي في العراق مصدر رئيسي للقلق على أمن منطقة الخليج برمتها، وتشتق المخاوف من تهديدات التمزق المذهبي القادمة من العراق من ضعف الولايات المتحدة الأمريكية والسلطة الجديدة في بغداد أمام قوة وسيطرة الجماعات المذهبية المفككة والمتصارعة على الساحة العراقية، ومن جهة أخرى الدور الإيراني المرتبط بشكل مباشر بالأحزاب الشيعية التي تربطها فترة طويلة من التفاعل السياسي والثقافي والاجتماعي والأمني، وتتبع قوة إيران من أنها تملك أدوات التأثير في الأحداث الجارية على الساحة العراقية عبر عدد كبير من

1- تركي فيصل آل سعود ، التحديات والأخطار التي تواجه منطقة الخليج العربي في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2008 ، ص 14.

وكالاتها داخل البيئة المحلية العراقية بالإضافة إلى اعتماد كبار السياسة العراقيين الجدد - الشيعة والأكراد - على إيران التي يدينون لها منذ فترة طويلة في قتالهم ضد نظام "صدام حسين".¹

وكرر فعل من المملكة العربية السعودية على التفكيك المذهبي في العراق والتهديدات الأمنية المحتملة للعراق على منطقة الخليج المتمثلة بشكل أساسي في امتداد الصراع الشيعي-السني إلى منطقة الخليج، وعبر الأمير "سعود فيصل" وزير الخارجية السعودي عن قلق دول الخليج العربية من احتمالات تفكيك العراق في إشارة واضحة إلى تصاعد دور الجماعات الطائفية والمذهبية على حساب الدولة الوطنية في العراق، كما تعكس المخاوف السعودية المعبر عنها في العديد من المناسبات، العودة الغير المسبوقة لدور العامل الشيعي في السياسات العراقية وتزايد خطورة متغير الصراع المذهبي في ظل تصاعد النزاعات الانفصالية لدى الطوائف والإثنيات المختلفة المكونة داخل المجتمع العراقي، حيث هناك بعض القوى السياسية القائمة على أسس عرقية ومذهبية تسعى للحصول على الحكم الذاتي وعليه لا تقبل أي دولة خليجية أو عربية بوجود دولة عراقية تقوم على أساس طائفي بالقرب من حدودها لأنه بمثابة تهديد استراتيجي يحرص باتجاه تشجيع الأقليات الشيعية في المطالبة بالاستقلال والحكم الذاتي، ولذلك عارضت جميع دول الخليج بشدة تقسيم العراق وتؤكد على ضرورة الحفاظ على سيادته.²

1 - حارث ستانسفيل، أمن الخليج العربي عقب غزو العراق في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي : التحديات الداخلية والخارجية، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 14.

2 - أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حرب الخليج الثانية والثالثة في دول مجلس التعاون الخليجي، دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2007، ص 99 .

وبصفة عامة تكمن مخاطر الانقسام الشيعي - السني داخل البنية المحلية العراقية في امتدادها بأن تحي الانقسامات المذهبية داخل النسيج الاجتماعي لمنطقة الخليج بصفة خاصة ومنطقة الشرق الأوسط وبصفة عامة، بحيث أنّ هذه المنطقة لم تتبلور فيها آليات للنقاش والحوار الذاتي بين مكونات المجتمعات التي تساعد على تحويل التعدد المذهبي إلى عناصر إيجابية وحالة صحية.

ثانيا: الصراع المذهبي في اليمن

أما الصراع المذهبي في اليمن الذي يؤثر في عدم استقرار أمن منطقة الخليج والذي يمثل في الاضطرابات الأمنية الخلفية لمنطقة الخليج جنوب المملكة العربية السعودية وذلك لأنّ الصراع موجود بين الحوثيين الذين ينتمون إلى الطائفة الزيدية الشيعية والحكومة والقبائل الموالية لها من السنة، ولقد برزت ملامح الصراع المذهبي من خلال الشروط التي وضعها المتمرّدون الحوثيين من أجل وقف القتال ضد الحكومة، والتي لم تكن شروط سياسية واقتصادية وإنما كانت معظمها إيديولوجية ومذهبية مثل تدريس المذهب الزيدي وحرية النشاط الديني لهذه الطائفة وغيرها، ويضاف إلى ذلك تصريحات العديد من القادة السياسيين والدينيين في طهران بالمطالبة بوقف القتال ضد الحوثيين، والتوسط بين طرفي الصراع والتي في مجملها تصنف ضمن التدخل السافر لطهران في الشؤون الداخلية لليمن اتجاه إعادة نسج طبق الأصل للوضع اللبناني في اليمن، ويكون لها بذلك خطوة مفتحة باتجاه خلق أمن منطقة مجلس التعاون الخليجي من أجل تفعيل سياستها الإقليمية وتحقيق مصالحها الحيوية .

ومن الناحية الإستراتيجية تتميز اليمن بالعديد من الخصائص الإقليمية في الثقل الاستراتيجي الإقليمي أكثر مما يبدو أنّها دولة ضعيفة عرفت بالانقسامات

المذهبية القومية والحروب والفقر، ولكنها تملك ثقل ديمغرافي كبير إذ يتعدى عدد سكانه سكان المملكة العربية السعودية مما يعني توفر مصادر حيوية للقوة الاقتصادية وتطوير القدرات العسكرية البرية، إذ أنها توفر احتياطات نفطية حيث توجه عائداتها نحو بناء الجيش اليمني وتحديث قدراته العسكرية بشكل يجعله قوة عسكرية لها نقل في الميزان الاستراتيجي.¹

أما التهديد اليمني الآخر الذي يشمل الصراع المذهبي بين السنة والشيعة هو إضعاف الحكومة المركزية الذي يؤدي بدوره إلى انقسام اليمن إلى دولتين واحدة في الشمال يسيطر عليها الشيعة، والأخرى في الجنوب سيطر عليها السنة وكلا الوضعين يمثلان تهديدا جديا لأمن الخليج العربي خاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وهما الدولتان الخليجيتان اللتان لهما حدود مشتركة وطويلة مع اليمن.²

وعليه فإنّ هناك وعي من قبل الحكومة السعودية بالمخاطر المحتملة داخل منطقة مجلس التعاون الخليجي خاصة في الدول الصغيرة منها، حيث قامت الحكومة السعودية بمبادرة توقيف التوتر المذهبي في 2007م والاتفاق على إخماد نار الفتنة الطائفية المشتعلة وإطفاء جذورها، وذلك خوفا من أن تنتقل إلى المناطق الأخرى في الخليج على وجه الخصوص ذلك لأنّ السعودية تخشى من الانتشار الديمغرافي اليمني عبر دول مجلس التعاون الخليجي خاصة المملكة العربية السعودية، إذ يوجد جالية كبيرة لليمن في السعودية وباقي الدول في دول الخليج يمتهنون التجارة والأعمال الحرة واندمجوا وسط هذه المجتمعات والكثير

1- عبد الله عبد الخالق، النظام الإقليمي الخليجي، دبي: مركز الخليج الأبحاث، 2006م، ص 49.

2 - المرجع نفسه، ص 63.

منهم يحمل الجنسية السعودية ومعظمهم محافظون تعود جذورهم إلى اليمن، هذا ما يشكل مصدر تهديد كبير في حالة انفصال الجنوب اليمني عن شماله أو حدوث حالة تمزق أو تفكك البنية السوسولوجية للمجتمع.¹

ومنه فإنّ المخاوف الناجمة عن الصراعات المذهبية القائمة والمحتلمة في منطقة الخليج التي تحدث عنها الأمير «تركي فيصل» قد حصرها «حارث ستانسفيلد» في ما سماه بصحوة الهلال الشيعي " التي يمكن أن تؤدي إلى إيقاظ المشاعر المذهبية داخل مجتمعات لدول الخليج التي لازالت يسيطر عليها الاعتبار القبلية والعشائرية، وهذا ما يشكل تهديداً أمنياً ليس داخل منطقة الخليج فقط وإنما أيضاً في محيطها الذي يمتد إلى باكستان شرقاً وأذربيجان شمالاً حيث تشير بعض المؤشرات أنّ الشيعة يمثلون ما بين 60 % إلى 70 % من سكانها ولبنان غرباً واليمن جنوباً.²

ولقد تزايدت تهديدات الصراع المذهبي بعد تحرر الشيعة في العراق من قبضة «صدام حسين» وإخفاق بعض الدول في إدماجهم ضمن الدول القومية مثل اليمن التي تعاني من الصراع الطائفي إلى يومنا هذا، لذلك لابد من أن يكون «تهديد الانقسام المذهبي» مكوناً رئيساً في تصميم أي إستراتيجية أمنية في السياسة الخارجية لدول المجلس التعاون الخليجي اتجاه المنطقة، وتصميم إستراتيجية مشتركة على المستوى الإقليمي.

¹ - جرهام فولور، الشرق الأوسط في التقييم الاستراتيجي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997م، ص 55.

² - يوهانس رايستر، المنظور الأوروبي لأمن الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، ص 16.

المطلب الثالث: الإرهاب الخطر المتنامي عبر الحدود

هناك الكثير من التحديات والتهديدات الرئيسية التي تواجه الأمن القومي العربي بشكل عام والأمن الخليجي بشكل خاص التي تقع في قلب مخاطر التهديدات الخارجية والإقليمية التي تواجه المنطقة العربية في المرحلة الراهنة وتعد هذه التهديدات عوامل تعيق الترتيبات الأمنية العربية الجماعية والمواجهة الموحدة لهذه التهديدات، والتي ترتبط بظاهرة تنامي الإرهاب ذلك لأن الإرهاب يصعب دراستها وتحليلها وتفسيرها والتنبؤ بها وبناء سيناريوهات مستقبل الدول والمجتمعات العربية في ظل انتشارها وبكونها الخطر الذي يهدد سياسات يتم وضعها للتنمية المستدامة للأجيال العربية والحالية والقادمة، فالإرهاب وما يمثله كمصدر أساسي للتهديد أو المخاطر ويؤكد ذلك التركيز على أسبابه ودوافع من يدعمه، فمن المؤكد أن أنشطة التنظيمات الإرهابية هي مصدر تهديد العابرة للحدود تمثل خطرا كبيرا على ترتيبات الأمن العربي، إذ يتغذى الإرهاب على النزاعات المذهبية والطائفية والاختلافات والإثنية والعرقية ونستخدمها كوسيلة لدعم سياستها التدخلية في الدول العربية خاصة بعد الثورات الربيع العربي وتراجع الأوضاع الأمنية في كثير من هذه الدول في ظل حالة الفترات الانتقالية وهكذا تسعى كافة دول الخليج إلى تحقيق الاستقرار الداخلي ومواجهة تهديدات النظام الإقليمي الخليجي، وفيما يتعلق بالأزمة الخليجية لمقاطعة وحثها عن التراجع عن ممارستها وسلوكها الخارجي الذي لا يتوافق في تفسيرات السعودية والإماراتية بالنهج المتعاون والمشارك لمحاربة الإرهاب.¹

1- أحمد سيد أحمد، إدارة ترمب وقضايا الشرق الأوسط: حدود التغيير، مجلة السياسة الدولية، الع 27، جانفي 2017، ص ص 48 - 49.

تشهد أنشطة التنظيمات والشبكات والعمليات الإرهابية تطورات دائمة وذلك بسبب امتلاك هذه التنظيمات للتقنية والتكنولوجيا الحديثة وتطور الصناعات العسكرية، وتعد العمليات الإرهابية من أخطر التحديات التي تهدد وتعرق سياسات الدول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث هناك ارتباط طردي ما بين تنامي حركات العنف والإرهاب وزيادة إنفاق الدول على المجال الأمني والتسليح والتدريب العسكري ناهيك عن الآثار الاجتماعية التي تقع مع حدوث عمليات العنف وأعمال إرهابية وتهديد التماسك المجتمعي والظواهر الأخرى التي تعيق التنمية المستدامة، وعلى الرغم من مرور أمد من الزمن على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي أنشئ بالأساس لمواجهة زيادة عوامل ومعدلات عدم الاستقرار في المنطقة، فلا تزال منطقة الخليج مضطربة من الناحية الأمنية إذ يبقى التطرف الديني والإرهاب وبصورة محددة أنشطة تنظيم القاعدة وفروعه وتنظيم الدولة الإسلامية والتنظيمات الشعبية الأخرى هما تهديدا أمنيا لدول الخليج العربي.¹

ولقد مثل الربيع العربي تحديدا جديا للوضع الإقليمي الراهن وتوازنات القوى الإقليمية في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وهو ما حدث في عمان والبحرين وما قد يفضي إليه ذلك من تأثيرات خطيرة جدا في الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث أنّ الوضع في اليمن يمثل تهديدا خطرا لأمن الخليج وتتضمن أبعاد هذا التهديد نشاط تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في جنوب اليمن، وسيطرة الحوثيين وتساعد أنشطة الحراك الجنوبي في

1- عبد الوهاب شادي، توظيف هيمنة الإرهاب في هيمنة القوة وانتهاك الحقوق، مجلة السياسة الدولية، الع 27 ، جانفي 2007 م، ص 33 .

عدن، وفي ضوء انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية وعدم وضوح آفاق لحل سياسي للأزمة اليمنية وغياب الإسناد الخليجي للحكومة الشرعية وتنامي الدعم الإيراني للحوثيين.

إنّ تصاعد دور التنظيمات الإرهابية العابرة لحدود الدول يؤدي إلى عدم استقرارها الخارجي والداخلي، حيث أنّه فوجئت دول مجلس التعاون الخليجي بحوادث تفجير إرهابية في المدينة المنورة إضافة إلى جدة والقطيف في المملكة العربية السعودية مما سبب حالة من الرعب والذهول ليست فقط بين أوساط المسلمين بل في العالم أجمع، بحيث فسرت هذه الحوادث بأنها خفة منهجية ترمي إلى تحقيق عدة أهداف منها : تدمير البنية التحتية للدول والإساءة لموقع تلك الدول عالميا وزع الفتنة الطائفية، إضافة إلى زعزعة الثقة بين المواطن الخليجي والأجهزة الأمنية في دول المجلس، والملاحظ أنّ الغالبية لتلك الأعمال الإرهابية قد تركزت في ثلاث دول وهي : الكويت - المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، إذ شهدت مملكة البحرين في 2012م تصاعدا في الحوادث الإرهابية التي أدت إلى مقتل المواطنين والمدنيين والعسكريين والتي استخدمت متفجرات فيها.¹

وهكذا يلاحظ أنّ منطقة الخليج العربي قد واجهت تحديات إرهابية كبيرة وشهدت تطورات هامة مما جعل لظاهرة الإرهاب انعكاس على مضمون السياسة الخليجية، وسعت دول مجلس التعاون الخليجي العربي إلى تفعيل آليات تحرك إقليمي ودولي لمواجهة الإرهاب، وذلك في إطار تنامي الدور الخليجي في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وبرزت دول الخليج كعامل هام لاستقرار المنطقة سياسيا

1 - عبد الوهاب شادي، مرجع سابق، ص 42.

واقتصاديا وأمنيا، وخاصة بعد ثورات الربيع العربي في 2011م حيث ترتب عليها ضعف وانهيار عدد من الدول العربية ودخول البعض الآخر في مرحلة الدولة الفاشلة، كما حدث في سوريا واليمن وليبيا وقبل ذلك انهيار العراق جراء الاحتلال الأمريكي في أبريل 2003م وتنامي تدخل والتغلغل الإيراني في المنطقة من خلال أذرعها، سواء "حزب الله" في لبنان أو جماعة الحوثيين في اليمن ودعم وتشكيل الجماعات الطائفية والإرهابية في سوريا والعراق وكذلك التدخل المباشر، وقد ترتب عن ذلك بروز تنظيمات إرهابية قوية وعلى رأسها "داعش" التي سبق ذكرها والذي يسعى للسيطرة على الأراضي وإقامة دولة في العراق وسوريا والذي شكل تهديدا مباشرا للدول المجاورة.¹

ولم يكن تنظيم "داعش" التهديد الوحيد للدول مجلس التعاون الخليجي بل صنف مجموعة من التنظيمات الإرهابية وقامت بإعداد لائحة وقائمة تبرز فيها أبرز المنظمات الإرهابية التي أدرجتها دول مجلس التعاون الخليجي وصنفتها ضمن التنظيمات الإرهابية والتي تشكل خطرا ترى في أنا تهديد مباشر لها وتتمثل في:

أولا - أنصار الله الحوثيين : وتعتبرهم بعض دول المجلس الخليجي من أكبر الجماعات اليمنية المتمردة والمسلحة ويطلقون على أنفسهم "أنصار الله" وهم مدربون تدريباً عسكرياً عالياً، ويمتلكون ترسانة من الأسلحة الثقيلة المتوسطة والخفيفة، وأعلنوا تمردهم على الدولة في 2004 ، وخاضوا عدة حروب مع الحكومة آخرها في 2009م، ووصلت تمردهم إلى الذروة في سبتمبر 2014 حيث قاموا بالانقلاب عن الشرعية ودخلوا العاصمة صنعاء واحتجزوا الرئيس

1- أنيس فتحي ممدوح، مرجع سابق، ص ص 82-83.

"عبد ربه منصور هادي" ولكنه هرب منهم وطلب من دول مجلس التعاون الخليجي بالتدخل وبالفعل قادت السعودية تحالفا عربيا لعودة الشرعية، وما زالت مستمرة من أجل محو مثل هذه الجماعات فالأزمة اليمنية مازالت مستمرة إلى يومنا هذا.

ثانيا- حزب الله : ولقد صنفها السعودية ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية المدرجة حيث انتقل الخصام بين دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها السعودية مع "حزب الله" اللبناني خلال الأشهر الأخيرة في مرحلة الاتفاق والتوجه إلى القرارات الفعلية بعد تصعيد الخلاف عقب الانتقادات التي وجهها الحزب إلى الرياض على خلفية إعدام الداعية الشيعي "نمر التمر"، ولقد بلغ الخصام ذروته بعد موافقة دول الأعضاء في المجلس على الطلب السعودي بإدراج "حزب الله" في قائمة المنظمات الإرهابية، وبذلك أعلن مجلس جامعة الدول العربية في ختام دورته على مستوى الوزارة الخارجية للعرب اعتبارها "حزب الله" اللبناني منظمة إرهابية¹.

وعليه يؤكد التحرك الخليجي من أجل مكافحة الإرهاب وداعميه ومحاربة كافة أشكاله سواء في بعدها الديني أو الفكري أو الجغرافي، حيث تصدت لبداية التنظيمات الإرهابية سواء الفردية أو المدعومة من قبل بعض الدول مثل "حزب الله" اللبناني المدعوم من طرف إيران والذي تستغله إيران في بسط نفوذها وتفرداها وعملياتها التخريبية، كما نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في السابق وخاصة السعودية في القضاء على تهديدات تنظيم القاعدة والآن تقود حركات سياسية وعسكرية للقضاء على الإرهاب وخصوصا المدعومة من الجهات الخارجية ولقد

1- أنيس فتحي ممدوح، مرجع سابق، ص 85.

كان لمملكة البحرين السبق في التحذير من مثل هذه التنظيمات الإرهابية والتي تقوم بتقويض الأمن والاستقرار في بلدان المنظمة، كما أنه كان للمنامة بعد نظري في هذا الإطار مما جعلها تقود إلى جانب السعودية حركاً عسكرياً وسياسياً واسعاً وذلك بتدخل مجلس التعاون الخليجي في مارس 2015م للتصدي للإرهاب أي جماعة الحوثيين المدعومة من طرف إيران، وكذلك تصنيف "حزب الله" منظمة إرهابية في مارس 2018م نتيجة لأعماله الداخلية والتخريبية في البحرين والكويت والسعودية وفي العراق وسوريا، وعلى هذا الأساس قامت دول الخليج بالتحرك لمواجهة الإرهاب والتصدي له اعتماداً على الدعم الأمريكي.

المبحث الرابع: المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في بيئة لأمن الإقليمي الخليجي

المطلب الأول: ثورات الربيع العربي وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي العربي

لقد شهدت المنطقة منذ نهاية عام 2010م جملة من المتغيرات التي أدخلتها بمرحلة هشة كان لها تأثير سلبي على دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك نتيجة التفاعل النشط الذي حصل بين تلك المتغيرات وبين المشاريع التي كانت تقف خلفها قوى إقليمية ودولية تستهدف المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة في ظل غياب مشروع عربي متفق عليه ومكافئ لما تتعرض له المنطقة لقد كان من أبرز تلك المتغيرات حالة من الغليان الشعبي التي رافقها حراك سياسي في عدد من الدول العربية، اندلعت بموجبها ما عرف بالثورات العربية أو بـ "الربيع العربي"* تحت مبررات تحقيق نوع من التغيير الذي يسمح بالانفتاح المجتمعي على الثقافة الديمقراطية بأبعادها التحريرية والتعبيرية والتشاركية بعد أن أثبتت كل المشاريع التنموية التي قامت تلك الدول عمقها وفشلها من خلال

*- دلالة المصطلح الربيع العربي : أول من ذكره جاد في مقال "لمارك كينش" نشره في مجلة فورن بولسي- في 6 جانفي 2011 انتشر وتداولته وسائل الإعلام عربيا وعالميا وأصبح من الصعب تجاوزه واستحسن البعض مفهوم الربيع العربي لاحتواءه على دلالات إيجابية أبرزها انتهاء مرحلة الركود والسكون وعودة النهضة واليقظة والازدهار وإلى أن يتم الاتفاق على وصف أكثر دقة للتحويلات العربية في سنة 2011م، قد تم استخدام هذا المصطلح بتحفظ، الأوصاف الأخرى الأقل تداولاً هي : الانتفاضة العربية – اليقظة العربية – التمرد العربي – الحراك العربي – الاحتجاجات العربية – تحولات 2011 م ... والمؤكد هناك وضعاً جديداً قيد التشكيل لكن لا يوجد اتفاق عربي حتى الآن على تسميته وأول كتاب عن الربيع العربي باللغة العربية قام بتحريره "عبد الله بالقريز" وصدر عن مركز الدراسات للوحدة العربية في سبتمبر 2011م بعنوان: الربيع العربي ... إلى أين ؟ ويضم مجموعة من الدراسات التي نشرت في مجلة المستقبل.

مراجعة نتائجها فقد أفضت الخطوات التي من قبل العقلية التسلطية والقمع المنهجي والفساد السياسي.

هذه المعاني نفسها امتدت من النظام العربي إلى النظام الفرعي الخليجي المتمثل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث وجدت دول المجلس عاجزة ومرتبكة في مواجهة التحديات الحقيقية وتحقيق الأهداف العليا ذات الأولوية الوطنية والشعبية، ولعل في مقررات القمة الخليجية في الدورة الـ 31 التي عقدت بأبو ظبي في الفترة 6-7 ديسمبر 2010 وبعدها القمة الـ 32 التي عقدت بالرياض في الفترة 19-20 ديسمبر 2011م، ما يؤكد ذلك حيث جاءت القرارات التقليدية وغير مواكبة لما يحدث من تفاعلات صاخبة على كافة المستويات على الرغم من تركيز قرارات القمة الـ 31 على التهديدات الأمنية خاصة الخطر الإيراني، فإنها لم تعكس أية من التفاعلات الداخلية ولم تنبأ بها فرض نفسه من تطورات صاخبة عربية وخليجية بعد أسابيع قليلة من انعقاد تلك القمة بتفجيرها اصطلاح على تسميته "الربيع العربي"، والذي بدأ في تونس ثم مصر وامتد منها سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وكذا سقوط الرئيس "حسني مبارك" ثم تتوالى الحراك من دولة عربية أخرى إلى أخرى، دون استثناء دول مجلس التعاون الخليجي¹.

وبقي الربيع العربي مستمرا بوجود ثورات عربية لم تنجز مهامها إنجازا كاملا حتى الآن، وتأتي في المقدمة ثورة 15 مارس سوريا وثورة 14 فيفري في البحرين، ولا يقتصر البيع العربي على الثورات المنجزة وتلك الثورات في طور الإنجاز بل يشمل أيضا مجموعة من التحولات والمطالبات الإصلاحية الديمقراطية المؤجلة التي تنتظر شرارة لم تنطلق بعد على الرغم من وجود ظروف ثورية وإصلاحية في عموم الوطن العربي².

¹ - محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة التفاعلات ، موقع الأهرام الرخي ، أكتوبر 2011 م ، ص 18.

² - عبد الخالف عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أبريل 2012 م، ص 32 .

وكذا يقتصر تأثير التحولات التي أوجدتها الثورات العربية على مستوى النظم السياسية، بل امتدت إلى مستوى إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات في المنطقة الشرق الأوسط عامة والخليجية خاصة إذ حفزت الثورات قابلية التأثير لدى شعوب دول هذه المنطقة في مجمل الأوضاع الإستراتيجية التي تلعب الجغرافية السياسية فيها دورا مهما في سياسات تلك الدول سواء على المستوى الداخلي للإقليم أو خارجه، فتتمثل الجغرافية السياسية في عناصر الحجم الجغرافي للدولة وموقعها الجغرافي وطبيعة ما يجاورها وطبوغرافيا إقليم الدولة أرضا وبحرا وفيما إذا كانت دولة بحرية، لذا كان تأثير الثورات متباينا على الوضع السياسي في دول الخليج العربي حيث كانت ثورة تونس عام 2010 م وثورة ليبيا في 2011م صلة بالجغرافية السياسية لمنطقة الخليج العربي، فيما كانت ثورة اليمن على الجوار المباشر لدول مجلس التعاون وكذلك ثورة مصر بحكم مركزية موقع مصر ودورها في المنطقة العربية ككل بما في ذلك منطقة الخليج العربي، أما الثورة السورية فهي ليس على الجوار المباشر لكن التدخل الإيراني المباشر فيها يجعل أثرها على دول الخليج العربي ملحوظا ، فيما كانت للاضطرابات المفتعلة في البحرين التي هي في قلب منطقة الخليج العربي دورا في وضع آليات وإتباع سياسات خليجية مختلفة في التعامل مع الأطراف المحلية والخارجية المشاركة في تلك الاضطرابات التي وصلت إلى حد تفعيل الجانب العسكري المباشر.¹

لقد أصبحت فكرة التعاون الأمني على مستوى النطاق الإقليمي الخليجي بعد أن توافرت مبررات مواجهة الأعداء، أو مصادر تهديدات محتملة أسهمت في بناء معدلات أمنية جديدة، إذ تغير بنية القوة بين فواعل النظام الإقليمي الخليجي وحصول انقلاب في أنماط التحالفات وصور الاستقطاب البيئي وتنامي الاختراق الخارجي داخل الساحة الخليجية على حساب تهدئة الأوضاع وتسوية الخلافات والمشكلات مما أدى إلى تراكم أزمات مضاعفة في المنطقة وأدى

1 - مصطفى علوي ، قابلية التأثير : إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الخارجية ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية / ملحق تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، الع 197 ، جويلية 2014 ، ص 16 .

العامل الخارجي دوره في ازدياد التأثير السلبي بما عرف بالثورات العربية فقد كانت موقف تلك الدول العربية اتجاه تطورات الأحداث في حالي مصر والبحرين موضع شك من قبل دول مجلس التعاون الخليجي التي نظرت إلى تلك الحاليتين على أنهما تمثلان تهديدا لبنية الأمن الإقليمي الخليجي وباستثناء قطر وسلطنة عمان، فقد رأت السعودية والإمارات والكويت بأن ما يحدث في البحرين يمثل تهديدا مباشرا لها وليس فقط تهديدا للبحرين.¹

ومهما قيل عن الثورات العربية وتداعياتها تبقى هناك ظاهرة يمكن ملاحظاتها في الواقع العملي للعلاقات القائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد اندلاع الثورات العربية، وتشير إلى أنّ تفاعلات هذه الدول قد ركزت عن الأدوار الخارجية أكثر من الأوضاع الداخلية حيث تشكل الأوضاع الاقتصادية المريحة في هذه الدول عامل طرد لأيّ تفاعلات تغييرية ممكنة على المستوى السياسي في حين تشير المعطيات إلى إمكانية قيام دول مجلس بلعب أدوارا مهمة على الصعيد الخارجي خاصة بعد فشل محاولة بعض القوى الإقليمية في إحداث اختراقات في الواقع الخليجي، وذلك في إطار الصراعات الإقليمية والدولية على النفوذ، كما أنّ الواقع يشير إلى أنّ الخليج يبقّى مصلحة حيوية لأغلب القوى الدولية الفاعلة، وبالتالي فإنّ أمنه واستقراره يضلان من ثوابت العلاقات الدولية.²

وتسرب "الربيع العربي" إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي جاءت التداعيات والاستحقاقات متفاوتة جدا من دولة خليجية إلى أخرى، فرياح التغيير دخلت إلى بعض الدول مجلس التعاون بخفة بينما بقوة وعنف في دول خليجية أخرى، فلقد تضررت بعض دول الخليج كثيرا بينما تبدو دول خليجية أخرى غير معينة برياح التغيير، بل أنّها خرجت من تحولات 2011 م بأقل قدر من الضرر

¹ - دحمان غازي، مسارات التحولات الشرق الأوسطية، مجلة الشؤون العربية، العدد 157، مارس

2014، ص ص 97- 98 .

² - علي خالد حنفي، القابلية للتفكير التأمري في مراحل التحولات الكبرى، مجلة السياسة الدولية / ملحق اتجاهات نظرية، العدد 198، جويلية 2014، ص ص 3- 4.

وتعاملت مع الربيع العربي كفرصة لدعم موقفها ومركزها الإعلامي والدبلوماسي وحتى التجارة في النظام الإقليمي العربي.¹

وعلى الرغم من تفاوت التأثير فقد كشف الربيع العربي أنّ الحالة الخليجية تحتوي على نقاط قوة ونقاط ضعف، فتعتبر البحرين خاصرة الدول الخليجية وأكثرها استعداد لتقبل عدوى الثورات العربية، وبدأت المطالب الشعبية الأولى في البحرين مشروعة وإخلاف عليها بالنسبة إلى الحكومة التي قبلت الحوار مع المعارضة لتحقيق الإصلاحات الدستورية الملائمة، ففي بدايات الربيع العربي كانت البحرين تطالب بالتحويل إلى ملكية دستورية عصرية لتكون قدوة لبقية دول المنطقة، لكن المعارضة اندفعت كثيرا وبعيدا وسرعان ما انحرقت مطالبها الإصلاحية المشروعة إلى سلوكيات ثورية وخطابات استفزازية ورفع شعارات تهدد بالإجماع الوطني وتدعوا إلى إسقاط النظام وإنهاء حكم آل خليفة وإقامة جمهورية إسلامية ديمقراطية، وبهذا انزلق المجتمع البحريني إلى خندق طائفي غير مسبوق يهدد وحدته الوطنية، فبعد أن كانت البحرين تطالب بملكية دستورية أصبحت فجأة قريبة جدًا من العنف الطائفي واحتمالات الحرب الأهلية بين السنة والشيعة، وبهذا استدعت هذه التطورات التدخل الحكومي العنيف لإنهاء الاعتصام في " دوار اللؤلؤة " وهو رمز الربيع البحريني وبمساعدة قوات "درع الجزيرة" وهو الذراع العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، ويمثل ما حدث في البحرين والتي هي أصغر الدول العربية مساحة وأقلها سكانا انتكاسة نوعية لمطالب الإصلاح الديمقراطي ليس في البحرين فحسب بل في عموم الخليج العربي فمن أجل الإصلاح والعودة إلى مرحلة ما قبل الربيع البحريني، لابد من الحوار الوطني وتجاوز الصراع الطائفي الحاد لأنّ الأزمة السياسية مستمرة في مملكة البحرين مادام الانقسام الطائفي الحاد موجود داخل الدولة.²

ومن جهة أخرى تسرب الربيع العربي داخل دولة خليجية أخرى وهي عمان لكنها بعكس البحرين فقد نجحت في إدارة المطالب الإصلاحية والمسيرات

1- أحمد سعيد نوفل و آخرون، أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، الأردن: مركز الدراسات الشرق الأوسط، ص 11.

2- علي فخر، انعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي، مجلة المستقبل العربي، العدد 390، أوت 2011، ص 28.

الاحتجاجية إدارة سلمية، وكان وصول الربيع العربي إلى عمان المعروفة باستقرارها الداخلي وبعدها الجغرافي عن محيطها العربي وانكفائها السياسي من أكبر مفاجآت الربيع العربي لدول المجلس التعاون الخليجي، فلم تفلح العزلة الجغرافية والسياسية في وقف رياح التغيير فقد بدأت المسيرة الاحتجاجية الشعبية السلمية في عدة مدن وتصاعدت تدريجيا، ثم انتهت فجأة ذلك لأنّ الأعداد التي خرجت في المسيرات كانت قليلة ولم تصل إلى الآلاف وكانت الاستجابة العمانية سريعة وابتعدت عن استخدام العنف وذلك عبر سياسة مرونة التعامل بدلا من الخشونة، وبذلك نجحت الحكومة في امتصاص الاحتقان ضد الفساد المزمّن كما تمكنت من امتصاص الغضب الشعبي عن طريق الإصلاحات الدستورية.¹

ولقد مثل الربيع العربي تهديدا جديا للوضع الإقليمي وتوازنات القوى الإقليمية في المنطقة حيث حمل قادة المجلس بصفة عامة تصورا سلبيا "للربيع العربي" وعبروا عن خشيتهم من انتقال عداوة إلى بلدانهم بتركيبتها السكانية المختلفة وهو ما حدث في البحرين وعمان، فالسعودية تشاركها في ذلك بعض دول المجلس ترى أنّ الربيع العربي ليس إلّا محاولة إيرانية لمد نفوذها في الوطن العربي وخاصة في مشرقه وما يحمله ذلك من تهديد لأمنها الوطني، فلقد كانت سلالة آل خليفة الحاكمة دوما على حذر من إمكانية التدخل الإيراني بسبب اشتغال المسؤولين الإيرانيين للتوترات أحيانا.

ولعل من أبرز ما أفرزته تداعيات الثورات العربية يمكن ملاحظته عند متابعته القضايا المتداولة في الواقع السياسي العربي منذ عام 2011 م، والتي تكشف عن توظيف متصاعد للأطراف والقوى السياسية المختلفة للخطاب التأمري بحسب ما يتفق مع مصالحها وتوجهاتها السياسية القائمة على مرتكزات إيديولوجية فعندما برزت معضلة تنظيم (داعش) في العراق وسوريا كان التفسير الأسهل للخطاب التأمري أنّ هذه المعضلة ناتجة عن مؤامرة إسرائيلية - أمريكية لتشويه الإسلام وتفكيك المنطقة وتحويلها إلى بؤرة جاذبة للجهاديين لإبعادهم عن الدول العربية، وقد حاول أصحاب هذا الخطاب غض الطرف عن طبيعة العوامل البنيوية التي تحفز على نشأة جماعات العنف سواء في العراق وسوريا أو

¹ - أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص ص 13-14.

أيّة دولة عربية أخرى تعاني من مشكلات اجتماعية وتتأثر بأحداث سياسية وتواجه متغيرات دولية وأطماع إقليمية، ولذلك لا يمكن عزل تداعيات الثورات العربية عن مجمل التفكير في مآلات المسار الثوري العربي في الدول التي عانت حالة الغليان الشعبي والحراك السياسي، وكذلك الدول المرشحة للالتحاق بسابقاتها كما لا يمكن عزل تلك تداعيات عن المشهد العام في منطقة تموج بالاضطرابات المرتبطة بحروب أهلية عنيفة والقابلة للتמיד، ولعل ما تشهده اليمن يعد دليلاً يشير إلى أنّها تعيش تلك الحالات التي اقترنت فيها موجة الاضطرابات بظاهرة الإرهاب الأمر الذي أعاد الحياة للمسار الثوري المشوه في معظم أراضي هذه الدولة التي أخذت تسير إلى الوراء بسرعة¹.

وإلى جانب ذلك كلّ ذلك فإنّ ما يعرف بالثورات العربية أفرزت من الناحية الواقعية عن انحسار نسبي في علاقات القوى الدولية الكبرى خلال السنوات الأولى من الثورات العربية، وجعلتها تتحدد في إطار إدارة الصراعات والتفاعلات ومحاولة ضبطها قدر الإمكان دون القدر على توجيه السياسة الغالبية العظمى من الدول المستهدفة غير أنّ هذه الحالة قد تزامنت مع الحالة الفوضوية التي يعيشها النظام الدولي جراء تعدد اللاعبين الدوليين مما جعلتها تحمل مخاطر جمة على بنية الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربية خصوصاً، كونها سمحت بحصول متغيرات إقليمية وانقسامات مجتمعية انتعشت جراء حالة الفوضى السائدة في الواقع الدولي، وفي ظل فقدان الدول الكبرى المؤثرة في التدخل وفض النزاعات الإقليمية، وذلك في الفترة التي سبقت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء كبيرة من أراضي العراق وسوريا، وما نتج عن ذلك التحالف الدولي والتحالف الإسلامي للتصدي لهذا التنظيم (داعش).

فمنه ترى الدراسة أنّ حالة الارتداء التي حصلت في الدول العربية التي شهدت اندلاع الثورات العربية فيها له دلالات كونها أدخلت تلك الدول في حالة سلبية بسرعة قياسية، الأمر الذي أدّى إلى إعادة الروح إلى التنظيمات المتطرفة التي تتخذ من العنف وسيلة في نشاطاتها والذي أسهم في تنامي ظاهرة

1 - سعيد رفعت ، أبعاد الأدوار الدولية والإقليمية في أزمت المنطقة ، مجلة الشؤون العربية ، العدد 163 سبتمبر 2016 ، ص ص 15 - 16.

الإرهاب التي كانت تعاني من حالة حصار شديد سواء من قبل الأنظمة السياسية التي تهاون بفعل تلك الثورات أو الأنظمة والتي جاءت نتيجة لتلك الثورات والتي كانت تحمل بشري انتهاك تلك الظاهرة بعد فقدانها أهم ذرائعها وهي استحالة التغير السلمي والعلمي في دول بدت استثناء على المستوى العالمي، الأمر الذي سمح بتنامي عدد من الأزمات الإقليمية التي كان لها تأثير واضح في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي.¹

وبشدة جراء استمرار حدوث الأزمات الإقليمية التي أثارت عدد من الأسئلة والإشكاليات في أوساط النخب العربية ووسائل الإعلام والقوى السياسية والباحثين عن أسباب حدوث هذا العدد الكبير من الأزمات الإقليمية التي بدأت بما عرف بالثورات العربية، وما رافقها من عنف والانقسامات الدينية والمذهبية التي تشوب هذه الشعوب وحالة التششت الفكري والثقافي التي وصلت إليها النتيجة الصراعات بين المدارس الفكرية التي تتبنى إيديولوجيات القوى الدولية الكبرى والقوى الإقليمية المنافسة، وتنامي حالة الشك التي تحوم حول قدرة النظم السياسية على النهوض بالمجتمعات العربية التي أخذت تعيد النظر في اشتقاقاتها السياسية التي أيقظت الفتن النائمة واستدرجت التدخلات الخارجية.²

ورغم صعوبة تخيل الشكل النهائي المحدد الذي سيفرز عنه التطورات الراهنة نتيجة الأزمات الإقليمية في المنطقة فإن صراعات الحاضرة والقوى الفاعلة فيها وطبيعة العمليات السياسية والاجتماعية الجارية التي تشير إلى عدد من الاتجاهات والملاح التي يبدو أنها تكون ستكون حاضرة في مستقبل المنطقة إذ يبدأ تاريخها الجديد من حالة التفتين، ويمكن أن نلخص مآلات الأزمات الراهنة التي تبدوا بعض الدول العربية مرشحة للانقسام بموجبها بعد أن فقدت تكاملها الإقليمي الموروث جراء مساهمة قوى دولية وأخرى إقليمية في خلق متغيرات تتجاوز فيه قدرة الدول العربية في هذه المرحلة التاريخية المعقدة ، ويبدو أن أفق

¹ - دحمان غازي ، مسارات التحولات الشرق الأوسطية ، مجلة الشؤون العربية ، العدد 157

مارس 2014 ، ص ص 90 – 94 .

² - زغلول راغب محمد النجار ، ماذا بعد الربيع العربي؟، القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص

الواقع العربي من هذه الأزمات الإقليمية لها تأثير على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي والتي من أبرزها :

أولا - الأزمة السورية

تعد الأزمة السورية بما تشهده من تطورات أزمة كاشفة لطبيعة المتغيرات في المنطقة الشرق الأوسط كونها أسهمت في تحديد مصير بعض التحالفات الإقليمية الدولية حيث جاء تحول الأحداث السورية في حراك شعبي على المستوى الداخلي بالتزامن والحراك الذي شهدته دول عربية أخرى إلى مسرح للعمليات على المستويين الإقليمي والدولي بما يتضمنه من فاعلين مؤثرين وقوى دولية أو هو ما يشير بشكل أو بآخر إلى أنّ إنهاء السورية أصبح مرهونا باتفاق تلك القوى الإقليمية الدولية التي لها دور في الصراع.

ويثير الواقع السياسي والأمني في سوريا أنّ الأزمة دخلت نفقا مظلمًا جديدًا جراء تعثر المفاوضات المباشرة بين ممثلي النظام السوري وتؤدي المعارضة فيما عرف بمؤتمرات جنيف واستمرار تباين في الموقفين الروسي والأمريكي فيما يتعلق بعدد من القضايا الرئيسية في الملف السوري عدم وضوح مستقبل الأزمة السورية.¹

وفي بدايات الأزمة السورية اكتنف الغموض مواقف الدول الخليجية وربما بالتناقض من الأزمة السورية عند اندلاعها في مارس 2011م، بحيث تركت الثورة السورية وحدها بدون إسناد حقيقي، لكن المواقف الشعبية قد امتزج بالتأييد الإعلامي القوي، ومع تفاقم الأزمة السورية اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي مواقف أكثر قوة وحزما ضد النظام السياسي السوري مقارنة بالكثير من غيرها الدول العربية، قدمت الدول الخليجية الدعم السياسي للشعب السوري المطالبة بحريته وقد تزعمت هذا التوجه كل من السعودية وقطر اللتين بحيث طالبتا بالتشدد في التعامل مع النظام السوري من خلال دورها الواضع في رفع الملف السوري إلى مجلس الأمن بالبحث فيه وتجميد التمثيل الدبلوماسي مع دمشق

1 - زغلول راغب محمد النجار، مرجع سابق، ص ص 97.

والدعوة لتسليح المعارضة السورية المتمثلة في الجيش السوري الحر والاعتراف بالمجلس الوطني السوري كممثل رسمي وحيد للشعب السوري.¹

هذا الموقف الخليجي لم يأتي من فراغ بل كان وليد مجموعة من الاعتبارات التي كان لها بالغ الأثر في تبني دول الخليج العربية لهذا الموقف ومن أهم الاعتبارات التنافس السعودي-الإيراني في لعب الدور الإقليمي في المنطقة والسيطرة عليها، وكذا تخوف السعودية من سيطرة الحوثيين وتوغلهم في المنطقة مما يعود سلباً على أمنها الإقليمي والداخلي.

ثانياً - الأزمة اليمنية

تشكل الجمهورية اليمنية بالإضافة لدول مجلس التعاون الخليجي الستة ما يعرف " بشبه الجزيرة العربية "، وتعد اليمن بمثابة البوابة الجنوبية الغربية لهذا الإقليم الممتد في حين تعد دول المجلس التعاون الخليجي بمثابة العمق الاستراتيجي لليمن والضامن للاستقرار والاستمرار الاقتصادي، حيث تباينت رأيه كلا الطرفين بعضهما البعض، ففي الوقت الذي ينظر فيه الخليجيون لليمن منذ 60 القرن الماضي على أنّ هذا البلد يمثل تهديد استراتيجي ينبغي الحذر منه والتصدي لمخاطره المباشرة والغير المباشرة فإنّ اليمنيين يرون في دول مجلس التعاون الخليجي ضامن للبقاء والاستمرار الاقتصادي للبلاد من خلال فتح أسواق العمل الخليجية لليمنيين أو من خلال تقديم المساعدات والقروض المسيرة .

ولقد لعبت دول مجلس التعاون الخليجي في الربيع اليمني بالإمساك بورقة المبادرة بين النظام اليمني والثورة منذ اليوم الأول لها، وذلك بحكم الرابطة التاريخية والسياسية والجغرافية وبحكم أنّ اليمن حاصرة الجزيرة العربية ومن شأن أي اضطراب أو قلق فيه أن ينتقل أثارة إلى دول المجلس أو على الأقل يترك تداعياته للخطيرة عليها، لذلك حرصت القوى الكبرى على التأكيد على دور مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع المجريات الثورية وتسوية الأزمة اليمنية.

¹ - علي خالد حنفي، مرجع سابق، ص 08 .

ولقد كانت تطورات الأزمة اليمنية على نحو سريع بعد سقوط صنعاء في أيدي الحوثيين في 21-09-2014 وتم التوقيع على « اتفاقية السلم والشراكة الوطنية » مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن بعد تطرّ الأمر تباينت وجهات نظر بعض الدول الخليجية وخاصة المملكة السعودية وتراجعت على الاتفاق إلى التغيير عن رفض تغيير الواقع السياسي ذلك بسبب التغيير الذي أصدره الحوثيون في فبراير 2010م، بالانقلاب الدستوري الحوثي حيث تمّ حلّ مجلس النواب وتشكيل مجلس وطني بديل وكانت "عاصفة الحزم " هي الردّ الذي أعلنته المملكة العربية انطلاقا من عمليات معاقل الحوثيين في اليمن من قبل تحالف عربي ويضم دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عمان بالإضافة إلى مصر السودان والمغرب والأردن وذلك لأخبار الحوثيين على الانسحاب من المدن التي سيطروا عليها وتسليم الأسلحة التي استولوا عليها من مخازن الجيش اليمني، وفي الوقت الذي أبدت الولايات المتحدة الأمريكية "عاصفة الحزم " حيث اكتسبت شرعية دولية بقرار من مجلس الأمن.¹

تعدّ الانعكاسات السياسية الأزمة اليمنية مختلفة من دولة إلى أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي وفي ظل إدراك بعض دول المجلس بخطورة تطور الأحداث في اليمن بعد سقوط صنعاء، مما جعل لقادة دول المجلس محاولة امتصاص للموجات الثورية فيها، وتفادي الاضطرابات العماليّة والحركات الاحتجاجية من خلال التنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد الإداري والتأكيد على سيادة القانون ذلك لأنّ الفراغ الأمني في اليمن يعكس مخاوف دول المجلس الخليجي، من فقدان السيطرة على مضيق هرمز وخليج عدن ومضيق باب المندب وتحولهم لمخاطر العمليات الإرهابية، ففي غياب الدولة اليمنية وسيطرة الحوثيون

سيهدد حركة التجارة العالمية والمصالح الإقليمية الخليجية.²

1 - صبحي عمرو ، تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011 ، الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية : المركز الديمقراطي العربي ، جانفي 2018 ، ص ص 5- 7 .
2- المرجع سابق، ص 9.

مما سبق ذكره فإنّ على الرغم من أنّ مجلس التعاون أحسن حالا وأكثر تماسكا وحضورا، فإنّ الربيع العربي أثر في ملف الأمن في الخليج في اتجاهاته السلبية والإيجابية، وكشف نقاط ضعف داخلية في المعادلة الأمنية الخليجية فمن ناحية كشف الربيع العربي أنّ تهديد الأمن الداخلي مرتبط بمطالب الشعب والتركيبية السكانية المختلة والتحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري تهديد يرقى إلى خطورة التهديد الخارجي، كما كشف الربيع العربي وما صاحبه من أزمات إقليمية أنّ قلق دول مجلس التعاون الخليجي اتجاه إيران هو الثابت الوحيد في التفكير الإستراتيجي والأمني الخليجي، فلا يمكن التغافل عن حقيقة أنّ إيران جار صعب لدول الخليج الصغرى والكبيرة خاصة أنّها تسعى بين الحين والآخر إلى استغلال نقاط ضعف الحالة الخليجية لإقحام نفسها في الشأن الخليجي وتحقيق التمدد الإقليمي كلما سمحت الفرصة فلم يتغير شيء فيما يتعلق بقلق دول مجلس التعاون اتجاه التهديد الإيراني، فقد ظل هذا القلق هاجس أمنيا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي .

المطلب الثاني: التغيير في معادلة التحالفات الداخلية والخارجية لدول مجلس

التعاون الخليجي

لقد شابت حالة من التوتر وعدم الاتفاق في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية عامة وبين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة خاصة خلال السنوات الأخيرة من سلطة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما فيما يتعلق بالرؤية تجاه الملفات العالقة في الشرق الأوسط، فقد مثلت إستراتيجية أوباما تجاه منطقة الشرق الأوسط أهم معالم سياساته الخارجية المتميزة بالمزاوجة بين واقعيته وواقع المنطقة، لكن السعودية رأت في استراتيجياته بالانسحاب التدريجي من المنطقة، خسارة لبلد حليف ما يشكل خطرا وجوديا عليها وعلى مصالحها في الأجل الطويل لاعتمادها على "مظلة الحماية الأمريكية" كما أنها ستؤدي إلى زيادة في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران والتي تعتبرها كمصدر للمملكة العربية السعودية في المنطقة.

وخلافا لرؤية الدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية، تبني أوباما دعم الحريات وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط، بعد اندلاع ثورات الربيع العربي في نهاية عام 2010م، وأدت سياساته بعدم إبداء ما يكفي من "الحساسية" تجاه صعود حركات الإسلام السياسي في ثورات الربيع العربي، إلى حالة من القلق في الدول الخليجية المناهضة لهذه الحركات التي ترى فيها تحديا أمنيا مباشرا وتهديدا لاستقرار المنطقة، وقد بلغت الخلافات الأمريكية السعودية مرحلة متقدمة من التصعيد عندما وجه "أوباما" في مارس 2016م اتهامات صريحة للمملكة العربية السعودية، من خلال مجلة "ذي أتلانتيك" الأمريكية بتأجيج الصراعات في الشرق الأوسط عبر تمويل التعصب الديني ورفض التعايش مع إيران، وهي الاتهامات التي رفضها "تركي الفيصل" الذي

شغل منصب مدير الاستخبارات السعودية لأكثر من عشرين عاما، ورفض الطلب الأمريكي بالتعايش مع إيران التي اعتبرتها أنها لا تزال تسليح وتمول الميليشيات الطائفية في العالمين العربي والإسلامي، وخلال الأشهر الأخيرة من رئاسة أوباما بدت العلاقات الأمريكية السعودية في أدنى مستوياتها مع قيام الكونغرس بالتحقيقات في "تواطؤ سعودي رسمي" بهجمات 11 سبتمبر، هذا من جهة أما من جهة ثانية فقد ساءت العلاقات بعد الدفع بإيران إلى أعلى مستوى من النفوذ بالمنطقة، من خلال توقيع الاتفاق النووي، في ظل تجاهل أمريكي واضح لواقع العلاقات بين البلدين التي مثلت على مدى عقود، الأساس في اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، وفي 14 جويلية 2015م أبرمت إيران ومجموعة "1+5" (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا)، الاتفاق النووي الذي يلزم طهران بتقليص قدرات برنامجها النووي، مقابل رفع العقوبات المفروضة عليها وفي مقابل ذلك تفاقمت حدة الخلافات بين السعودية وإدارة أوباما، إلى حين ظهور الإدارة الأمريكية الجديدة التي أظهرت قدرا كافيا من الابتعاد عن الانخراط في قضايا التغيير والإصلاح السياسي والحريات المدنية وحقوق الإنسان، وبهذا قد كانت معادلة التحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت لصالح إيران فقد كانت العلاقات الأمريكية الإيرانية في إدارة "أوباما" جيدة.¹

وبعد فوز ترامب برئاسة الولايات المتحدة، بدأت الأمور بخصوص السياسة الأمريكية الخارجية تعود إلى في الشرق الأوسط بشكل متسارع، فيما

1- منصور المرزوقي، العلاقات السعودية بين قمتي 1945م و 2015م، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2015م، ص ص 5-6.

انتقل ملف عودة العلاقات الأمريكية السعودية إلى شكله التقليدي كحليف موثوق إلى صدارة اهتمامات تلك السياسة، وخاض ترامب حملته الانتخابية رافعا شعار "انجعل أمريكا عظيمة مجددا" وحال وصوله إلى البيت الأبيض رفع شعار "أمريكا أولا"، ما دفع إدارته للتركيز أولا على مصالحها بعيدا عن الدول الأخرى سواء الحليفة أو الصديقة والعمل أكثر على بناء شراكات مع دول بعينها تكفل تحقيق المصالح الحيوية لواشنطن، ومع وصوله البيت الأبيض في جانفي 2017م وضع ترامب على قائمة أولويات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، العثور على أرضية لعلاقات ثنائية وإستراتيجية منسجمة مع بلدان المنطقة، ضمن إطار أكثر واقعية في التعاطي مع تهديدات مشتركة من طرف نفوذ إيران، وتنظيمات إرهابية، كتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة فبنى الرئيس الأمريكي إستراتيجياته تجاه عموم منطقة الشرق الأوسط على ثنائية استثمار العلاقات مع الدول الغنية مثل السعودية وقطر، لتعزيز الاقتصاد الأمريكي وإعادة دور الولايات المتحدة في المنطقة الشرق الأوسط بعد تراجعها في عهد أوباما، وفي دلالة على إيلاء الإدارة الأمريكية الجديدة أهمية غير اعتيادية لعلاقاتها مع السعودية، اختار ترامب السعودية في ماي 2017م كمحطة أولى في مستهل رحلاته الخارجية بعد وصوله إلى البيت الأبيض، هذه الزيارة أثمرت عقودا ضخمة بلغت 360 مليار دولار منها 110 مليارات في مجال بيع أسلحة أمريكية للسعودية، بهدف التصدي لما يرونهما تهديدات مشتركة من إيران و"التنظيمات الإرهابية"، وشكلت القمة الأمريكية الخليجية في ماي 2017م محطة فارقة في تاريخ العلاقات بين الجانبين للخروج من دائرة سياسات أوباما تجاه المنطقة، كما أكدت تلك القمة حالة الاقتراب الزائد من وجهة النظر الأمريكية ورؤيتها لمصالحها في المنطقة، وفق "شراكة إستراتيجية جديدة" تخدم أمنها القومي وتعزز قدراتها الاقتصادية، من خلال صفقات

التسليح وصفقات أخرى بمجالات عدة تسهم بشكل مباشر في خلق فرص عمل للأمريكيين، وتمثل "الشراكة الإستراتيجية الجديدة" خطوة متقدمة للابتعاد عن سياسات الرئيس الأمريكي السابق تجاه السعودية وملفات المنطقة، بعد أن أبدى انفتاحاً أكبر على إيران في مقابل تقليص بعض الصفقات العسكرية مع السعودية على خلفية الضربات الجوية في اليمن ضمن التحالف العربي الذي تقوده المملكة، كما تمثل هذه الشراكة خطوة متقدمة في مسار إصلاح العلاقات مع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة التي أضرت بها سياسات أوباما، ويحاول ترامب بناء شراكة عميقة مع السعودية ممثلة بولي العهد الجديد "محمد بن سلمان"، والذي يمسك بملفات إستراتيجية عدة ذات اهتمام مشترك، مثل الملف الأمني والاقتصادي من خلال برنامج رؤية 2030م، وثمة هناك سعي سعودي أمريكي مشترك لتعزيز العلاقات بين البلدين وتعميقها في مجالات شتى، ومواصلة بناء الثقة بينهما لمواجهة التحديات الإقليمية المشتركة. وبدا واضحاً من خلال زيارة ولي العهد السعودي إلى الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا المسار يحكمه المزيد من استثمار العلاقات في الجانب الاقتصادي، كحجر زاوية في علاقة متعددة الأبعاد؛ لتأمين المصالح والاستثمارات الأمريكية في التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها السعودية وفقاً لرؤية 2030م، ووفقاً لبيان نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس" في 21 مارس 2018م، فإن محادثات "بن سلمان" في واشنطن ركزت على الأمن الإقليمي، وضرورة تحميل النظام الإيراني وقوات حرسه الثوري مسؤولية زعزعة الأمن والاستقرار بالمنطقة.¹

1- منصور المرزوقي، مرجع سابق، ص 7.

ولا تعد سياسة ترامب المغايرة لسلفه أوباما انقلابا كلياً في سياساته تجاه منطقة الشرق الأوسط والنقطة الخلافية حول إيران، كما أن الأول لم يخرط بملفات المنطقة كلياً، باستثناء ما له صلة مباشرة بمصالح بلاده العليا، وتتفق الولايات المتحدة والسعودية حول الدور الإيراني في بلدان المنطقة التي تشهد نزاعات مسلحة مثل سوريا واليمن وتتطابق وجهتا نظريهما حول ضرورة العمل المشترك لمكافحة الإرهاب وتمويله والحد من النفوذ الإيراني، كما أن كليهما يتفقان على "مراجعة" اتفاق 1+5 مع طهران.¹

ومنه فإن معادلة التحالفات لدول مجلس التعاون الخليجي تختلف من فترة "أوباما" و"ترامب" فقد كانت سياسة أوباما في منطقة الشرق الأوسط منحازة لجهة إيران ودعم الثورات العربية بصفة أنها جاءت لنشر الديمقراطية داخل الأنظمة العربية بعكس دول مجلس التعاون الخليجي فقد جاءت وجهة نظر هذه الدول متفاوتة، فقد رفضت المملكة العربية السعودية للإيديولوجيات التي جاء بها "الربيع العربي" أما قطر فقد كانت وجهة نظرها معاكسة للسعودية فقد دعمت كل ما جاءت به الثورات العربية واعترفت ببعض التغيرات التي ولدتها هذه الثورات كالتنظيمات التي جاءت بإيديولوجيات رأتها السعودية مصدر تهديد لها وقد صنفتها ضمن قائمة الإرهاب، وبهذا تغيرت معادلة التحالفات في منطقة الشرق الأوسط وخاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكي "ترامب" إلى المملكة العربية السعودية وانسحاب أمريكا من الاتفاق النووي وبذلك تصدع في العلاقات الأمريكية-الإيرانية وذلك في تصعيد العقوبات على إيران، وبالتزامن مع الوجود

1- عيد بن مسعود الجهني، العلاقات الأمريكية الخليجية....برودة في عهد أوباما ودفئ يعود مع ترامب، في: <http://www.elqudus-A45bn-b4c>، 2018-05-01م، 21:40.

الإسرائيلي في مناطق إيرانية قي سوريا واليمن ولمواجهة هذا التحالف سعت إيران إلى بناء تحالفات جديدة واستغلت الأزمة التي اندلعت داخل البيت الخليجي بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى وحاولت بناء تحالف مع قطر وضم جماعة الإخوان المسلمين و حركة حماس... وذلك لمواجهة التحالف الأمريكي السعودي الإسرائيلي.

الفصل الثاني:

التفاعلات الدبلوماسية إزاء أزمة العلاقات
القطرية-الخليجية وأبعادها الإقليمية والدولية

تمهيد:

تعد الأزمة الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى من الأكثر الأزمات حدة منذ تشكيل المجلس عام 2018م، فقد تطرق هذا الفصل إلى أسباب وجذور هذه الأزمة وتداعياتها الجيوسياسية فقد أدت الأزمة إلى تغيير موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط تحالفات تنهار وتتولد أخرى، ودراسة كيف وصلت الأزمة القطرية الخليجية إلى المستوى الذي أدى بها إلى درجة التدخلات الداخلية والخارجية ولعب دور الوسيط من أجل إيجاد حل لتصدع العلاقات في البيت الخليجي وكذلك رغبة بعض الدول في التسوية على حساب مصالحها، وفي الأخير تم فيه دراسة مستقبلية وبناء سيناريوهات للأزمة وإلى أي مدى يمكن أن تصل.

المبحث الأول: أزمة العلاقات القطرية-الخليجية

المطلب الأول: جذور و أسباب أزمة العلاقات القطرية-الخليجية

تعود جذور أزمة العلاقات القطرية-الخليجية إلى ما بعد أحداث انقلاب القصر في 1995م بقطر، و الإطاحة بأمير قطر الراحل الشيخ خليفة آل ثاني و تولي بعده الشيخ حمد بن خليفة السلطة. ومع النظام الجديد في قطر و تولي السلطة عام 1995 م، تبين للرؤى الخليجية أن النظام القطري له سياسات وطموحات تختلف عن النظام القطري السابق وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الخليجية-الخليجية المتمثلة في أن النظام القطري لا يضع العلاقات مع دول الخليج ضمن أولوياته، و أن أولوياته تكمن في توجهات أخرى، ولقد كان هذا أول شرخ في العلاقات القطرية-الخليجية. و في عام 1996م أطلقت قطر قناة "الجزيرة" والتي أحدثت ثورة إعلامية كبيرة فتحت خلالها الباب أمام مناقشة قضايا كانت قد تاهت في الفضاء السياسي العربي المغلق، و لقد عملت قطر على استضافة مثقفين و إعلاميين و ناشطين من مختلف التيارات السياسية و الفكرية الليبرالية والقومية و اليسارية و الإسلامية و فتحت المجال للقيادات الإسلامية أن تقوم بأدوار مؤثرة وفي الوقت ذاته سمحت ببناء كنائس بتبرع من أمير قطر، وتناولت أكثر القضايا الحساسة في العالم، و لقد مثلت التوجهات القطرية و خاصة في السياستين الخارجية و الإعلامية مصدر إزعاج لبعض الحكومات، وكانت مصدر في تأزم العلاقات القطرية مع بعض دول الخليج و بصورة خاصة المملكة العربية السعودية.¹

1- خالد زيادة، أزمة العلاقات الخليجية: الجذور و المسارات و أسباب الحملة على قطر، مجلة سياسات عربية، ع26، ماي 2017م، ص ص 13-14.

و مع انطلاق ثورات الربيع و ازدياد الضغوط على النظم العربية في ضوء النموذج الحضاري الذي قدمه الشباب العربي في الساحات و الميادين العامة، و في الوقت الذي اعتبرت فيه قطر و قناة الجزيرة الثورات العربية في مراحلها الأولى أن النظم العربية تعيش مرحلة انكماش ودفاع عن النفس، فحاولت الانحناء للعاصفة ريثما تهدأ لكن الأمور لم تلبث أن تغيرت بسرعة، فقد مثل عام 2013م نقطة مفصلية في سياسات قطر الخارجية حيث ازدادت حدة ثورات الربيع العربي ، بدأ المد الثوري بالانحسار نتيجة أخطاء وإخفاقات لقوى الثورة وعنف الأنظمة و لاسيما النظام السوري و أخطاء الإسلاميين في الحكم في مصر و طموح العسكر للعودة إلى الحكم، و تعقيدات الوضعين السياسي و الاجتماعي العربيين ، و بدأت قوى النظام القديم و الثورة المضادة تستعيد لهجوم مضاد كبير وحققت إختراقين مهمين وهما:

الأول: في مصر حيث تمكن الجيش بدعم فاعل من دول الخليج السعودية والإمارات العربية المتحدة من الانقلاب على العمليات الديمقراطية و وضع حد لإفرازات ثورة 25 جافي و نتائجها.

الثاني: حيث تمكن نظام "بشار الأسد" بفضل الدعم الإيراني والروسي من الصمود في وجه الثورة و لقد عرفت هذه المرحلة بالثورة المضادة و الانتقال إلى الهجوم المضاد.¹

و قد عرفت هذه المرحلة بمرحلة الثورات المضادة والتي قادتها

1- خالد عبد الله الزبارة، حصار قطر: توجعات من الزمن الآني، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2017، ص 40.

الإمارات العربية المتحدة و السعودية و في المقابل كانت قطر ضد الانقلاب العسكري في مصر، فحملت مسؤولية محاولة إفشال المساعي السعودية-الإماراتية فبعد الانقلاب العسكري في مصر انفجر الخلاف بشكل علني بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة و البحرين من جهة و قطر من جهة أخرى وانتهى بسحب الدول الثلاثة لسفرائها من قطر في مطلع عام 2014م و قطع العلاقات الدبلوماسية القطرية-الخليجية و استمرت الأزمة نحو تسعة أشهر و لقد كان شرطهم الدعم القطري للانقلاب العسكري في مصر. توقفت الأزمة القطرية-الخليجية في ذلك الوقت عند حدود سحب السفراء فقامت الدول الخليجية بالتوقيع على معاهدة جاءت تحت اسم "اتفاقية الرياض التكاملية" في 16 نوفمبر 2014م والتي قادت إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية الخليجية-الخليجية ولم تتخذ الأزمة إبعادا كبيرة نتيجة حالة القلق انتابت عواصم الدول الخليجية من سياسة إدارة الرئيس الأمريكي السابق "أوباما"، فبعد أن أيد "أوباما" في ولايته الأولى الثورات العربية حاول في ولايته الثانية التقرب من إيران من خلال إبرام اتفاقية لحل أزمة برنامجها النووي وقد أدت سياسة "أوباما" اتجاه إيران بالشعور الخليجي بالتخلي الأمريكي لها، بالإضافة إلى تنامي سياسة الهيمنة الإيرانية بالإحساس الخليجي بالضعف هذا ما دفع بالمملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة إلى تأجيل خلافاتها مع قطر و الحاجة إلى الدعم القطري الإعلامي و المالي و العسكري مع بدأ الحملة على اليمن مطلع عام 2015م و التي قد وضعت قطر ثقلها و سيطرت على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م.¹

ومع انتخاب الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب" استعادت المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة الثقة بالنفس بفضل إدارة

1- بدون كاتب، أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر و دوافعها، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ماي 2017، ص ص 1- 2.

الرئيس الأمريكي "ترامب" ونشأة تحالفات جديدة بين بعض الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.¹

عادت أزمة العلاقات القطرية-الخليجية من جديد و ذلك بسبب اختلاف السياسة القطرية عن دول الجوار أو عن المحور الإماراتي، البحراني، السعودي فعلى الرغم من أن قطر دعمت العديد من القرارات الخليجية و الإقليمية و الدولية مثل الحرب في ليبيا ، والأزمة اليمنية إلى أنها خالفت الدول الخليجية كالتعامل مع "حركة حماس" و "حزب الله" و اللذان صنفتهما المملكة العربية السعودية ضمن التنظيمات الإرهابية و اللذان تستعملهما إيران في إطماعها الشيعية و توسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط و هذا ما يشكل تهديدا لدول مجلس التعاون الخليجي، أما على الميدان في سوريا تنسق قطر مع تركيا تدعيم التنظيمات "كجماعة الإخوان المسلمين" و الذي صنفه أيضا المحور السعودي ضمن ابرز المنظمات الإرهابية المدرجة و الذين اتهمت قطر بإوائهم في عاصمتها الدوحة وهذا على عكس السعودية تدعم التنظيمات السلفية وبالتالي تم اتهام قطر بتمويل وتغذية الإرهاب ومن جهة أخرى الحرب الإعلامية بين قناة "الجزيرة" و "العربية" بين قطر و السعودية من اكبر الصراعات بين البلدين حيث كانت قطر هي السباقة إلى تأسيس وسيلة إعلام دولية و هي "قناة الجزيرة" ثم تبعتها السعودية بقناة "العربية" و التي تبث في دبي ، فلقد غضبت السعودية من قطر أكثر من مرة بتطرقها لمواضيع تخص الشأن السعودي الداخلي فجرت بينهما حرب إعلامية تتمثل في تبادل الاتهامات بين البلدين من خلال القنوات التلفزيونية و بث قناة "العربية" أخبار مزعجة عن قطر فقد ركز الإعلام السعودي بانتقاداتها حول استضافة سياسيين إسرائيليين في قناة "الجزيرة".²

2- بدون كاتب، أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر و دوافعها، مرجع سابق، ص4.

1- خالد زيادة، مرجع سابق، ص17.2

و بعد الزيارة الأخيرة للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلى السعودية و بعد يومين فقط صح القطرين فجر الـ 24 فيفري 2017م علي وقع حملة إعلامية قادتها وسائل الإعلام الإماراتية و السعودية حيث اتخذت أربعة دول عربية و هي: المملكة العربية السعودية-الإمارات العربية المتحدة-البحرين-مصر قرارات ضد الدوحة تشمل في قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، و فرض الحصار الجوي البري و البحري عليها وذلك في خطوة تصعيدية و غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الخليجية-الخليجية وذلك باتهام قطر بالخروج عن اتفاقية الرياض و تغذية و تمويل الإرهاب و حماية الجماعات المتطرفة وإيوائها لهم.¹

تفجرت الأزمة في 24 ماي 2017م مع اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية وبث تصريحات لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وإلقاء التهم عليه وعلى الرغم من أن قطر أعلنت استعدادها للحوار مع جيرانها ومسارة أمير الكويت إلى احتواء الأزمة عبر الوساطة التي قام بها أمير الكويت الشيخ "صباح احمد صباح" إلى احتواء الأزمة عبر الوساطة التي قام بها لدى الأطراف المعنية، لكن واصل المقاطعون حملتهم الإعلامية والسياسية ضد دولة قطر وذلك مع وضع المزيد من الإجراءات التي فاقمت الأزمة وأخرجتها عن إطارها الخليجي إلى الإقليمي و الدولي.²

واصل المقاطعون حملتهم ضد قطر، فانضمت إليهم مجموعة من الدول حيث قطعت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والحكومة الموجودة في شرق ليبيا علاقاتها مع الدوحة ونشر تصريحات موجهة للحكومة وللأمير القطري وبذات الوقت سارعت وسائل الإعلام في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية

1- خالد عبد الله الزيارة، مرجع سابق، ص18.

2- بدون كاتب، أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر و دوافعها، مرجع سابق، ص ص 9-8.

السعودية والبحرين والجمهورية المصرية إلى توجيه مجموعة من الانتقادات إلى قطر و لقد كانت إجراءات هذه الدول الأربعة أسرع وتيرة حيث أشارت المملكة العربية السعودية في بيانها إلى استخدام قطر وسائل الإعلام في إثارة الفتن ، فقد وفرت منبرا لأعضاء "جماعة الإخوان المسلمين" وكذا اتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واحتضانها للجماعات الإرهابية والطائفية المتطرفة و المتعددة و التي تستهدف إلى زعزعة و تهديد الأمن و الاستقرار في المنطقة.¹

مما سبق ذكره فإن قرار دول الخليج و مصر و الحكومة المعترف بها في اليمن و كذلك الحكومة في شرق ليبيا بقطع علاقاتها مع قطر ليس وليد لحظة بل هناك عوامل مباشرة و غير مباشرة أدت إلى تفجيرها فلقد مرت العلاقات القطرية-الخليجية خاصة مع السعودية و الإمارات العربية المتحدة بالعديد من الأزمات والتي تم حلها بشكل نهائي، و لكن بتغيير الظروف تتغير المواقف والتفاعلات، فقد فإن أزمة الراهنة هي من تبعيات الربيع العربي، فقد مثلت خطوة تصعيديه غير مسبوقة في تاريخ العلاقات القطرية - الخليجية و ذلك بتصعيد الأزمة إلى يومنا هذا حيث دخلت الأزمة في عامها الثاني.

المطلب الثاني: تأثير الأزمة القطرية-الخليجية على موازين القوى في الشرق

الأوسط

تُثير التحالفات الإقليمية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط قلقا عاما من احتمالات تأثر الأزمة الخليجية ودخولها في سياسة المحاور إلى جانب الولايات المتحدة وإيران تبعا للانقسام الخليجي بين دولة قطر ودول المقاطعة الرباعية؛ لكن ليس ثمة ما يشير إلى أنّ التوترات بين السعودية وإيران يمكن أن تتطور إلى حالة حرب من شأنها زيادة حدّة الانقسام الخليجي وتفكّك منظومة مجلس التعاون لدول

1- خالد زيادة، مرجع سابق، ص 19.

الخليج العربية فقد تصاعدت حدة التوترات في منطقة الشرق العربي بشكل أكبر بعد انسحاب الرئيس الأمريكي من صفقة الاتفاق النووي الإيراني في 8 ماي 2018م وزيادة ملحوظة في الهجمات الإسرائيلية على مواقع إيرانية مشتركة مع قوات حليفة لها على الأراضي السورية في الآونة الأخيرة، ما أدى إلى عملية فرز في التحالفات وتشكيل محورين أحدهما تقوده الولايات المتحدة ويضم حلفاء لها مثل السعودية وإسرائيل، والآخر إيراني يضم قوات حليفة لها ودول مثل سوريا ولبنان.

شكلت الأزمة الخليجية فرصة لإيران لتعزيز مكانتها في منطقة الخليج العربي من خلال الدعم الذي قدمته لدولة قطر في الجانب الاقتصادي للتقليص من تداعيات إجراءات المقاطعة الرباعية التي تعرضت لها قطر، وهو ما انعكس جليا في الموقف القطري المعارض للعقوبات التي فرضها الرئيس الأمريكي بعد انسحابه من الاتفاق النووي الإيراني خروجاً على موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما شكل شرخاً مضافاً إلى بنية وتماسك المجلس ووحدة موقفه.¹

يُنظر إلى التقارب القطري الإيراني على أنه محاولة إيرانية لاستغلال الأزمة الخليجية والانقسامات بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال خطاب رسمي تبنى موقفاً حذراً في تناول الأزمة بجانبها السياسي وركز على الجانب الاقتصادي واستعداد إيران لتقديم أيّ سلع غذائية لتعويض النقص في السوق القطرية جراء إغلاق المنفذ البري الوحيد لقطر إلى العالم عبر الأراضي السعودية. إذ يأتي الجانب الاقتصادي في طليعة اهتمامات إيران بالاستثمار بالأزمة الخليجية وتحقيق بعض المكاسب الإضافية، وفي خطاب أمير دولة قطر

1- بدون كاتب، الأزمة الخليجية في عامها الثاني.....خطاب سياسي حذر و مكاسب ميدانية، الأخبار الرسمية إسطنبول: المنشورة لوكالة الأناضول، 8 ماي 2018.

في 21 يوليو/ تموز 2017 قدم الأمير القطري الشكر ضمنا لإيران دون ذكرها بالاسم حين أشار إلى الدول التي فتحت مجالها الجوي للطيران القطري؛ وتشارك دولة قطر مع إيران في واحدٍ من أكبر حقول الغاز في العالم، كما أنّ البلدان يحتفظان بعلاقات دبلوماسية طبيعية. وتحاول إيران قدر الإمكان تبني موقف حذر من الأزمة الخليجية يتجنب أيا ما يشير إلى تأثير إيراني، أو دور مباشر فيها "قد" يثير حفيظة الدول الخليجية الحليفة للولايات المتحدة، كما انه يمكن لإعلان موقف رسمي إيراني صريح إلى جانب الموقف القطري أن يلحق بعض الضرر بدولة قطر إلى جانب أنّه سيعطي تأكيدا لما جاء في الشروط الـ 13 حول ما يتعلق بالتعاون مع إيران التي تنظر إليها دول المقاطعة الرباعية والولايات المتحدة بأنها دولة إرهابية وراعية للإرهاب.¹

يسود اعتقاد في الأوساط الإيرانية أنّ معارضة التحالف المناهض لطهران بقياد المملكة العربية السعودية يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية تنعكس على دورها الإقليمي ونفوذها في المنطقة الذي تحرص على تجنبه عوامل إضعافه والحفاظ على بنية سليمة للأنظمة والقوى الحليفة لها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، باعتبار أن هذه القوى يمكن أن تلعب دورا مستقبليا في أي نزاع مسلح إلى جانبها ضد إسرائيل التي نفذت ضربات جوية على مواقع مشتركة لإيران والقوات الحليفة لها على الأراضي السورية دون ردّ إيراني، وقد كان من تبعات التنافس الإيراني-السعودي في المنطقة وتعارض مواقفهما بما يتعلق بملفات الصراعات في سوريا والعراق واليمن بتكثيف إيران دعمها للنظام السوري وجماعة أنصار الله (الحوثي) في اليمن وفصائل الحشد الشعبي في العراق ويعتبر تهديد بانتشار وتوسع النفوذ الإيراني وبالتالي يمثل تهديدا مباشرا لأمن واستقرار منطقة الشرق

1-ياسر دويب، حصار قطر أزمة في مئة يوم ، مجلة الشؤون العربية، ع172، مارس 2018، ص22.

الأوسط، وقد ساهمت الأزمة الخليجية في خسارة قوى حليفة للمحور المناهض لإيران، مثل دولة قطر التي كانت تقاتل إلى جانب قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن قبل أن يتم استبعادها بعد أزمة ماي 2017م. ومن جهة أخرى تكثف الولايات المتحدة والدول الحليفة، المملكة العربية السعودية وإسرائيل، جهودهم المشتركة لمواجهة النفوذ الإقليمي المتنامي لإيران في المنطقة وإضعافها سياسيا وعسكريا واقتصاديا، في مقابل ذلك تعمل إيران على استثمار الأزمات في المنطقة لتحديد بعض الدول غير الحليفة لها، مثل قطر والكويت وسلطنة عمان، ووقف توسع الحلف المناهض لها، وتبدو دولة قطر في موقف تسعى من خلاله جاهدة وبديبلوماسية هادئة متزنة، الموازنة بين حاجتها للولايات المتحدة لضمان موقفها من أي عمل عسكري محتمل ضدها، وموقفها المتمثل بحاجتها لإيران في تفادي التداعيات الاقتصادية المحتملة جراء الأزمة.¹ ولا خلاف على أن المحور المناهض لإيران خسر وجود دولة قطر ضمن الدول والقوى المناهضة للنفوذ الإيراني، بالتنسيق مع الولايات المتحدة التي ترى ضرورة أن تكون الأولوية التصدي لإيران في المنطقة بعد الانتهاء من العمليات القتالية الكبرى مع تنظيم "داعش" التي أعلنت روسيا الانتصار عليه في سوريا بعد أسابيع من إعلان الحكومة العراقية الانتصار على التنظيم بالعراق في 8 ديسمبر 2017م.²

جاءت الأزمة الخليجية كتعبير عن سرعة التحولات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، فالمنطقة تشهد مرحلة عدم استقرار عميقة، وفي هذا السياق نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية تقرير تحليليا قالت فيه أن الأزمة

1- ياسر دويب، مرجع سابق، ص19.

2- سليمان نمر، الخلاف بين قطر و الدول الخليجية بين المعلن و المخفي، مجلة القاهرة، ع240، أبريل 2018، ص18.

ستؤدي لتغيير السياسات والتحالفات في الشرق الأوسط، في ظل إصرار قطر على البقاء خارج دائرة النفوذ السعودي، وصمودها أمام الحصار الذي فرض عليها. وأن الأزمة التي هزت منطقة الخليج العربي، وورطت الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدد الآن بالامتداد نحو تركيا وإيران. فلا يمكن تجاهل الفوائد السياسية التي قد تجنيها طهران، حيث إن الأزمة الخليجية الحالية أدت إلى تشتيت الجهات الفاعلة الرئيسية وإعاقة جهود السعودية في تشكيل تحالف عريض للتصدي لما تعتبره تزايد في الخطر النفوذ الإيراني، كما أن تصدع الجبهة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي يسرع من تراجع مكانة مجلس التعاون الإستراتيجية على المستوى العالمي والإقليمي ، والأهم أن دولا خليجية مثل قطر، الكويت وسلطنة عمان ستبقي خطوطها السياسية والاقتصادية مفتوحة مع إيران تحسبا لأي تطورات مستقبلية.¹

وقد أجمعت آراء بعض الباحثين على أن تراجع دور الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى في العالم، وتوجه العالم نحو التعددية القطبية، وتزايد اللاعبين المحليين وتزايد ثقلهم إقليميا، أحد أهم مظاهر تأثير الأزمة الخليجية على التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، إذ أكد الأستاذ "برتراند بادى" في العلوم السياسية أنه لم يعد هناك قوة عظمى في العالم، كما كان سائدا سابقا، فالولايات المتحدة الأميركية لم تعد قادرة على كسب حرب دون تحالفات إقليمية. وأضاف "بادى" في محاضراته الافتتاحية أن "العالم اليوم ليس أحادي القطبية، لكنه كذلك ليس متعدد الأقطاب، حيث يسود العالم اليوم درجة كبيرة من الاعتمادية وتتشابك وتترابط العلاقات الاقتصادية بين وحداته الفاعلة، كما أن العالم ليس نظاما دوليا بل مجتمعا دوليا تتداخل فيه العلاقات الاجتماعية عابرة للدول، فالمحليين، أصبحوا

1- بدون كاتب، نيويورك تايمز: هكذا تعيد أزمة قطر تشكيل تحالفات المنطقة، في: <https://goo.gl/3NnBy>، 14/7/2017.

في غاية الأهمية في النظام العالمي، وأصبحت القوى الإقليمية إحدى ركائز النظام العالمي، وقد تكون أكثر أهمية من القوى الدولية الكبرى".¹

من جهته أخرى أشار أستاذ العلاقات الدولية ودراسات الخليجية "غيرد نونمان" إلى تراجع دور الدول العظمى والتزام الغرب وبخاصة الولايات المتحدة في السيطرة على الشؤون الإقليمية، ومنها منطقة الخليج، ليحل محلها "اللاعبون المحليون"، والذين يتزايد ثقلهم كالدور الإيراني إقليمياً، وإن الشيء الذي يوحد دول مجلس التعاون هو الأزمات الخارجية الكبرى، وفي حال انتهائها يعود المجلس إلى النظرة المجزأة، حيث يسعى كل نظام لأمنه بالدرجة الأولى ومحاولة بحث عن نظام أمني خارجي، وتحقيق علاقات إضافية لدعم استقلاله".²

مما سبق ذكره فإن مع تصاعد حدة الأزمة بين قطر ودول الخليج بدأت تغيرات في الشرق الأوسط تحالفات تنهار وتولد أخرى، محاور تعيد تموضعها وسرعان ما تؤول الصداقة عداوة والعدو يغدو صديقاً، فقد وجهت أزمة الخليج الحالية ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك، وبغض النظر عن آفاق حل تلك الأزمة، من المنطقي استنتاج أن قطر لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولا حليفة، بل إن جيرانها يشكلون تهديدا لأمنها الوطني. و من جهة أخرى فإن التحالفات الجديدة الموجهة ضد إيران، و اعتبارها كمصدر تهديد جعل من إيران التركيز على الأزمة الخليجية و انقسامها لتشكيل تحالف لمواجهة أزمة الاتفاق النووي و التصدي للتحالف الأمريكي، السعودي

1- العبادي السعيد، الشرق الأوسط متغيرات الواقع وآفاق المستقبل، في: <https://goo.gl/sbohkm> ، 2014/5/25.

2- الباييس، نتائج عكسية لحصار قطر.. وإيران الرابع الأبرز ، في: <https://goo.gl/SUzppm> ، 1018/09/12.

والإسرائيلي و المحاولة في تحسين علاقاتها، كعلاقاتها مع جماعة "الإخوان المسلمين" من أجل تشكيل تحالف قوي إلى جانب قطر.

المطلب الثالث: التداعيات الجيوسياسية للأزمة القطرية-الخليجية

من المبكر الحديث عن الآثار الشاملة والمحتملة للأزمة الخليجية، لأن تفاعلاتها لا تزال مستمرة، رصد بعض التداعيات الجيوسياسية التي من ومع ذلك يمكن المؤكد أن تترك بصماتها على سياسات مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور والتي تتمثل في:

1- تصدع الجبهة الخليجية: وجهت أزمة الخليج الحالية ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك. وبغض النظر عن آفاق حل تلك الأزمة، من المنطقي الاستنتاج أن قطر من الآن فصاعداً، لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولا حليفة، بل جيرانا يشكلون تهديداً لأمنها الوطن. ومن المؤكد أن مثل هذه الاعتبارات لن تغيب أبداً عن أذهان صانعي القرار السياسي في دول خليجية أخرى مثل الكويت وسلطنة عمان. ولعل أهم الخطوات التي أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي سابقاً في إطار السياسات الدفاعية، مثل قوات درع الجزيرة أو نظام الدفاع الصاروخي في الخليج، باتت موضع شك وتطرح العديد من التساؤلات حول آفاقها المستقبلية. ومن المرجح أيضاً أن تثير الأزمة الحالية الشكوك حول العديد من المشاريع الوحدوية بين دول الخليج. وهنا يمكن القول أن دولة مثل قطر (في حال بقائها في إطار مجلس التعاون الخليجي)

بالإضافة إلى الكويت وسلطنة عمان، من المتوقع أن تصبح أكثر تحفظاً أو تدقيقاً تجاه مشاريع التكامل الإقليمي الخليجي¹.

2- نصر سياسي لإيران: الفوائد السياسية التي قد تجنبها طهران على الأقل في المدى القريب لا يمكن تجاهلها، حيث إن الأزمة الخليجية الحالية أدت إلى تشتيت الجهات الفاعلة الرئيسية وإعاقة جهود السعودية في تشكيل تحالف عريض للتصدي لما تعتبره تزايداً في خطر النفوذ الإيراني. كما أن تصدع الجبهة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي قد يسرع من تراجع مكانة مجلس التعاون الإستراتيجية على المستوى العالمي، وربما يعيد حسابات العديد من الدول الآسيوية الصاعدة مثل الهند والصين، الأمر الذي قد يؤدي بالمحصلة إلى تزايد أهمية إيران في نظر تلك الدول.

ومن الأرجح أن دولاً خليجية مثل الكويت وسلطنة عُمان وقطر ستبقي خطوطها السياسية والاقتصادية مفتوحة مع إيران تحسباً لأية تطورات مستقبلية. وهنا، يمكن القول أنه رغم المساعي الإيرانية لتسجيل المزيد من النقاط في الأزمة الخليجية لصالحها، فإن سياسة طهران تبدو إلى حد ما حذرة في استغلال الانقسامات الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي خوفاً في حال تصاعدها، من أن تتطور إلى صراع إقليمي أوسع قد يكون له عواقب وخيمة على إيران وحلفائها في المنطقة².

1- Estebari Amir Hossein, "Conflict with Qatar and Unforeseen Consequences for Saudi Arabia", Iran news, 26 July 2017.

2- "Tehran seeks to capitalise on Gulf dispute", MEED, in: <https://goo.gl/HLRJdC>, 9 August 2017.

3- إضعاف الدور السعودي: التطورات الإقليمية والدولية التي تترافق مع تصاعد الأزمة الخليجية قد تقود إلى نتائج عكسية لا تصب بالضرورة في مصلحة المملكة. لقد باتت دول خليجية مثل قطر، وسلطنة عُمان، وحتى الكويت، تنظر بشكل معن أو مستتر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة على مصالح جيرانها. وفي هذا السياق، قد تسعى هذه الدول بشكل متزايد ضد النفوذ السعودي من خلال تعزيز الروابط مع القوى الفاعلة الأخرى في المنطقة، ولا شك في أن العديد من الدول العربية أو شرق الأوسطية بعد أن لمست الطريقة التعسفية وربما العدوانية في التعامل مع دولة قطر، باتت لديها مخاوف من احتمال استغلال العلاقات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية، كما أن الإجراءات التي تقودها السعودية ضد الجماعات الإسلامية السنية تهدد أيضا بدفع حركات مؤثرة نسبيا، مثل حماس وبعض فروع الإخوان المسلمين في المنطقة نحو الاقتراب أكثر من إيران، ويمكن لطهران استغلال هذه الظروف من أجل توسيع نفوذها في المنطقة والخليج، كما أن البيئتين الإقليمية والدولية لم يعد يُعول عليهما، وربما تحملان مفاجآت غير سارة للرياض، فعلى سبيل المثال ليس هناك ما يضمن استمرار دعم الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" للتوجهات السعودية وربما يكون رهينة للتطورات السياسية المتسارعة في الداخل الأميركي أو في مناطق أخرى من العالم ككوريا الشمالية على سبيل المثال، وقد يؤدي هذا الدعم مع استمرار التهديد بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، إلى تعميق الانقسامات السياسية في الشرق الأوسط بين واشنطن من جانب، والدول الأوروبية المؤثرة مثل فرنسا وألمانيا وكذلك روسيا والصين من جانب آخر، هذا الوضع في حال حصوله من المؤكد أن يمنح طهران فرصة ذهبية لتحقيق اختراقات حقيقية داخل هذه الجبهات المنقسمة، بالمحصلة حتى لو نجحت السعودية في إجبار قطر على

الاستجابة لمطالبها بطريقة أو بأخرى، فإن ذلك سيتحول إلى سابقة تثير مخاوف الدول الأخرى بما في ذلك سلطنة عُمان والكويت وحتى إيران، في المقابل إذا استمر صمود قطر في وجه ضغوط دول الحصار، فإنها قد توجه ضربة قاصمة لهيبة السعودية الإقليمية، وهذا يمكن أن يتحول إلى نموذج ضد الرياض.¹

4- **تراجع مصداقية واشنطن:** أظهرت الأزمة الخليجية بشكل جلي أن وجود القواعد الأميركية غير كاف لتأمين الحماية، بل إن تلك القواعد تحولت إلى ما يشبه أداة من أدوات الابتزاز السياسي. هذا الوضع من المرجح أن يدفع العديد من دول المنطقة إلى مراجعة سياساتها الخارجية، والعمل على تنويعها، الأمر الذي قد يفتح المجال لدول كبيرة مثل روسيا والصين وحتى تركيا إلى تعزيز وجودها في الشرق الأوسط وربما في منطقة الخليج نفسها، هذه العوامل مجتمعة قد تؤدي إلى تراجع نفوذ السعودية الإقليمي وربما الدولي، وإلى إضعاف قدرة الرياض على تشكيل السياسات الإقليمية وكل ذلك يصب في صالح إيران.²

5- **المخاطر الاقتصادية:** لا تقتصر تداعيات الأزمة الخليجية على السياسة، بل إن شظاياها الكبيرة بدأت تصيب العجلة الاقتصادية. في هذا الإطار، يمكن القول: إن مجلس التعاون الخليجي قد مثّل فرصة تاريخية للدول الأعضاء لتشكيل كتل يُحسب له حساب على الصعيد العالمي، نظرا لما يمثله هذا الكيان الإقليمي من ثقل اقتصادي نتيجة إمكاناته المالية الهائلة، ودوره المحوري في أسواق الطاقة العالمية. كما تحولت منطقة التعاون الخليجي إلى فضاء اقتصادي ينعم بالرخاء والاستقرار، وملاذ آمن في منطقة تعج بالصراعات. لكن الأزمة الخليجية الحالية

1- "Gulf Spat Risks Weakening Riyadh's Regional Influence", BMI Research, in: <https://goo.gl/XF5BX1>, 15/07/2017.

2- "Gulf Spat Risks Weakening Riyadh's Regional Influence", Idem.

التي تترافق مع حروب إقليمية دموية، خصوصاً تلك المستعرة في اليمن وسوريا قد أسهمت في الإضرار بسمعة منطقة الخليج بشكل كبير. وفي حال استمرار الأزمة لمدة طويلة، من المؤكد أن تتزايد المخاطر الاقتصادية على دول المنطقة والتي تمثل في:

1- تراجع التجارة البينية: من المتوقع أن تؤثر الأزمة الخليجية سلباً على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً مع مساعي قطر (وربما دول خليجية أخرى) إلى تنويع تجارتها بعيداً عن دول الحصار. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن نسبة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي هي في الأصل متدنية وتبلغ أقل من 10% . في المقابل تصل هذه النسبة في أوروبا إلى 60 %، وفي منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية "نافتا" 41 %، وفي شرق آسيا 35%¹.

2- تعثر المشاريع المالية: من أهم المشاريع التي ستتأثر سلباً بالأزمة الخليجية مشروع إصدار عملة خليجية موحدة، وهو مشروع تعثر في بدايته عام 2010 بعد انسحاب الإمارات احتجاجاً على اختيار الرياض مقراً للبنك المركزي الخليجي في حين لم تتضمن سلطنة عمان منذ البداية، وبالرغم من تواتر الدعوات بين الفينة والأخرى إلى إجراء محادثات لإحياء هذا المشروع، إلا أنه لم يحرز أي تقدم حقيقي. ويبدو أن الأزمة الراهنة ستضيف مزيداً من العراقيل أمام مساعي إطلاق عملة خليجية موحدة. ومن المشاريع الأخرى التي ستتأثر سلباً بالأزمة الخليجية

1- "Doha's Diplomatic Dispute-The Financial Impact", MEES , in: <https://goo.gl/9bjuPs>, 23 June 2017.

مشروع ضريبة القيمة المضافة على مستوى منطقة الخليج بداية العام المقبل، فمن الصعب التنبؤ في الأجواء السياسية الحالية بكيفية المضي قدما في تنفيذ هذه الخطوة. هذا بالإضافة إلى المشاريع المتعثرة أصلا قبل الأزمة الخليجية مثل الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة التي بات تنفيذها ضرباً من ضروب الخيال.

3- **نهاية شبكة الغاز الموحدة:** على الرغم من إنتاج قطر الوفير من الغاز الطبيعي الذي يمكنه تلبية الطلب المتزايد في دول مجلس التعاون الخليجي بكل سهولة، إلا أن صادراتها لدول المجلس تبقى محدودة، رغم أنها تلبي نحو ثلث احتياجات دولة الإمارات العربية عبر خط أنابيب "دولفين". لقد فشلت في السابق خطط مد شبكات غاز موحدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة الخلافات السياسية وقضايا التسعير، ومن المرجح جدا أن تقضي الأزمة الخليجية على الآمال المتبقية بإنشاء شبكة الغاز الموحدة، لا بل إن التعاون عبر خط "دولفين" ربما يتعثر في حال تصاعدت الأزمة إلى مستويات خطيرة.¹

4- **حرب الموانئ:** هناك خطر اقتصادي آخر يتمثل في احتداد التنافس من أجل التوسع في بناء الموانئ في دول الخليج، بشكل قد يؤثر على ربحيتها على المدى الطويل. في هذا السياق، تشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن هناك مشاريع تتعلق بهذا القطاع تقدر بمليارات الدولارات في دول مجلس التعاون الخليجي. وهي تشمل بناء ميناء مبارك الكبير في الكويت، ومحطة رابعة في ميناء جبل علي

1- Fattouh, Bassam and Farren-Price, Bill, "Feud between Brothers: the GCC rift and implications for oil and gas markets", Oxford Institute for Energy Studies, June 2017.

في دبي. بالإضافة إلى ذلك تشهد الموانئ في الإمارات الشمالية لدولة الإمارات توسعاً كبيراً، كما أعطت قطر الضوء الأخضر من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من ميناء حمد، وبغض النظر عن المنافسة بين دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن تواجه بعض الموانئ الخليجية تحديات جديدة من الموانئ في باكستان وإيران وجيبوتي، بالإضافة إلى المشاريع الصينية الممتدة على طريق الحرير بشقه البحري والبري، ومن الآثار المحتملة لأزمة الخليج أنها ستزيد من تصميم دول مثل قطر والكويت، وحتى سلطنة عمان على التسريع في تنفيذ مشاريعها المطروحة، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى إضعاف عملية التكامل الخليجي في هذا المجال.¹

5-ضرب المناخ الاستثمار: لقد عانت جميع دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديا منذ الهبوط الحاد في أسعار النفط في منتصف العام 2014، وقد دفع تراجع الإيرادات المالية بشكل حاد إلى إعادة النظر في العديد من السياسات الاقتصادية للتأقلم مع الأوضاع الجديدة، في ظل هذه الأوضاع فإن طول أمد الأزمة الخليجية سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالثقة في الأعمال التجارية وضرب فرص نمو الائتمان في المنطقة، وإذا ما رغبت دول المنطقة في اجتذاب أعمال جديدة والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها ستحتاج بالتأكيد إلى استعادة الاستقرار وتشكيل بيئة ملائمة للأعمال التجارية، لكن على أرض الواقع تضررت سمعة اقتصاديات دول الخليج كملاذ آمن للمستثمرين، وتوالت عمليات تخفيض التصنيفات الائتمانية من قبل المؤسسات الدولية، ويلاحظ رجال الأعمال الذين يعانون بالفعل من التباطؤ الإقليمي الناجم عن انخفاض أسعار النفط، أن

1-“EXCLUSIVE: Rapid expansion threatens profitability of GCC ports”, MEED, in: <https://goo.gl/ZV5Bo5>, 9 July 2017.

الأزمة الخليجية تتسبب أيضا في إشاعة أجواء عدم اليقين والارتباك وارتفاع في التكاليف. وكلما تصاعدت احتمالات عدم الاستقرار الذي أحدثته ديناميكية الأزمة الخليجية، أصبح المستثمرون الأجانب أكثر حذرا وترددا تجاه أسواق المنطقة، أحد المؤشرات على عدم اليقين في الأسواق هو السعر المخصص لما يسمى مقايضة الائتمان الافتراضي (The CDS Swaps)، وهي في الأساس علاوة مخاطر على معايير الاقتراض الدولية مثل سعر الفائدة بين المصارف في لندن (ليبور) وفي ظل استمرار تراجع أسعار النفط العالمية، واستمرار تداعيات الأزمة الخليجية فإن تداعيات المخاطر من المرجح أن ترتفع بشكل متفاوت حسب الأوضاع الاقتصادية لكل دولة على حدة وعلى المدى الطويل، إذ يمكن للأزمة الخليجية أن تغذي الأفكار السلبية تجاه المنطقة بأسرها، بشكل يبعد المستثمرين الأجانب، كما أن للأزمة الخليجية تأثيرات على تعطيل مفاوضات إقامة مناطق التجارة الحرة مع شركاء تجاريين رئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي والصين وبريطانيا، ومن ناحية أخرى فقد هزت الأزمة الحالية صورة منطقة الخليج كمركز أو حلقة ربط لشبكات الطيران العالمية بين الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا.¹

مما سبق ذكره فإن التداعيات الجيوسياسية لأزمة العلاقات القطرية الخليجية لا يمكن الحديث عن آثارها الشاملة والمحتملة خاصة وأن تفاعلات الأزمة لا تزال مستمرة، ومع ذلك انعكست تداعيات الأزمة على كل الجوانب السياسية الاقتصادية و كذلك الجانب الأمني و الدفاعي المشترك لدول مجلس التعاون

1- “Qatar Crisis Bashes Gulf Assets' Status as Middle East Haven”, Bloomberg, in: <https://goo.gl/so1zd8>, 15 June 2017.

الخليجي لذا فمن الممكن أن تترك الأزمة الخليجية بصماتها على سياسات دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور و أن تنعكس على وحدة و تكامل مجلس التعاون الخليجي في الوقت الذي تعتبر فيه قطر بعض دول المجلس تشكل تهديدا لأمنها الإقليمي و الوطني و اللجوء إلى تحالفات جديدة من أجل ضمان أمنها و استقرارها، بينما تشير كل من السعودية و الإمارات العربية إلى أن قطر تشكل مصدر تهديد خاصة مع إنشاء علاقات جيدة مع إيران.

المبحث الثاني: دبلوماسية الأطراف المعنية للأزمة القطرية-الخليجية

المطلب الأول: دبلوماسية الأطراف المقاطعة

فجئ العرب والخليجيون في المساء المتأخر ليوم 23 ماي 2017م بسلسلة أخبار عاجلة بثها موقعا قناة العربية وسكاي نيوز العربية على الإنترنت، حول تصريحات أمير قطر تشيد بإيران وحزب الله وحماس، وتتحدث عن توتر في العلاقات القطرية مع إدارة ترامب وتتبنى قطر منذ سنوات سياسة مناهضة لإيران في اليمن وسوريا، وهذا مباشرة بعد يومين من زيارة الرئيس الأميركي الرياض وانعقاد اجتماع مع 50 دولة إسلامية، وخلال ساعات قليلة اتضح أن موقع وكالة الأنباء القطرية تعرض لعملية قرصنة ونقل تصريحات منسوبة للأمير القطري بحيث أعلنت قطر عدم صحة التصريحات المنسوبة للشيخ "تميم بن حمد" وأن لا أصل لها مطلقا، لكن قناتي العربية وسكاي نيوز العربية ظلتا تصران على صحة الخبر ولا تذكران نفي السلطات القطرية له.¹

لم تتراجع الحملة الإعلامية منذ إعلانها إلى يومنا هذا بل وانحدرت إلى مستويات غير معروفة في علاقات دول الخليج وتقاليده شعوب المنطقة، وأكدت وسائل إعلام سعودية وإماراتية رسمية بأن الحملة انطلقت بالفعل بقرار من أعلى مستويات الحكم في السعودية والإمارات وأن هذه الأزمة غير مسبقة في العلاقات القطرية-السعودية بالرغم من أنها ليست الأزمة الأولى في علاقات قطر مع الدول المقاطعة الثلاث وهي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين في مارس 2014م، وسحب سفراء الدول المقاطعة من قطر بسبب موقفها المؤيد للثورات العربية ومعارضتها للانقلاب العسكري في مصر. وانتهت بنجاح الوساطة الكويتية في تطبيع العلاقات القطرية-السعودية تبتعها بعد

1- خالد زيادة، مرجع سابق، ص 04.

ذلك الإمارات والبحرين وعودة سفراء الدول الثلاث إلى العاصمة القطرية "الدوحة"¹.

وفي الأزمة الراهنة عبرت مواقف الدول الثلاث من قطر عن تناقضات لا تخفى ليس فقط في حملتها الإعلامية لكن أيضا في مضمون البيانات الرسمية التي بررت الحصار وقطع العلاقات حيث اتهمت قطر بدعم الحوثيين و"حزب الإصلاح" في اليمن و"جماعات الإخوان المسلمين" و"حركة حماس"، وكذلك اتهمتها بتغذية وتمويل الإرهاب وإيواء الجماعات المتطرفة داخل أراضيها، وتبني قطر علاقات وثيقة مع إيران كالرابط التجاري العميق بين الدولتين والوقوف إلى الجانب المناهض لإيران في سوريا واليمن والعراق والكثير من القضايا الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، بالرغم من أن الإمارات هي الشريك التجاري الأول لإيران مقارنة ببقية دول الخليج، وترتبط كل دول الخليج ما عدا السعودية بعلاقات دبلوماسية مع إيران. فالواضح أن المملكة العربية السعودية وشركاءها يراهنون على أن تنجح إجراءات الحصار في دفع قطر إلى الخضوع والاستجابة لمطالب السعودية والإمارات الموجهة إلى قطر من أجل حل الأزمة وفك المقاطعة وتتمثل بنود هذه المطالب في:

البند الأول: وجاء في مقدمة المطالب الجماعية للدول المقاطعة أنه على قطر الإعلان رسميا عن خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران وإغلاق الملحقات ومغادرة العناصر التابعة والمرتبطة بالحرس الثوري الإيراني من الأراضي القطرية والاقتصار على التعاون التجاري مع إيران، بما لا يخل بالعقوبات المفروضة دوليا وأمريكا عليها، وبما لا يخل بأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووقف أي تعاون عسكري واستخباراتي مع إيران.

1- ناصر التميمي، السعودية رؤية 2030م وتداعيات الأزمة الخليجية، في: <http://www.visoin2030.gov.sa/ar/node>، 2018/09/20، 20:30.

البند الثاني: تناول هذا البند علاقة قطر مع تركيا وطالب البيان بأن تقوم قطر بالإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية الجاري إنشاؤها حالياً، ووقف أي تعاون عسكري مع تركيا داخل الأراضي القطرية. وكانت تركيا قد رفضت رفضاً قاطعاً هذا المطلب، حيث أكد وزير الدفاع التركي "فكري إيشك" بأنه لا توجد أي خطط بشأن تعديل الاتفاق حول القاعدة العسكرية التركية في قطر، معتبراً أن المطالبة بإغلاقها قد تدخل في العلاقات الثنائية.

البند الثالث: وورد في المطلب الثالث تكرار للإتهامات نفسها بأن قطر تدعم التنظيمات الإرهابية حيث طالب البيان بإعلان قطر عن قطع علاقاتها مع كافة التنظيمات الإرهابية والإيديولوجية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمون- داعش - القاعدة - حزب الله - فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) - حزب الله- حركة حماس، وإدراجهم ككيانات إرهابية وضمهم إلى قوائم الإرهاب المعلن عنها من الدول الأربع، وإقرارها بتلك القوائم والقوائم المستقبلية التي سيعلن عنها.

البند الرابع: وجاء في هذا المطلب إيقاف كافة أشكال التمويل القطري لأي فرد أو كيانات أو منظمات إرهابية متطرفة وكذا المدرجين ضمن قوائم الإرهاب في الدول الأربعة، وكذا القوائم الأمريكية والدولية المعلن عنها.¹

البند الخامس: حيث طالب بقيام قطر بتسليم كافة العناصر الإرهابية المدرجة والدولية المعلن عنها، والعناصر المطلوبة لدى الدول الأربع وكذلك العناصر الإرهابية المدرجة بالقوائم الأمريكية والدولية المعلن عنها والتحفظ عليهم وعلى ممتلكاتهم المنقولة الغير المنقولة لحين التسليم وعدم إيواء عناصر أخرى مستقبلاً والالتزام بتقديم أي معلومات مطلوبة عن العناصر التسليم ، خصوصاً تحركاتهم

1- بدون كاتب، قائمة المطالب الـ 13 للدول المقاطعة لقطر: الفرص والوصايا، العربي الجديد في: <http://www.alaraby.com.uk/print/9f48bcd0-a>، 2018/07/22، 22:00.

وإقامتهم ومعلوماتهم المالية ، وتسليم كل من أخرجتهم قطر بعد قطع العلاقات معهم وإعادتهم إلى أوطانهم.

البند السادس: عادت الدول الأربع للمطالبة بإغلاق قناة الجزيرة، رغم تشديد وزير الخارجية القطري "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني" في أكثر من مناسبة على أن قطر لن تغلق شبكة الجزيرة الإخبارية، وتضمن هذا المطلب إغلاق قنوات الجزيرة والقنوات التابعة لها.

البند السابع: طالب البيان بعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية وهو أمر لطالما نفته قطر، حيث جاء في هذا البند وقف التدخل في شؤون الدول الداخلية ومصالحها الخارجية، ومنع التجنس لأي مواطن يحمل جنسية إحدى الدول الأربع وإعادة كل من تم تجنيسه وتجنيد من هذه الدول وقطع الاتصالات مع العناصر المعارضة للدول الأربع، وتسليم قائمة تتضمن كافة من تم تجنيسه وتجنيد من هذه وتسليمها كل الملفات السابقة للتعاون بين قطر وتلك العناصر مضمنة بالأدلة.

البند الثامن: وجاء فيه التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع، بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة وسوف تحدد الآلية في الاتفاق الذي سيوقع مع قطر.

البند التاسع: وطالب البيان في هذا البند أن تلزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي والعربي على كافة الأصعدة عسكريا، سياسيا، أمنيا، اقتصاديا اجتماعيا، بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتنفيذ اتفاق الرياض لعام 2013م واتفاق الرياض التكميلي لعام 2014م.

البند العاشر: فجاء فيه مطالبة قطر بتسليم كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضة الذين قامت بدعمهم، وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم.¹

1- بدون كاتب، قائمة المطالب الـ 13 للدول المقاطعة لقطر: الفرص والوصايا، في: <http://www.alaraby.com.uk/print/9f48bcd0-a>

البند الحادي عشر: طالب البيان بإغلاق كافة وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر، على سبيل المثال موقع عربي 21، العربي الجديد، مكملين، الشرق، ميدل إيست آي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

البند الثاني عشر: جاء فيه أن تتم الموافقة على كافة المطالب خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمها وإلا تعتبر لاغية.

البند الثالث عشر: أوضحت الدول الأربعة في بندها الأخير أنه سوف يتضمن الاتفاق أهدافا واضحة وآلية واضحة وأن يتم إعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة، ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشرة سنوات.¹

لقد رفضت قطر الاستجابة لهذه المطالب معتبرة أن هذه طالب تمس بسيادتها الوطنية وأنه بذلك ستكون تحت الوصايا السعودية ونافية كل من هذه الاتهامات الموجهة إليها وأكدت أنها لن تقبل أيّ مساس في سيادتها، فواصلت الدول المقاطعة حملتها ضد قطر وذلك بتصعيد الأزمة ولكن الضغوطات الأمريكية الموجهة على الدول المقاطعة عامة وعلى المملكة العربية السعودية خاصة خفضت الدول المقاطعة المطالب الثلاث عشر إلى ست مطالب والتي تتمثل في:²

1- الالتزام بمكافحة التطرف والإرهاب بكافة صورهما ومنع تمويلهما أو توفير الملاذات الآمنة، والإقرار بمسؤولية دول المجتمع الدولي في مواجهة كل أشكال التطرف والإرهاب بوصفها تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

2- إيقاف أعمال التحريض وخطاب الحض على الكراهية أو العنف.

1- بدون كاتب، قائمة المطالب الـ 13 للدول المقاطعة لقطر: الفرص والوصايا، مرجع سابق.
2- بدون كاتب، أزمة الخليج: المبادئ الستة بدلا من المبادئ الـ 13، في: <http://mofa.sa/kingdomarabic/3b>، 2018/07/22، 23:20.

- 3- الالتزام الكامل باتفاق الرياض لعام 2013 والاتفاق التكميلي وآلياته التنفيذية لعام 2014 في إطار مجلس التعاون الخليجي.
- 4- الالتزام بمخرجات القمة العربية الإسلامية الأميركية التي عقدت في الرياض في مايو 2017.
- 5- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو دعم الكيانات الخارجة عن القانون.
- 6- إغلاق شبكة الجزيرة الإعلامية.¹

مما سبق ذكره نلاحظ أن الدول الأربعة المقاطعة أعطت نبرة اقل حدة في هذه الأزمة وأن هناك تراجعاً كبيراً في سقف مطالبها الموجهة إلى قطر التي رفضتها والمعروفة باسم المطالب الجماعية الـ 13 التي تقدمت بها الدول المقاطعة الأربع في أول أيام الأزمة، وتقول الدوحة أن هذه المطالب أشبه بوضع قطر تحت وصاية هذه الدول وأنها تمس بسيادتها الوطنية، ورغم انخفاض المطالب الثلاثة عشر إلى ستة مطالب واصلت قطر رفضها لكل المطالب الموجهة إليها خاصة المطلب الأخير المتمثل في إغلاق شبكة الجزيرة الإعلامية وكذلك واصلت نفيها الاتهامات الموجهة إليها وبذلك الحملة الإعلامية ضد قطر لا تزال إلى يومنا هذا، فكل طرف من الأزمة سواء كان بالنسبة للدول المقاطعة الأربعة التي تتمسك بمطالبها وشروطها وتواصل حملتها ضد قطر، ومن جهة أخرى قطر التي ترفض قبول أيٍّ من هذه المطالب وترفض الاستسلام للدول المقاطعة عامة وللسعودية خاصة، وبذلك تواصل أزمة تصدع العلاقات القطرية-الخليجية رغم جهود الوساطة التي بذلتها عدة دول منها الكويت، عمان، تركيا، ورغم كل الضغوطات

1- بدون كاتب، أزمة الخليج: المبادئ الستة بدلاً من المبادئ الـ 13، مرجع سابق.

الأمريكية الموجهة لكل أطراف الأزمة من أجل إيجاد الحل النهائي لتصدع العلاقات في البيت الخليجي.

المطلب الثاني: الدبلوماسية القطرية إتجاه الأزمة الخليجية

اتسمت الدبلوماسية القطرية منذ انفجار الأزمة مع السعودية والإمارات والبحرين ومصر في 24 ماي 2017م بالهدوء والثقة والاتزان، فما صدم القطريين لم يكن اندلاع الأزمة لأن الدوائر السياسية في الدوحة كانت تتوقع انفجار الأزمة مع دول الجوار إن لم يكن هذا العام فالعام المقبل أو الأعوام التالية، غير أن الصدمة نتجت من عوامل عدة أولها التوقيت فقد انفجرت الأزمة بعد أيام قليلة من قمة الرياض "1+50" التي عقدت في الرياض يومي 20-21 ماي 2017م، وجمعت زعماء خمسين دولة عربية وإسلامية من بينها قطر مع الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" وكان شعارها التنسيق لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب، ومواجهة نفوذ الإيرانيين وتمددهم في المنطقة. وما صدم الدوحة أيضا الأسلوب الذي انتهجته السعودية والإمارات في تفجير الأزمة، بدء من اختراق الموقع الرسمي لوكالة الأنباء القطرية، وتلفيق تصريحات على لسان أمير دولة قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني"، وصولا إلى الحملات الإعلامية المبرمجة والأمر الآخر الذي صدم الدوحة الرسمية والشعبية هو المضمون الإعلامي الذي روجه سياسيون وإعلاميون على شاشات قنوات فضائية ممولة من السعودية والإمارات، وعبر منصات التواصل الاجتماعي، وأخيرا إلى فرض حصار على قطر. وربما كانت ذريعة "دعم الإرهاب" التي وضفتها خصوم الدوحة لتحشيد العالم ضدها، هو أشد ما صدم قطر ومن أجل مواجهة و التصدي للأزمة عملت قطر على:

أولاً: بناء ترسانة القوة الناعمة

لأجل حماية استقلالها الوطني والحفاظ على سيادتها السياسية، وظفت قطر الدبلوماسية العامة وقنواتها والسمة الوطنية لتحقيق الحضور في الساحة الدولية، وإنشاء "منظومة ردع دفاعية" ناعمة. وبنهجها هذا النموذج نوعت قطر قنوات الدبلوماسية العامة وأدوات القوة الناعمة ووزعتها على واجهات عدة، في إطار عملي منسجم، يترجم كل الأهداف التي وردت في رؤية قطر 2030م.¹

وعلى امتداد هذه الواجهات وفرت قطر لنفسها حماية بـ"درع" من الأدوات الإستراتيجية، بات من الصعب معها الاعتداء على هذه الدولة الصغيرة وبات من الصعب أيضاً أن تتعرض أراضي قطر أو سيادتها لخطر الاحتلال أو القضم أو الضم أو الاختراق، من دون تحرك الكثير من دول العالم وشعوبها ومنظماتها الأهلية من والثقافية والإعلامية، لأنها باتت ترتبط بمصالح اقتصادية أو سياسية أو إنسانية أو أخلاقية مع قطر ومؤسساتها الرسمية والأهلية، كما أن تحالف عناصر القوة الناعمة القطرية مع دعم القوى الكبرى مكن دولة قطر من التغلب على نقاط ضعفها الجغرافية والديموغرافية، بل وفر لها فائضا سياسيا أمكن توظيفه في الاضطلاع بدور فاعل ومؤثر في العلاقات الإقليمية والدولية.

ثانياً: بناء تحالفات دولية

تحالفت عناصر القوة الناعمة القطرية مع عناصر القوة الصلبة في إستراتيجيات قطر التي وقعت في 23 جوان 1992م اتفاقية تعاون دفاعي مشترك مع الولايات المتحدة الأميركية، وفرت لها مظلة حماية أميركية أكيدة بحيث أصبحت قطر مقراً لأكبر قاعدتين أميركيتين: الأولى هي قاعدة العديد الجوية، (1)

1- التميمي نواف، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر، بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2012م، ص 12.

وتتضمن نحو 11 ألف جندي و120 طائرة مقاتلة، وتضم القيادة العسكرية المركزية للمنطقة الوسطى (CENTCOM)، والمركز المشترك للعمليات الجوية والمراقبة الفضائية (CAOC) المكلف بمهمة الإشراف على القوة الجوية الأميركية في أفغانستان وسورية والعراق و18 دولة أخرى. كما يضم المركز قيادات عسكرية من القوات الجوية والبحرية والجيش وقوات مشاة البحرية الأميركية "المارينز"، وينظر إليه على أنه المركز العصبي للحملة الجوية في المنطقة.¹

بالتوازي مع ذلك عززت قطر تعاونها العسكري مع تركيا بالإعلان في ديسمبر 2015م عن إقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر، فقد جاء تدشين القاعدة العسكرية بعد توقيع البلدين عدد من الاتفاقيات الأمنية والدفاعية، بدأت باتفاقية التعاون الدفاعي في المجالات الصناعية التي وقعها الطرفان في 2007م، ثم اتفاقية التدريب العسكري المشترك التي وقعها الجانبان في أنقرة في 19 ديسمبر 2014م، ونصت على تشكيل آلية من أجل إلى تعزيز التعاون في مجالات التدريب العسكري والصناعة الدفاعية والمناورات العسكرية المشتركة، إضافة إلى تمرکز القوات المتبادل الجانبين، على أن يسمح لهما باستخدام الموانئ والمطارات والمجال الجوي، وتمركز قواتهما العسكرية على أراضي البلد المضيف واستفادته من المنشآت والوحدات والمؤسسات العسكرية.²

ومنه فإن هدوء الدبلوماسية القطرية هو وامتلاكها رؤية وإستراتيجية استباقية، وتوفرها على ترسانة ردع جاهزة ومستعدة، فيمكن القول أن غياب إستراتيجية للدول الأربع خصوم والارتباك الذي اتسم به أداء خصوم قطر منذ بداية الأزمة، أكسب الدبلوماسية القطرية ورقة إضافية في المواجهة. فقد جاءت

1- التميمي نواف، مرجع سابق، ص 14.

2- ماجد حميد خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي"، مجلة دراسات دولية، العدد 49، في: <http://bit.ly/2wlSkOa>، 2018/05/12، 22:00، ص 07.

ردود الفعل العالمية أكثر تقبلاً للرواية القطرية من ادعاءات دول الحصار. كما تفاعل المجتمع مع استعداد قطر لحل النزاع بالحوار والتفاهم على أسس القانون الدولي إيجاب وأصول العلاقات الدولية، أكثر من تفاعله مع مطالب الدول الأربع وشروطها التي جاءت "استفزازية"، على حد تعبير وزير الخارجية الألماني. وقد استفادت الدبلوماسية القطرية كذلك من عدم قدرة الدول الأربع على تقديم حجج أو أدلة تبرر إجراءات الحصار وقد عبر المجتمع الدولي في صيغ متفاوتة عن موقف متحفظ من مطالب الدول وخاصة منها تلك المطالب التي تمس سيادة دولة قطر واستقلاليتها جوهر الأربع، من قبيل خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية، فضلاً عن تسليم تقارير دوري في تواريخ محددة سلفاً لمدة عشر سنوات، ما جعلها أشبه بوثيقة لإعلان الاستسلام وفرض الوصاية، وقد استنكرت دول ومنظمات دولية مطالبة الدول الأربع قطر بإغلاق قنوات الجزيرة وعدد من وسائل الإعلام منها موقع وجريدة العربي الجديد، وهو المطلب الذي وصفته جريدة ذا "غارديان البريطانية" بالـ "سخيف" وأدانه الاتحاد الدولي للصحافيين، ورأت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية الدولية أن "المطالبة بإغلاق قناة الجزيرة ليس عقاب لقطر، بل هو عقاب لملايين العرب في المنطقة بحرمانهم من تغطية إعلامية مهمة".¹

واجهت الدبلوماسية القطرية التصعيد بخطاب يقوم أولاً على رفض الاتهامات، والإصرار على احترام سيادة دولة قطر ورفض الوصاية، والدعوة المستمرة إلى الحوار وفض الخلافات بالجلوس إلى طاولة المفاوضات، كما تمكنت الدبلوماسية القطرية من مواجهة سياسة الحصار والمقاطعة بتعزيز نشاط دبلوماسيتها التقليدية بدبلوماسية عامة، إذ تحركت مختلف القطاعات الحكومية

1- خالد السلكاوي، ووتش: طلب إغلاق الجزيرة يهدف لتوسيع المراقبة ومصيره الفشل، في: <http://bit.ly/2vdkrig>، 19:22، 2018/07/10م.

والأهلية القطرية لإطلاق المشاريع والمبادرات التي تؤكد عدم نيل الحصار من رؤية قطر وخطواتها نحو المستقبل من جهة، وتعزز دور قطر العالمي من جهة أخرى، وفي هذا السياق يمكن فهم الغاية من إعلان "قطر للبترول" رفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر من 77 مليون طن إلى 100 مليون طن سنوياً، من خلال مضاعفة القطاع الجنوبي لحقل الشمال وتطويره في خطوة وصفها خبراء الاقتصاد بأنها ستعزز مكانة قطر عالمياً وتجعل منها رقماً صعباً في المنظمات الدولية للطاقة. وفي السياق ذاته جاء إعلان الخطوط الجوية القطرية عن تدشين وجهات جديدة، وإعلان شركة "موانئ قطر" عن تدشين خمسة خطوط بحرية جديدة.¹

مما سبق ذكره فإن الدبلوماسية التقليدية القطرية تضافرت مع ترسانة القوة الناعمة التي راكمتها قطر خلال العقدین الماضیین في مواجهة أزمة اندلعت في 24 ماي 2017م بصفة صادمة ولكن غير مفاجئة، وهكذا أدارت الدبلوماسية فصول الأزمة على أساس ثوابت السياسة الخارجية القطرية القائمة على حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية، وهي المبادئ التي ترجمتها السياسة القطرية في تعاملها مع الأزمة الراهنة إذ تمسكت بالحل على أساس الحوار من دون التنازل عن السيادة الوطنية، وبالتوازي مع ذلك راحت أدوات الدبلوماسية العامة وواجهات القوة الناعمة لاستنفار الرصيد الذي راكمته طوال هذين العقدین لمؤازرة الدبلوماسية التقليدية وحشد منظمات المجتمع الدولي والرأي العام الخارجي، لمواجهة الحصار والخطاب الذي يحاول توريث قطر مع تأكيد دور قطر المحوري في محاربة الإرهاب ضمن التحالف الدولي.

1- التميمي نواف، الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة، مجلة سياسات عربية، ع 27، جويلية 2017، ص ص 8-9.

وبعيدا عن الصدمة التي استوعبتها الدوائر القطرية بسرعة وسلاسة تمكنت من احتواء تداعياتها على المستوى الداخلي اتسمت ردة فعل قطر الرسمية بالهدوء والتروي، بحيث يمكن تفسير هدوء الدوائر السياسية القطرية في التعامل مع الأزمة بانتفاء عنصر المفاجأة، إذ كانت تتوقع انفجار أزمة في الإقليم سواء كانت طرف فيه أم لم تكن، واستندت التوقعات القطرية إلى مجموعة حقائق جيوسياسية وتاريخية راهنة، كانت ماثلة أمام صانع القرار في الدوحة، أول هذه الحقائق هي أن دولة قطر الصغيرة جغرافيا وديموغرافيا، يعني أن الجغرافيا الطبيعية فرضت عليها خيارات سياسية قاسية التضاريس ومعقدة المناخ، ولم تتجاهل قطر يوما أن موقعها بين فكي إيران زعيمة الإسلام الشيعي، والسعودية زعيمة الإسلامي السني يفرض عليها السير على حبل مشدود، يتهدهده تصاعد الصراع السعودي-الإيراني على الجغرافيا، واتساع نطاق التنافس بينهما على النفوذ ولطالما أيقنت قطر أن تبني دبلوماسية الوساطة ونهج إستراتيجيات الحياد والبقاء خارج لعبة المحاور، هذا ما جعلها خارج نطاق صراع إقليمي يفرض عليها الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك.¹

المطلب الثالث: جهود الوساطات لحل الأزمة القطرية-الخليجية

اندلعت الأزمة الخليجية في 2017/05/24 حين قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وفرضت الدول الثلاث الأولى عليها حصارا وذلك باتهامها بـ"دعم الإرهاب"، وهو الأمر الذي نفته قطر، وفي 22 جويلية 2017م قدمت الدول الأربع لقطر قائمة تضم 13 مطلباً لإعادة العلاقات مع الدوحة، منها إغلاق قناة الجزيرة والقاعدة العسكرية التركية وخفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران وأمهلتها عشرة أيام لتنفيذها، لكن تلك

1- نواف التميمي، الدبلوماسية القطرية وإختبار الأزمة، مرجع سابق، ص15.

المطالب لاقت رفضاً من قطر التي أكدت مراراً أنها لن تقبل أي مساس بسيادتها وبعد إعلان المطالب عقد وزراء الخارجية بدول المقاطعة اجتماعهم الأول بالقاهرة في 05 سبتمبر، وأسفر عن توجيه تحذيرات للدوحة دون تبني خطوات تصعيدية واضحة ضدها، وحينها خفضت الدول الأربع قائمة المطالب الـ13 إلى ستة مبادئ، وأعلنت استمرار الإجراءات المتخذة ضد قطر، بعدها لجأت قطر للأمم المتحدة ومجلس الأمن في محاولة لإنهاء الحصار المفروض عليها وجددت تأكيدها على التعاون مع مختلف أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، بحسب بيان أدلت به مندوبة قطر لدى الأمم المتحدة "علياء أحمد بن سيف آل ثاني" أمام الجمعية العامة للمنظمة.

1- الوساطة الكويتية

فلم يكن موقف الكويت المغاير لجيرانها الخليجيين (السعودية والإمارات والبحرين) في عدم إعلان قطعها للعلاقات مع قطر مفاجئاً، حيث سبق لها أن اتخذت نفس الموقف قبل 3 أعوام، لعبت خلاله مع سلطنة عمان دور الوسيط في حل الخلافات بين الأشقاء الخليجيين. وعلى ما يبدو فإن قرار العواصم الأربعة الرياض وأبو ظبي والمنامة والقاهرة، بقطع علاقاتهم مع الدوحة لم يكن مفاجئاً للكويتيين، فقبل 5 أيام فقط وصل أمير قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" الكويت في زيارة مفاجئة وغير معلن عنها رسمياً. ورغم أن وسائل الإعلام القطرية أطلقت على الزيارة أنها "أخوية" بمناسبة شهر رمضان، إلا أن تطورات الأحداث وسرعة وتيرتها تؤكد أن الأزمة الخليجية كانت على رأس أجندة الزيارة. وقبل زيارة "تميم" للكويت بأيام وتحديداً في 26 ماي زار وزير الخارجية الكويتي الشيخ "صباح خالد الحمد الصباح" الدوحة، أعرب خلالها استعداد بلاده للتقريب بين وجهات النظر بين الأشقاء واحتواء أي احتقان، ورغم أنه لم يسرب شيء عن

تفاصيل الوساطة الكويتية في احتواء الأزمة، فإن التصعيد الذي من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الثلاثة ومصر يشير إلى عدم نجاح الكويت هذه المرة ولو مؤقتاً في تقريب المواقف بين الجانبين.¹

لكن وبحسب مراقبين فإن عدم سير الكويت ضمن الدول المقاطعة وانضمامها لمعسكر "عدم الانحياز" يظهر إصرارها على أن تظل لاعبا لدور مطفي النيران الخليجية كلما اشتعلت، فقد لا يخفى على أحد أن الأزمة هذه المرة غير مسبوقه وتندّر بمخاطر جمة، وتهدد بتفكيك الكيان المتمثل في مجلس التعاون الخليجي الذي تعد الكويت صاحبة الاقتراح بتشكيله عام 1981. ولم تقف الكويت دور المتفرج في مارس 2014م حينما سحبت السعودية والإمارات والبحرين السفراء من الدوحة، حيث قامت ساعتها بدور الوساطة ونجحت فيها. كما قامت نهاية 2016 في تصفية الأجواء بين مصر والسعودية.

إن وضع الكويت الإقليمي وسياستها الخارجية المتزنة مع أشقائها الخليجيين والعرب وإقليميا ودوليا يؤهلها للعب هذا الدور مجددا رغم الاعتراف بصعوبة الموقف هذه المرة، ومثلما تحافظ الكويت على علاقة جيدة مع إيران أهلتها للعب دور الوساطة بين دول الخليج وإيران، كذلك فإن أمير الكويت سبق أن قاد وساطة بين عمان والإمارات عام 2011م ونجح بالفعل في احتواء الأزمة والخلاف القائم بينهما بعد أنباء عن ضبط السلطنة شبكة تجسس اتهمت فيها مسقط أبو ظبي بأنها تقف وراءها، وفي ضوء التطورات المتسارعة، تبدو مهمة الوساطة الكويتية في تطويق هذا الخلاف صعبة، لكنها ليست مستحيلة بالنظر لنجاحها في مهام مماثلة سابقا، لأن الخلاف هذه المرة أعمق من عودة سفراء جرى سحبهم

1- راغدة درغام، حدود الوساطة الكويتية في أزمة الخليج، في: www.aremeneus.com/opi، 3:05، 2018/09/05.

ويتعلق بتغييرات جذرية مطلوب من قطر أن تجريها في سياساتها الخارجية فالدول الخليجية تصر هذه المرة على أن تغير قطر من سلوكها قبل إتمام أية مصالحات، وتلبية لائحة مطالب أبرزها أن تقطع الدوحة العلاقات مع إيران و"حماس" و"الإخوان المسلمين" و"جبهة النصرة".¹

وهناك من رأى أن الكويت وعمان لن تقطعا علاقتهما مع قطر كما حدث عام 2014م عندما لعبتا دورًا تصالحيا انتهى بإعادة السفراء، لكنه لم يخف في الوقت نفسه أن الوضع اليوم أكثر خطورة، إذ أن المتفائلون في حل الأزمة الخليجية يأملون بتطورات إيجابية في الأيام القادمة، لكنه قرأت بيانات وزارات خارجية الدول التي قامت بقطع العلاقات مع قطر أن الوضع لا يسمح بوساطة ومع ذلك يبقى السؤال الذي يطرح نفسه الآن، هل تستطيع الكويت وبعد حصولها على العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن في تكرار الإنجاز الذي حققته عام 2014م، وتنجح في طي صفحة الخلاف وتصدع العلاقات بين الأشقاء الخليجيين؟²

2- الوساطة التركية

كانت تركيا من أهم القوى الإقليمية التي تفاعلت مع أزمة حصار السعودية والإمارات والبحرين ومصر لقطر، في 5 جويلية 2017م، وأعربت الحكومة التركية في البداية عن أسفها لوقوع الأزمة وأكدت بناء على عدد من المرتكزات استعدادها للمساعدة في حلها، كما قدمت خطابا متوازنا وجهدا دبلوماسيا تصالحيا هيا فرصا لمسايعها الإيجابية، وذلك بالرغم من وجود عدد من العوائق مثل رفضها لإجراءات الحصار وتسريع مصادقتها على الاتفاق حول

1- راغدة درغام، مرجع سابق.

2- بدون كاتب، الوساطة الكويتية لحل الأزمة الخليجية، في: <http://www.yemirafak.com/ar>

2018/09/10، 13:22.

القاعدة التركية في قطر، وأتبع ذلك بجولة رئاسية مهمة هدفت لطمأنة السعودية والالتقاء بالوسيط الكويتي للمساهمة في الحل. لم تكن الآمال قوية بنجاح المساعي التركية في إحداث اختراق كبير في الأزمة بسبب علاقاتها المتميزة مع قطر وعدم ارتياح الأطراف الأخرى في الأزمة من موقفها، ومع ذلك تبدو تركيا مصممة على عملية تواصل الحوار واللقاء مع الطرف الآخر للأزمة مما قد يحول دون مزيد من التدهور، ويشكل دعماً لقطر ويخفف من الانعكاسات السلبية المحتملة على تركيا جراء الأزمة تركز الرؤية التركية لحزب العدالة والتنمية على استقرار المنطقة وخاصة منطقة الخليج، وقد صرح الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" قبيل اندلاع الأزمة الأخيرة بشهر تقريبا، أثناء زيارته للكويت بأن تركيا والخليج كجزيرتي استقرار وسط منطقة جغرافية تعاني من مشاكل عديدة، وتخشى تركيا من خروج الأزمة عن التحكم مما يضيف المزيد من التهديدات لها خاصة مع دخول الحرب في سوريا والعراق مراحل جديدة، ولهذا فإن من أهم مرتكزات الوساطة التركية التأكيد على ضرورة المحافظة على الاستقرار والتذكير بالخسائر التي قد تتكبدها المنطقة والدول المعنية في حال تطورت الأزمة، إذ تحرص تركيا على تطور العلاقات الثنائية في الخليج وتحفظ بعلاقات جيدة مع طرفي الأزمة وخاصة في المجال الاقتصادي، وتريد تركيا استمرار هذه العلاقات وتطويرها والاستمرار في جذب الاستثمارات من المنطقة وتنفيذ المشاريع فيها وقد نجحت تركيا في استقطاب استثمار أجنبي مباشر بقيمة 12.3 مليار دولار في 2016م فقط وأغلب هذه الاستثمارات قد جاء من منطقة الخليج حيث تقدر الاستثمارات السعودية في تركيا بـ 6 مليارات دولار فيما يصل حجم الاستثمارات القطرية إلى مليار دولار، وسجل صعود في حجم الاستثمارات الخليجية المباشرة في تركيا، بنسبة 397% في الفترة من جانفي إلى ماي 2017م،

مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ولهذا كان من أهداف زيارة الرئيس التركي أن يوضح إيجابية موقف تركيا في هذه الأزمة لمنع تدهور العلاقات الثنائية معها وخاصة على الصعيد الاقتصادي وتحديداً مع السعودية؛ حيث توجد اتفاقيات في مجال التصنيع العسكري ولا تزال عين تركيا على مشاريع مستقبلية كبرى مع دول الخليج. وفي هذه النقطة، تحرص تركيا على تسوية الأزمة، لأن نتائج انتصار أي من أطراف الأزمة وهزيمة الآخر سيكون فيه خسارة لتركيا.¹

كما تخشى من امتداد تداعيات الأزمة إلى تركيا لا تريد تركيا أن تضطر للاصطفاف الواضح مع قطر فيجعلها ذلك في مواجهة إجراءات قد تتضرر بسببها ومن هذه الإجراءات وقف الاستثمارات وتلويح الدول المقاطعة لقطر بالورقة الكردية في وجه تركيا ورفض التعامل معها في الملف السوري خاصة أن الإعلام السعودي ركز على إجراء مقابلات إعلامية مع سياسيين أكراد معارضين لتركيا كما لوحظ نشاط تيار الغد السوري المدعوم من الإمارات في فتح علاقة مع الأكراد المعارضين لتركيا في شمال سوريا، كما أن وساطة تركيا التي تتشارك في الكثير من وجهات النظر تجاه قضايا المنطقة مع قطر يمكن أن تقرأ من منطلق دعم قطر وعدم تركها وحدها في مواجهة اتهامات يمكن أن توجه إلى تركيا في نفس الوقت أو لاحقاً، ولهذا فإن استمرار حوار تركيا مع السعودية يسهم في دعم قطر ويخفف من أضرار عملية استعداد تركيا أو التحريض عليها.

ومع كل جهود الوساطة الكويتية لحل أزمة العلاقات القطرية-الخليجية باءت بالفشل ذلك لأن السعودية والإمارات رأتا في التدخل التركي كمصدر تهديد

1- محمود سمير الرنتيسي، الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات، في: <http://www.shoroknews.com/columns/vius>، 2018/09/02، 22:30.

لهما ذلك لأن تركيا اصطفت إلى جانب قطر، وقامت بتفعيل الاتفاقية العسكرية مباشرة بعد الأزمة.¹

2- الوساطة الأمريكية

ومن المهم التذكير بأن الأزمة بدأت بعد أسبوعين فقط من زيارة الرئيس "ترامب" في ماي إلى الرياض، حيث بدأ أن الرئيس الأمريكي يتبنى وجهة النظر السعودية والإماراتية في العديد من القضايا الإقليمية، ومع ذلك فإن كبار المسؤولين في إدارة ترامب عدلوا هذا الموقف منهم وزير الخارجية السابق "ريكس تيلرسون" و وزير الدفاع "جيمس ماتيس" اللذين أبلغا ترامب بأن قطر شريك هام للولايات المتحدة على عدد من المستويات الاقتصادية و العسكرية بالإضافة إلى أن الدوحة تلعب دورا دبلوماسيا كوسيط في عدد من القضايا في المنطقة، وفهم الرئيس الأمريكي الرسالة التي مفادها أن فكرة الانحياز إلى جانب الكتلة التي تقودها السعودية في هذه الأزمة من شأنه أن يؤثر سلبا على هذه الروابط الاقتصادية والسياسية والأمنية المهمة مع الدوحة، وبين التقارير أن "تيلرسون" قام بمحاولة التوسط في الأزمة وعلى الرغم من العديد من الرحلات التي قام بها إلى المنطقة لهذا الغرض، إلا أنه لم يتمكن من التوفيق بين الجانبين ربما لأن السعوديين كانوا يعلمون أنه ليس لديه علاقات شخصية وثيقة مع "ترامب"، ويعتقد أنهم يستطيعون الالتفاف حوله ومن جانبهم، ربما لم يتجاوب السعوديون قليلا عندما ضغطت عليهم واشنطن للتوصل إلى حل يتقارب مع وجهة النظر القطرية لاسيما وأن صميم الخلاف هو أن دول الحصار بقيادة السعودية تفضل عدم انتهاج قطر لسياسة خارجية مستقلة، بينما تبقى هذه الرغبة في الهيمنة على القرار مرفوضة من قبل الدوحة، وقد أدى تحدي قطر ومواجهتها للحصار

2- محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق.

الذي قاده السعودية إلى خلق روح وطنية وحس قومي في الداخل مما عزز صمود قطر في التصدي للحصار¹.

كما رأى بعض المحللين السياسيين أن إدارة الرئيس "دونالد ترامب" قامت بإجراء مقابلات مع كل جانب من النزاع من خلال استقبال كبار المسؤولين وتعميق الروابط مع كل طرف، على سبيل المثال نظمت حواراً استراتيجياً مع قطر في أوائل عام 2018، والإشادة بجهود قطر في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بكافة أشكاله وذلك بحسب ملخص لوزارة الخارجية الأمريكية كما رحبت الولايات المتحدة بتوسيع وتطوير المرافق في قاعدة العديد في الدوحة، وبعد فترة وجيزة من بدء الأزمة في يونيو 2017 و في مارس 2018 بدأ طرح "ترامب" نفسه فكرة استضافة قمة دول مجلس التعاون الخليجي في ربيع عام 2018 في "كامب ديفيد"، لكنه شدد على أنه إذا لم يكن هناك انفراج في حل أزمة دول مجلس التعاون الخليجي ، لن يكون هناك مثل هذا الاجتماع. كما أرسل ترامب الجنرال الأمريكي المتقاعد أنتوني زيني ونائب مساعد وزيرة الخارجية تيم لندركينج إلى المنطقة لمحاولة التوسط في النزاع، ومع ذلك لم تؤد هذه الزيارات الأمريكية إلى حلحلة الوساطة، وأعلن البيت الأبيض في 3 أبريل أن القمة الخليجية المزمعة ستأجل حتى سبتمبر على الرغم من أن مسؤولاً أمريكياً لم يذكر اسمه زعم أن التأخير كان بسبب جدول أعمال مزدحم، وقد يكون هناك عامل آخر هو تصريح وزير الخارجية السعودي "عادل الجبير" بأنه إذا كانت هناك قمة في "كامب ديفيد" فلن يكون هدفها حل الأزمة الخليجية، والذي أكد على أنها مسألة بين دول مجلس التعاون الخليجي، فيبدو أن هذا التعليق يوحي بأن السعوديين كانوا قلقين من أن الضغط الأمريكي لإنهاء الأزمة قد لا يكون في صالحهم، لذا فهم لم يكونوا

1- خالد صلاح، الوساطة الأمريكية لحل الأزمة الخليجية، في: <http://www.m.youm77.com/story/2017d8/A7> ، 2018/09/05 ، 14:17.

متحمسين لعقد قمة في واشنطن وفي أواخر أبريل 2018م، سافر وزير الخارجية الجديد "مايك بومبيو" إلى الرياض وكانت رسالته إلى المسؤولين السعوديين "هذا يكفي" فيما يتعلق بالأزمة الخليجية، وفي وقت سابق من ذلك الشهر استضاف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حضرة صاحب السمو الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" أمير دولة قطر في البيت الأبيض، وأعرب عن دعمه القوي لقطر وتلقى السعوديون رسالة مفادها أن صبر ترامب يوشك على النفاد بشأن الخلاف الخليجي وفي منتصف شهر مارس أبلغ وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" نظيره الإماراتي "عبد الله بن زايد" برغبة الرئيس "دونالد ترامب" رؤية تخفيف للأزمة الخليجية وحلها بنهاية، وأكد "بومبيو" لـ "بن زايد" خلال زيارة الأخير لواشنطن أن "ترامب" يأمل بانخراط جميع الأطراف بشكل بناء قبل القمة الأمريكية الخليجية المرتقبة.

إذا كانت قمة "كامب ديفيد" لمجلس التعاون الخليجي ستعقد حقا في سبتمبر 2018م أو أي وقت لاحق من الخريف القادم، فسيتوجب على "ترامب" أن يمارس مهاراته التفاوضية لحل أزمة مجلس التعاون الخليجي، كي يرفع الحظر الذي تقوده السعودية على قطر، نظرا لأنها قضية سياسة خارجية معقدة تتعامل مع موضوعات معقدة مثل الكبرياء الوطني والسيادة، ويبقى السؤال مطروح هل ستنتج سياسة "ترامب" التفاوضية لحل أزمة تصدع العلاقات القطرية-الخليجية في قمة "كامب ديفيد"؟¹

مما سبق ذكر فإن تصاعد أزمة العلاقات الخليجية إلى نطاق أدى إلى دخول بعض الدول إلى لعب دور الوساطة بين الطرفين لحل الأزمة، فقد تدخلت الدول التي هي ضمن البيت الخليجي و هي الكويت وعمان، و كذلك تدخلت تركيا لحل

1- خالد صلاح، مرجع سابق.

الأزمة و لكنها باءت بالفشل، كما تدخلت الولايات المتحدة والتوسط بين أطراف الأزمة إلى درجة الضغط على المملكة العربية السعودية في التنازل على بعض من مطالبها من أجل حل الأزمة لكن كل المحاولات باءت بالفشل، وذلك ما جعل صبر "ترامب" ينفذ إذ يخطط لآخر محاولة توسط بين أطراف الأزمة في قمة "كامب ديفد" في سبتمبر 2018م أو في الخريف القادم، فهل ستنتج هذه القمة و تحل أزمة العلاقات بين قطر والمملكة العربية السعودية أم ستضطر إلى اتخاذ خطوات و قرارات أخرى من أجل حل الخلاف السعودي الإماراتي من جهة و قطر من جهة أخرى.

المبحث الثالث: التفاعلات الإقليمية و الدولية اتجاه الأزمة الخليجية الراهنة

المطلب الأول: الموقف الإيراني-التركي اتجاه أزمة العلاقات الخليجية

أولاً: الموقف الإيراني اتجاه الأزمة

في وقت أزمة سحب السفراء في قطر عام 2014م، و التي وقعت بين السعودية و الإمارات العربية المتحدة و البحرين من جهة و قطر من جهة أخرى التزمت إيران الصمت و أبدت موقف محايدا تماما، ذلك لان السلطات الإيرانية كانت تعلم جيدا أن الأزمة الأولى لن تستمر طويلا و ستعود العلاقات على ما هي عليه في أي وقت لذا فضلت عدم كسب عدااء أي طرف فالعلاقات الخليجية-الإيرانية آنذاك لم تكن سيئة إلى الدرجة التي وصلت إليها حاليا وذلك ابتداء من خلفية الهجوم على السفارة السعودية في طهران. وفي 2015م وقعت قطر مع إيران اتفاقية أمنية بين الحرس الثوري والجيش القطري، و أطلق عليها باتفاقية "مكافحة الإرهاب و التصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة" و التي ساهمت في تعزيز العلاقات لاسيما بين طهران و الدوحة، هذا ما جعل النظام الإيراني أكثر ثقة و تقاربا بالنظام القطري.

تعاملت إيران مع الأزمة الخليجية الراهنة منذ لحظاتها الأولى بضبط دبلوماسي عالي انتظارا لظهور تفاصيل أكثر حول التطور المفاجئ في علاقات دول مجلس التعاون الخليج العربي، فقد دخلت إيران على خط الأزمة مبكرا وذلك في 7 جوان 2017م ، بالاعتقاد من أن الهجمة الإعلامية على قطر موجهة ضدها خاصة بعد قمة الرياض و مع كذلك تسرب المطالب الـ 13 الموجهة إلى قطر، حيث أدركت طهران أن المشكلة ليست مجرد أزمة علاقات عابرة و إنما هي اعقد من ذلك ، حيث تصورت إيران بأن هناك سعي لإدخال نمط جديد من الوصايا و الهيمنة في العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على حساب

سيادة الدول و للتأثير على قراراتها الوطنية ، فانطلقت إيران من مربع الدبلوماسية المرنة إلى مربع الوقوف إلى الجانب قطر بقوة ، حتى و لو أن إيران لها خلافات مع قطر منذ اندلاع الأزمة السورية و كذلك في الأزمة السعودية-الإيرانية في 2016م حيث وقفت قطر إلى جانب الموقف السعودي مما أدى إلى انخفاض المستوى التمثيلي الدبلوماسي لدى طهران ، لكن إيران قررت الوقوف إلى جانب قطر و وضعت الخلافات جانبا معلنة استعدادها لتزويدها بكل ما حرمه منها جيرانها "العرب". و هكذا فتحت إيران مجالها الجوي أمام عبور الطائرات إلى قطر، ثم أعدت موانئها البحرية لإرسال و تزويدها بالمواد الغذائية و فتحت السوق المحلي القطري، فلقد كان الفضاء والبحر الإيراني هما البديل الأقرب و الأسهل بالنسبة للموقع الجغرافي القطري.¹

لقد رأت إيران بأن أزمة العلاقات القطرية-الخليجية تعد من إفرازات "قمة الرياض" وكذلك من زيارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلى السعودية، لذلك بادر الرئيس الإيراني "حسن الروحاني" إلى الاتصال بأمير قطر تحدث فيه عن أهمية الجوار المتكافئ بين الدول المطلة على الخليج و استمرت بعدها تصريحات المسؤولين الإيرانيين بخطابات سياسية ترفض نهج العقوبات الاقتصادية والسياسية والحصار في العلاقات القطرية-الخليجية كما جرى معها في السابق . وفي رأي إيران و قطر فإن العلاقات القطرية-الإيرانية ليست سببا رئيسيا في الأزمة الخليجية و أن اقتحام إيران في الأزمة ليس إلا وسيلة تستخدم لإغراض مختلفة منها تصفية الحسابات السياسية الخليجية البينية ، وإضافة إلى ما يراه المحللون السياسيون الإيرانيون فإن الأزمة الخليجية خطوة للتغطية على العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل.

1- بدون كاتب، المواقف الإيرانية إتجاه الأزمة القطرية الخليجية، في: <http://almezemaah/2017/d984>، 07/22، 2018، 22:00.

وفي سياق المقارنة بين العلاقات القطرية-الإيرانية من جهة والعلاقات الإيرانية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي نجد أنها تتفاوت بين التقارب السياسي والاقتصادي، وبعين الاعتبار يجد المتابع أن العلاقات التجارية بين الإمارات العربية المتحدة وإيران تشهد تزايدا ملحوظا منذ 2011م فهي تتراوح بين 16 و 21 مليار دولار سنويا وبينما حجم التبادل التجاري بين الدوحة وطهران لم تتجاوز 180 مليون دولارا سنويا خلال هذه الفترة، وعليه فإن الإمارات العربية المتحدة تستحوذ نسبة 90% من حجم التجارة بين إيران ودول الخليج كلها، ومنه توقف الموقف الإيراني اتجاه الأزمة القطرية عند عدة عوامل ومؤثرات سياسية و اقتصادية و إعادة تشكيل علاقات كان لا بد من دراستها معرفة انعكاسها من قبل الإدارة الإيرانية في تعاملها مع هذه الأزمة و التي تتمثل في:¹

1- تدرك إيران أن الولايات المتحدة الأمريكية القوة الفاعلة في أي أزمة تحدث في الخليج لما لها من مصالح مشتركة مع الدول الخليجية، فعملت على تناسق موقفها مع الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الأزمة فانتظرت الحكومة الإيرانية اتضاح رؤية الموقف الأمريكي ومدى التحرك السعودي وردة فعل الجانب القطري ، فقد كان الدعم الإيراني واضحا لقطر منذ بداية الأزمة حتى الآن لأن طهران رأت أن الموقف الأمريكي ليس داعما لدول المقاطعة بشكل كامل وأن قطر مصررة على مواقفها، وبعد فشل الوساطات العربية و الدولية أصبحت إيران أكثر يقينا باستمرار الأزمة، ومن مصلحتها دعمها لقطر واستمرار اللازمة منفعة خاصة بعد تصدع تحالفات المنطقة والمواقف العدائية الخليجية والأمريكية الموجهة إلى إيران.

1- بدون كاتب، المواقف الإيرانية اتجاه الأزمة القطرية الراهنة، ، مرجع سابق.

2- رؤية إيران الثابتة لأي خلاف خليجي بأنه يصب في مصلحتها على المدى القريب و البعيد، واستغلال الأزمة لصالحها ومواجهة السعودية وحلفائها في المنطقة، إذ عملت إيران على اغتنام أزمة العلاقات الخليجية مع قطر في 2017م وإحداث تقارب مع تركيا إذ يعتبر هذا التقارب المواقف المشتركة بين تركيا وإيران اتجاه الأزمة القطرية، وإبداء توافق في وجهات النظر اتجاه الأزمات في منطقة الشرق الأوسط.

3- ومن العوامل المؤثرة على مواقف إيران اتجاه الأزمة هو السعي الإيراني إلى تكوين تحالف جديد يحظى بامتداد إقليمي وهو المحور التركي، القطري الإيراني والذي يمكن تسميته بالمحور الشيعي السني لمواجهة التحالفات الجديدة الموجهة ضد إيران، ولقد وجدت إيران الأزمة القطرية الراهنة فرصة لتشكيل هذا المحور.¹

4- والعوامل المهمة التي أثرت على الموقف الإيراني هو التهديد بقلب نظام الحكم في الدوحة واستبداله بنظام آخر موال للسعودية، هو ما دفع طهران إلى مواجهة هذا التهديد والوقوف إلى جانب النظام القطري الحالي.

5- فك العزلة الدولية، حيث سعت طهران في تقاربها مع الدوحة و ترميم العلاقات مع تركيا وتنظيم جماعة "الإخوان المسلمين" و"حركة حماس" عن طريق التقارب مع قطر على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، لذلك رأت إيران إلى التقارب فرصة ثمينة لإيجاد مواطن قدم في دول مجلس التعاون الخليجي بهدف مواجهة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والسيطرة على منطقة الخليج وبالتالي السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وبروز إيران كقوة

1- بدون كاتب، تأثير أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018/08/19، صص 5-6.

إقليمية، لكن هذا مجرد طموحات وأطماع إيرانية تسعى إلى تحقيقها واغتنام كل الفرص المتاحة إليها.¹

مما سبق ذكره فمن المؤكد أن إيران ستزيد من دعمها للنظام والموقف القطري وفتح كل المجالات لدعم المواقف القطرية في أزمتها الراهنة وهذا التوافق بدا جليا في تصريحات المسؤولين الإيرانيين من كافة التوجهات، ومن الملاحظ أن إيران ستستغل أزمة العلاقات الدبلوماسية القطرية-الخليجية في تحقيق إنشاء التحالفات الجديدة إذ تعمل إيران على تقارب المواقف بين أنقرة وطهران من أجل تثبيت الموقف القطري، وفي المقابل ستسعى طهران إلى رفع طهران من حدة خطابها العدائي اتجاه السعودية والإمارات العربية المتحدة لكسب تأييد أطراف أخرى أهمها تنظيم "جماعة الإخوان المسلمين" بهدف تشكيل تحالف سني وشيعي إلى جانب حلف "المقاومة" وذلك لمواجهة حلف "محور الاعتدال" الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر.

ثانيا: الموقف التركي اتجاه الأزمة

لم يكد يمضي يومان على إعلان كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر قطع علاقاتها مع دولة قطر على خلفية اتهامها بأنها دولة داعمة للإرهاب، حتى بادر البرلمان التركي المصادقة على اتفاقيات عسكرية تسمح بنشر قوات عسكرية داخل القاعدة التركية في قطر من اجل تقديم تدريبات لقوات الأمن القطرية، وعلى الرغم من أن المذكرة البرلمانية التي أعطت الضوء الأخضر لنشر قوات تركية خارج حدود الدولة اعتمدت على معاهدة ثنائية بين قطر وتركية موقعة عام 2015م، إلا أن توقيت

1- عز الدين مولى، حصار قطر: سياقات الأزمة وتداعياتها، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2017م، ص50.

تفعيلها أثار جدلا حول ما إذا كانت تركيا قد اصطفت إلى جانب طرف معين في الأزمة القطرية الخليجية، أما ما هو أكثر أهمية من هذا فهو التوقيت الذي جاءت فيه مصادقة البرلمان التركي وتصديق الرئيس التركي "رجب أردوغان" السريع عليها قد أثار العديد الكثير من الأسئلة المتعلقة بحقيقة الدوافع التي تقف خلف انخراط تركيا في الأزمة.

أكدت تركيا أن هدف من إرسال جنود أتراك إلى قطر هو تطوير قدرات الجيش القطري وتعزيز التعاون العسكري والأهم من ذلك وفقا لتعبير الرئيس التركي "أردوغان" هو المساهمة في تحقيق أمن منطقة الخليج العربي، فحاولت تركيا خلال الأزمة لعب دور الوسيط من أجل تجاوز تصدع العلاقات الدبلوماسية بين دول الخليج، محاولة التمسك بعلاقات أنقرة المتينة مع دول مجلس التعاون الخليجي عامة والمملكة العربية السعودية خاصة، فسارع الرئيس التركي "رجب أردوغان" ببناء علاقات جيدة مع طرفي الأزمة وكسب الثقة بينهما، فاتصل بالرئيس الروسي "بوتين" وجرى محادثات مع مسؤولين إيرانيين وذلك من أجل نزع فتيلة التوتر الجانبين، كما استقبلت تركيا وزير خارجية البحرين للبحث في الأزمة لكن دون أن تثمر جهود الرئيس التركي عن شيء يذكر فلم تلقى دعوة "أردوغان" الدول الخليجية إلى تهدئة ورفع الحصار الجوي والبحري والبري المفروض على قطر أذانا صاغية في الأوساط الخليجية، بل شنت بعض الصحف السعودية حملة على تركيا متهمة إياها بدعم قطر في إطار ما تصفه بدعم مشروع "جماعات الإخوان المسلمين" ومثال على ذلك ما كتبه صحيفة "عكاظ" السعودية تحت عنوان: "مخطط إخواني مشبوه برعاية تركية لدعم قطر" وكذلك لم تتجاوب الدول التي فرضت الحصار مع المبادرة التركية والتي قام بها الرئيس التركي

"رجب أردوغان" من أجل حل أزمة العلاقات القطرية-الخليجية، بل واستمرت الدول المقاطعة في حملتها الإعلامية و الدبلوماسية و الاقتصادية على قطر.¹ فانتقلت تركيا إلى دعم الحليف القطري و ذلك بالإسراع في تفعيل المعاهدات والاتفاقية العسكرية التي تسمح لتركيا بإقامة قاعدة عسكرية في قطر، أما على الصعيد الاقتصادي سارعت تركيا تزويد قطر بالبضائع والمنتجات الغذائية التركية الأساسية، وقد مثل الدعم التركي لقطر عامل توازن مهما في أزمة العلاقات القطرية-الخليجية، لهذا فإن قرار تركيا بإرسال قواتها العسكرية إلى دولة قطر والتوقيع على اتفاقية التعاون العسكري والصناعة الدفاعية وتمركز القوات المسلحة التركية على الأراضي القطرية وذلك بالتطور السريع للأزمة بالإضافة إلى نمط السياسة الخارجية الذي تحاول أنقرة انتهاجه خلال الأزمة، لا يمكن فهمها فقط من خلال التركيز على الأزمة الدبلوماسية الحالية بين قطر والدول المقاطعة الأربعة فإن الأزمة لا تنحصر في كيفية تصور قطر كتهديد إقليمي وحسب، خاصة في الوقت الذي يوجد فيه إجماع حول خوض حرب شاملة ضد التطرف الراديكالي ولكن يبقى هذه الإجماع مجرد إشاعات وأقاويل، ومع ذلك وجدت تركيا نفسها هي أيضا مستهدفة خاصة بعد فشل "أردوغان" في نزع فتيلة الأزمة فتوصلت إلى قناعة مفادها أن الأمر لن يستغرق طويلا حتى تكون الهدف الثاني و ذلك لأن:²

أولا: يتقاسم البلدان وجهات النظر ذاتها حيال الربيع العربي، و نفس الالتزامات المعيارية والسياسية تجاه الحراك الديمقراطي المدني- الشعبى الذي شاهده منطقة الشرق الأوسط، فإن تركيا وقطر تدعمان القيم التي تأسس عليها الربيع العربي

1- مرات يلستان، من أجل فهم الإستراتيجية التركية إتجاه الأزمة الخليجية الجديدة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018/01/19، ص ص 2-3.

2- المرجع نفسه، ص5.

فلقد باتت تباین وجهات النظر حول الدور السياسي لحركات "الإخوان المسلمين" و"حماس" أبرز مظهر للمواجهة بين تركيا وقطر من جهة، وبين باقي القوى الإقليمية في المنطقة من جهة أخرى. وكما هو معروف فإنه في الوقت الذي تصنف فيه السعودية تنظيم "الإخوان المسلمين" و"حركة حماس" ضمن التنظيمات الإرهابية وشن حملة مقاطعة ضد قطر وذلك باتهامها بتغذية وتمويل الإرهاب ودعم هذه الجماعات، في الوقت الذي تجد تركيا نفسها أنها لا تخفي تأييدها لجماعات "الإخوان المسلمين" و"حركة حماس" وتستضيف هذه الجماعات في أراضيها إلى جانب تطابق السياسة القطرية والتركية في الملف السوري، فكل الحجج التي أوردها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لاتهام الدوحة بتأييد الجماعات الإرهابية يمكن بسهولة أن تنطبق على تركيا.¹

ثانياً: لقد كان الانقلاب العسكري المصري ضد "محمد مرسي" في 2013م مثالا بارزا على دعم تركيا وقطر جانباً مغايراً فقد وقفوا مع الرئيس المصري "مرسي" في حين أيد الدول الخليجية و على رأسها السعودية الجنرال "السيسي" و أيدت الانقلاب.

ثالثاً: تدرك تركيا أن قطر مهمة بتنويع مشترياتها الدفاعية والأمنية، وقد اختار تركيا وقطر توثيق علاقاتهما في المجالات الدفاعية والأمنية، لأنهما تواجهان نفس التحديات الأمنية، ولذلك فإن إقامة منشأة للصناعات العسكرية تحسین الدولتان من خلالها قدراتها الدفاعية يمثل الجانب الاستراتيجي لهذه العلاقة، ومع ذلك أصر الرئيس "رجب أردوغان" أن تركيا لن تتخلى عن دعمها لقطر، وناشد دول مجلس

1- ناصر تميمي، الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2017/12/14، ص ص 6-7.

التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية على تسوية دعا إلى الحوار بين الدول المقاطعة من جهة وقطر من جهة أخرى.¹

مما سبق ذكره فإن الموقف التركي أدار سياسته بدبلوماسية تصعيدية متدرجة حيث جمعت بين الرسائل والاتفاقيات السياسية والعسكرية، مع تأكيد عدم تخلي أنقرة عن الدوحة ومن جهة أخرى حاولت إقناع أطراف الأزمة بضرورة الحل الدبلوماسي وطاولة الحوار، فلقد ولدت أزمة العلاقات القطرية-الخليجية علاقات وثيقة واستراتيجية أكثر مما كانت عليها سابقا بين قطر و تركيا بحيث أظهرت أنقرة أنه بإمكانها لعب دور الموازن الخارجي في تخفيف حدة الأزمة، وكذلك أكدت أنها بإمكانها اتخاذ إجراءات عسكرية مساندة للجانب القطري، وبالتالي فإن الموقف التركي المساند لقطر اعتبرته الدول المقاطعة وعلى رأسها السعودية أن تركيا ضدها ومعارضة لها ولقراراتها.

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي اتجاه أزمة العلاقات القطرية-الخليجية

تفجرت الأزمة الخليجية بعد يومين فقط من زيارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" السعودية ومشاركته في قمة الرياض، فحسب رؤية بعض المحللين السياسيين فإن الأزمة الخليجية مرتبطة بالقمة ومخرجاتها التي انتهجتها دول الحصار لتفسير خطوتها التصعيدية ضد قطر، وقد جاءت تصريحات الرئيس الأمريكي "ترامب" ومواقفه في بدايات الأزمة الخليجية متناقضة مع ما ذهبت إليها وزارتا الخارجية والدفاع بل البيت الأبيض نفسه ، فقد دعا هؤلاء جميعا إلى تهدئة وعدم التصعيد في الأزمة ففي اليوم الذي أعلنت فيه السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية بقطر، كان وزير الخارجية والدفاع الأمريكيان يحثان أطراف الأزمة على الهدوء وإيجاد الحل اسلمي للأزمة، كما

2- ناصر تميمي، مرجع سابق، ص8.

صرح الناطق باسم القوات الجوية الأمريكية التابعة للقيادة الأمريكية الوسطى "داميان بيكارت" أن: "الولايات المتحدة الأمريكية والائتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب يشعلان بالامتنان للقطريين لدعمهم وجودنا في قاعدة "العديد" التي تشن منها أمريكا هجمات على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في العراق و سوريا والتزام قطر بالأمن الإقليمي.

بينما كانت تصريحات الرئيس الأمريكي مناقضة باتهاماته لقطر بتمويل التطرف ودعم الإرهاب بدا الرأي الأبرز للفوضى في الموقف الأمريكي من أزمة الخليج جليا يوم 9 جويلية 2017م، وذلك عندما ألقى وزير الخارجية خطابه أشار فيه إلى أنه يتعين على قطر بذل المزيد من الجهد لوقف دعم الإرهاب، ولكنه شدد في الوقت نفسه على ضرورة أن يسعى كل الأطراف إلى حل خلافاته من خلال المفاوضات كما دعا أطراف المقاطعة الأربعة إلى تخفيف الحصار الذي فرضته على قطر. فلم تمضي ساعة واحدة من إلقاء خطاب وزير الخارجية الأمريكي حتى كان الرئيس الأمريكي "ترامب" خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الروماني يكيل الاتهامات لقطر من جديد، وقد أصر على عزلها وذلك لموقفه الداعي إلى وقف جميع صور الدعم لمن وصفهم "بالمطرفين"، متهما بأن قطر "مصدر رئيسي لدعم التطرف" وأن النجاح في الضغط عليها سيمثل بداية نهاية الإرهاب.¹

أكدت تصريحات ترامب وجود انقسام عميق في إدارته بين التيار الواقعي و الذي تمثله وزارتا الخارجية و الدفاع ، و اللذان يحرصان على المحافظة على وحدة التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن في الحرب ضد تنظيم "داعش" و الذي تعد قطر جزءا أساسيا منه و شريكا إستراتيجيا فيه ، و بين التناقض الواضح في

1- عز الدين مولى، مرجع سابق، ص 74.

موقف إدارة "ترامب" من الأزمة الخليجية الراهنة إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة أو رؤية متماسكة في السياسة الخارجية الأمريكية عموماً.

بدأ التغير في نبرة "ترامب" نحو قطر واضحاً في اللقاء الذي جمعه بأمير دولة قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" بنيويورك في 7 سبتمبر 2017م، إذ بدأ بالإشادة بالأمير واصفاً العلاقة بينهما بـ "الصداقة الطويلة"، ثم تطرق مباشرة إلى الأزمة الخليجية، بحيث أكد أنه يحاول حلها قائلاً: "أعتقد أننا سنحلها ولديّ شعور قوي بأن الأزمة ستجد طريقها إلى الحل سريعاً جداً، وذهب "ترامب" إلى أبعد من ذلك عندما أكد أن العلاقات الأميركية-القطرية ليست محصورة في الأزمة الخليجية، بل إنها تشمل التجارة المتبادلة وقضايا أخرى كثيرة، ونحن لدينا علاقات ممتازة [...] خصوصاً منذ لقائنا في السعودية (قمة الرياض في ماي 2017)، الذي كان لقاءً مهماً جداً.¹

وأكد الشيخ "تميم" من جهته على قوة العلاقات الأميركية-القطرية خصوصاً في مجالات التجارة والتعاون العسكري والأمني، كما أكد أهمية قمة الرياض مذكراً بأن قطر هي أول دولة وقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية "مذكرة مكافحة الإرهاب"، وفيما يتعلق بالأزمة الخليجية خاطب الأمير الرئيس "ترامب" قائلاً: "مثلما قلت سيادة الرئيس لدينا مشكلة مع جيراننا وتدخلك سيساعد كثيراً ونأمل أن نجد حلاً لهذه الأزمة، لقد قلنا دوماً إننا منفتحون على الحوار وسنبقى كذلك". و قد أكد "دونالد ترامب" في هذا الاجتماع أنه سيبذل جهوده جمع الأطراف شخصياً لجمع أطراف الأزمة في طاولة الحوار.

1- "Remarks by President Trump and Emir Tamim bin Hamad Al Thani Before Bilateral Meeting", The White House, Office of the Press Secretary, September 19, 2017, in: <https://goo.gl/RMi5gc>, accessed on 25/7/2018.

وقد بدأ "ترامب" بإعطاء مؤشرات على تغيير موقفه من الأزمة في لقاء القمة الذي جمعه بأمير الكويت الشيخ "صباح الأحمد" في واشنطن، إذ شدد خلال المؤتمر الصحافي المشترك الذي أعقب القمة على أن "قطر والسعودية والإمارات والبحرين ومصر شركاء أساسيون في محاربة الإرهاب"، وأضاف "سيكون جهدنا أنجح إذا كان مجلس التعاون لدول الخليج العربية موحدا"، بل إن "ترامب" مضى إلى أبعد من ذلك بإعلان استعداداته للتدخل والوساطة بين قطر ودول الحصار معربا عن اعتقاده بإمكانية التوصل إلى اتفاق سريعا وقال: "إذا تسنت لي المساعدة في التوسط بين قطر والسعودية والإمارات على الأخص فإنني سأكون مستعدا لفعل ذلك وأعتقد أنه سيكون لديكم اتفاق على نحو سريع للغاية". غير أنه عاد في أثناء المؤتمر الصحافي خلال فقرة الأسئلة والأجوبة إلى القول: "ابتدأت هذه الأزمة بسبب وجود تمويل ضخم من جانب بعض الدول للإرهاب، وإذا لم يتوقفوا عن تمويل الإرهاب فلا أريدهم أن يتوحدوا من جديد وبذلك أشار إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية¹.

ومنه فإن تغيير موقف الرئيس الأمريكي "ترامب" إتجاه أزمة مجلس التعاون الخليجي الراهنة وتمسك الموقف الرسمي للإدارة الأميركية والإجماع حول ضرورة إنهاء الأزمة الخليجية ووضع حد لحصار قطر، فإن استمرار الأزمة يفيد إيران ويشنت المواقف الإقليمية منها، وهذا ما لا تريده إدارة "ترامب" خصوصا أن إيران تدخلت في الأزمة سريعا، كما أن استمرار الأزمة الخليجية يهدد بتفكيك واحد من أهم التكتلات الإقليمية الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة والذي لا يزال متماسكا إلى اليوم وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

1- "Remarks by President Trump and Emir Sabah al-Ahmed al-Jaber al-Sabah of_Kuwait in Joint Press Conference," The White House, Office of the Press Secretary, September 2017,in: <https://goo.gl/4Futoz>, accessed on 25/08/2018 .

أضف إلى ذلك أن هذه الأزمة تهدد الحرب الأميركية على الإرهاب وهو ما يحذر المسؤولين الأميركيين منه، فضلا عن ذلك يبدو أن "البنتاغون" قلقا من احتمال تأثر عملياته العسكرية في الشرق الأوسط بالأزمة الخليجية خاصة أن قطر تستضيف أكبر قاعدة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط، وهي قاعدة "العديد" الجوية التي تضم نحو 11000 جندي أمريكي، وتحتضن مركز العمليات الأميركية الجوية المشتركة لمهام القيادة والسيطرة على القوة الجوية الأميركية في العراق وسورية وأفغانستان. كما تعد القاعدة مقرا متقدما للقوة الجوية للقيادة الوسطى الأميركية، ومركز العمليات الجوية والفضائية المشتركة وغيرها من الوحدات الجوية الأميركية، ويتخوف المسؤولون الأمريكيين خصوصا وزارة الدفاع من أن هذه الامتيازات التي تحصل عليها الولايات المتحدة في قطر ربما تكون مهددة في حال استمرت حملة التصعيد الدبلوماسي معها، وفي حال استمرار تصريحات "ترامب" غير المنضبطة تجاهها.¹

وقد تكون الأزمة مع كوريا الشمالية واندلاع أزمة مع إيران بسبب موقف "ترامب" الرافض لاتفاق البرنامج النووي، من العوامل المهمة التي أدت إلى الضغط على دول الحصار الخليجية لحل الأزمة مع قطر عبر الحوار من هنا جاءت مساعي "ترامب" لقاء بين أمير دولة قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" وولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان"، اتفقا خلاله على حل الخلافات بينهما على طاولة الحوار، إلا أن السعودية تراجعت في اليوم نفسه عن تعهداتها ملقية اللوم على قطر، ومطالبة إياها بالامتثال للشروط الـ 13 التي وضعتها دول الحصار.²

1- Brad Lendon, "Qatar hosts largest US military base in Mideast", CNN, June 5, 2017, in: <https://goo.gl/adwksZ>, accessed on 25/8/2018, at 17: 45

2- Brad Lendon, Idem .

مما سبق ذكره فإن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" اتخذ موقفا ضد قطر وهذا في بداية الأزمة حيث طالب قطر بوقف تمويل ودعم الإرهاب وذلك على عكس ما جاءت بها وزارتا الخارجية والدفاع حيث دعنا إلى ضرورة إنهاء الأزمة ووضع حد لحصار قطر، مؤكدين بأن قطر قد ساهمت في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب وأنها هي السبابة إلى توقيع اتفاقية محاربة الإرهاب مع أمريكا .

ولكن بدا التغير في نبرة "ترامب" اتجاه أزمة مجلس التعاون الخليجي واتخذت الإدارة الأمريكية موقفا رسميا حيث شددت على ضرورة وقف الحصار وإنهاء الأزمة، والواضح أن وزارتا الدفاع والخارجية ساهمتا مساهمة فعالة في تزويد "ترامب" وتقديم صورة أكثر شمولاً للوضع الخليجي، وانعكاسها على النفوذ الأمريكي في المنطقة الخليج ومصالحها وأطماعها في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي فإن "ترامب" قام بتحذير الدول المقاطعة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في القيام بأي عمل عسكري ضد قطر ومؤكدا أن أي عمل عسكري سيكون من شأنه تعزيز التوغل الإيراني داخل دول الخليج و بالتحديد في قطر، و كذا تعزيز وضع إيران في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: الموقف الأوروبي من الأزمة القطرية-الخليجية

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي شريك أساسي واستراتيجي لدول الاتحاد الأوروبي، وتتنوع أنماط العلاقات بينهما تحت الأطر الاقتصادية والتبادل والتعاون الأمني والعسكري، ولقد وقعت اتفاقيات التعاون المشترك بين الدول الأوروبية ودول الخليج في 1983م، وهذا مباشرة بعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي .

بعد أن قطعت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، في 25 ماي 2017م علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية بقطر، وقررت إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، التقت "فيدريكا موغيريني" الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وزير الخارجية القطري الشيخ "محمد بن عبد الرحمان" في ال9 جوان 2017م وقالت: "إننا نرى خطر محدقا يتمثل في تصعيد الموقف وانتشاره بطريقة خطيرة وغير مرغوبة في أوساط أخرى خارج منطقة الخليج مثل أفريقيا أو جنوب شرق آسيا أو الشرق الأوسط"، وتطرقت "موغيريني" إلى طبيعة العلاقة التي تربط الاتحاد الأوروبي بمجلس التعاون و أضافت: "إن للاتحاد الأوروبي علاقات جيدة بجميع دول مجلس التعاون، وجميع بلدان المنطقة أصدقاء لنا، ونريد أن نحافظ على هذه العلاقات بجميع دول الخليج وأن نحافظ على علاقات جيدة بجميع دول الخليج، ونعتقد أيضا أن التعاون الإقليمي في منطقة الخليج والمنطقة العربية أمر أساسي لأسباب مختلفة، أولا وقبل كل شيء العمل الفعال في محاربة الإرهاب بما في ذلك تمويل الإرهاب ولتحقيق الاستقرار في المنطقة، وهو أمر أساسي للتعاون الاقتصادي والتجاري¹.

1- "Remarks by the High Representative/ Vice-President Federica Mogherini, the doorstep_following her meeting with the Foreign Minister of Qatar, Sheikh Mohammed bin Abdulrahman Al-Thani," European Union, an: [http://bit.ly/\(DgQEfK](http://bit.ly/(DgQEfK), accessed on 03-08-2018.at 21:30.

لكن الجدير بالذكر أن استقلالية الاتحاد الأوروبي ومؤسساته تظل متوقفة على مصالح الدول الأساسية فيه الأقوى والأوسع نفوذا وهي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا:

أولا: ألمانيا

بدا الموقف الألماني من الأزمة منذ اندلاعها صريحا وواضحا، إذ طالب وزير الخارجية الألماني "غابرييل زيغمار" بضرورة رفع الحصار المفروض على قطر لأنه يضر بجهود محاربة الإرهاب، وقد جاء الموقف الألماني من الأزمة في جزء منه ردّة فعل على سياسات الرئيس الأميركي "ترامب" في منطقة الخليج وتجاه الاتحاد الأوروبي، وتحاول ألمانيا القيام بدور اشد فاعلية دوليا من خلال البوابة الأوروبية خاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واتضح ذلك الميل في السلوك الألماني نتيجة المواقف الرسمية الألمانية من قضايا المنطقة، كالملف النووي الإيراني والأزمة السورية والأزمة الليبية، وقد عزز ذلك تصريحات "زيغمار" على الأزمة الخليجية إذ قال: "إن انتهاج مثل هذا الأسلوب الترامبي في التعامل مع قطر يشكل خطورة كبيرة في منطقة هي في الأساس مشحونة بالآزمات، وإن الاستمرار في التصعيد ليس في مصلحة أحد ما يعني أن الافتراق الألماني - الأميركي مرة أخرى بعد غزو العراق واحتلاله عام 2003م محدد مهم في فهم الموقف الألماني من الأزمة الخليجية ومحاولة الدبلوماسية الألمانية رسم ملامح سياسة أوروبية مشتركة تجاه منطقة الخليج مختلفة عن السياسة الأوروبية التي تتوجه للمنطقة العربية عامة.¹

ولكن لم تطور ألمانيا إستراتيجية ذات أبعاد دولية لسياستها الخارجية على خلاف مع فرنسا وبريطانيا، ذلك أن النفوذ الدولي المتنامي لألمانيا ليس

1- أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي و الأزمة الخليجية: السياق و مواقف الفاعلين، مجلة سياسات عربية ، م44، ع30، جانفي 2018، ص 74.

نتيجة طموحاتها القومية، لكنه نتيجة نجاحاتها الكبيرة مما جعلها قوة اقتصادية عالمية إلى جانب تفوقها في الصادرات، فهي قوة اقتصادية تؤدي دورا مؤثرا في الساحتين الأوروبية والدولية. ومن ثم فإن ضمان بيئة إقليمية ودولية ملائمة لمواصلة نجاحاتها في القطاع الاقتصادي محدد مهم في السياسة الخارجية الألمانية وهو ما يفسر اهتمام ألمانيا الخاص بالاستقرار، مقارنة بالعديد من الأهداف الأخرى للسياسة الخارجية.¹

لقد تميزت علاقات برلين بدول الخليج العربي ببعدها التجاري، حتى أن زيارة المسؤولين الألمان تأتي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول الخليج وألمانيا، ومن ثم فإن النهج الألماني في التعامل مع منطقة الخليج العربي لا يختلف كثيرا عن نهج الاتحاد الأوروبي، على عكس بريطانيا وفرنسا اللتين تحتفظان بشبكة ضيقة من العلاقات بدول الخليج العربي في مجالات السياسة والأمن والدفاع. وإذا كان التبادل التجاري في طليعة العلاقات الألمانية-الخليجية فإن أهمية المصالح التجارية الألمانية مع هذه الدول يجب ألا يبالغ فيها، وفي هذا السياق تستقبل ألمانيا حصة بسيطة من النفط ومشتقاته من منطقة الخليج العربي لا تتجاوز 4% من احتياجاتها، ولم تكن يوما قلقة من قطع إمدادات النفط عنها ولكن قلق ألمانيا نابع من الاستقرار في إنتاج النفط، واستقرار أسعارها عالميا.²

لا يوجد في الدبلوماسية الألمانية مفهوم "سياسة خليجية"، إذ تتدرج العلاقات مع الخليج جزء من سياسة ألمانيا تجاه المنطقة كلها، وتقوم سياسة برلين الجديدة على نهج وظيفي مؤسسي في المنطقة، من خلال الدفع بحل المشكلات بطرق سلمية تضمن استمرار مصالحها في المنطقة، عبر الإصلاح السياسي

1- أحمد قاسم حسين، مرجع سابق، ص 75.

2- غابرييل، حول أزمة قطر: ترابنة المنطقة أمر خطير جدا، في: <https://goo.gl/YsvjsN>، 2018-07-14.

والاقتصادي ومحاربة الإرهاب والاعتماد على الحوار والتعاون للتقليل من الصراعات، و يدور حوار معمق لدى الساسة الألمان حول ضرورة بناء سياسة أوروبية دفاعية وأمنية في منطقة الخليج العربي تديرها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وألا يقتصر الموضوع على مكتب وزارة الخارجية الألمانية، بل يتعداها إلى مجموعة من الأفكار والرؤى لتوسيع دائرة اهتمام ألمانيا بمنطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج خاصة، وتضع مصالح ألمانيا ومساهماتها المحتملة ضمن السياق الأوروبي مع تأكيد العلاقات الثنائية.

ثانيا: فرنسا

لقد اتسمت العلاقات الخليجية-الفرنسية منذ سنوات بالاستقرار، إذ ترتبط فرنسا مع دول مجلس التعاون الخليجي علاقات سياسية ودفاعية وأمنية إلى جانب التعاون الاقتصادي، فضلا عن مساعي فرنسا بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن و اعتبارها قوة نووية للتأثير في تطورات الأحداث الإستراتيجية في منطقة الخليج، ولقد وصلت العلاقات بين الجانبين إلى مستوى عال من الفاعلية، وأخذت فرنسا تركز على التواصل السياسي والشراكة الاقتصادية، والتعهدات الفرنسية في الأمن والدفاع، ففي 2009م افتتح الرئيس الأسبق "نيكولا ساركوزي" قاعدة عسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي القاعدة العسكرية الفرنسية الأولى في منطقة الخليج، أما على الصعيد السياسي فتتظر فرنسا إلى دول الخليج على أنها شريك وطرف رئيسي في أي حوار يتعلق بقضايا المنطقة العربية وأزماتها، و في ماي 2015م حضر الرئيس السابق "فرانسوا هولاند" قمة مجلس وقع فيه عدد من دول الخليج صفقات أسلحة مع باريس.¹

1- حسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967م ، بيروت: مركز دراسات الحدة العربية ، 1967م ، ص 25.

ومع اندلاع الأزمة الخليجية دعت فرنسا إلى حل الخلاف الخليجي بالحوار إذ أيد الرئيس "ماكرون" كل المبادرات الداعمة لتعزيز التهدئة، وأبدى بيان صادر عن الرئاسة الفرنسية عزم فرنسا للقيام بمساع و جهود من خلال التشاور مع الدول الصديقة لإيجاد حل للأزمة القطرية-الخليجية، وأعقب ذلك حراك مسؤول الدبلوماسية الفرنسية الوزير "جان إيف لودريان " في 15 جويلية 2017م بزيارة للسعودية في إطار جولة خليجية شملت الكويت والإمارات وقطر لحل الأزمة الخليجية، لدعم جهود الوساطة الكويتية مع تأكيده ضرورة مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه والتصدي للفكر المتطرف، كما أعلنت الوزارة الخارجية الفرنسية عن تعيين سفيرها السابق لدى السعودية "برتران بوزانسونو" مبعوث خاصا لها في منطقة الخليج العربي، للبحث عن سبل مساهمة باريس في حل الأزمة الخليجية.¹

يمكن فهم الموقف الفرنسي من الأزمة الخليجية من بوابة المصالح الاقتصادية، فقد زاد إجمالي الصادرات الفرنسية لدول المجلس بنسبة 17% عام 2017م ليصل إلى 18 مليار يورو، وكذلك الحاجة إلى الطاقة فالمملكة العربية السعودية تعد ثالث أكبر مصدري النفط إلى فرنسا، في حين تحتل سلطنة عمان المرتبة الثانية على قائمة مصدري الغاز إليها ما يدعو فرنسا إلى التركيز على أمن منطقة الخليج واستقرارها، بغرض الحفاظ على ديمومة مصادر الإمدادات الحيوية الآتية إليها، ومن بوابة التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدور الفرنسي على المستوى الدولي، أعدت وزارة الدفاع بعد خمسة أشهر من رئاسة "إيمانويل ماكرون" التقرير الإستراتيجي حول الدفاع والأمن الوطني "للتصدي للتحديات

1- بدون كاتب، باريس تعين مبعوثا لمتابعة الأزمة الخليجية، في: <https://goo.gl/Bkbjgg>، 14-2018-07.

الأشد إلحاحا مع الحفاظ على رؤية واضحة للاتجاهات الجيوسياسية والتكنولوجية الطويلة الأجل.¹

يحاول الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" المؤيد لأوروبا موحدة وقوية تجديد الطموحات الفرنسية، ببناء سياسة خارجية أوروبية مستقلة الولايات المتحدة بالتعاون مع ألمانيا، ما يعني تقاربا في توجهات السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي حول العديد من القضايا وعلى رأسها الأزمة القطرية-الخليجية في 2017م، ذلك لأن الموقف الفرنسي يركز على حل الأزمة بطرق دبلوماسية من دون الانحياز إلى أي طرف من أطرافها، مع الأخذ في الاعتبار مصالحه الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية.

ثالثا: بريطانيا

ترتبط بريطانيا تاريخيا بسلسلة من العلاقات مع الدول العربية وفي مقدمتها دول الخليج العربي، فقد كان لها الدور الأساسي في رسم الخرائط السياسية للمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، كما استمر نفوذها وتأثيرها بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة شبكة المصالح الاقتصادية والسياسية في منطقة الخليج العربي. وتسعى بريطانيا لحماية مصالحها وفق رؤية جديدة، خاصة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سيحمل تغيرات ذات طابع سياسي واقتصادي سواء في بريطانيا أو في دول الاتحاد الأوروبي، ما يضع السياسة الخارجية البريطانية أمام تحد حقيقي في التعامل مع أزمة في منطقة، ومع ذلك لا يختلف الموقف الرسمي البريطاني تجاه الأزمة الخليجية عن موقف ألمانيا وفرنسا، من حيث الدعوة إلى حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية واعتماد لغة الحوار وقد دعت رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي" كل أطراف الأزمة القطرية-

1- حسام عباس، تعرف على ما جاء في إستراتيجية الدفاع والأمن الوطني الفرنسي الجديدة، في: <https://goo.gl/qr53cR>، 25 جويلية 2017م.

الخليجية إلى العمل على تهدئة الوضع و الالتزام بالحوار وإعادة وحدة مجلس التعاون الخليجي في اقرب وقت ممكن، ذلك لأنه يحكم الموقف البريطاني مجموعة من العوامل أهمها:

1- ضمان إمدادات الطاقة إذ تعتمد بريطانيا أساسا على واردات الطاقة ونظرا لانخفاض الثروة النفطية والغاز في بحر الشمال، تستورد بريطانيا نحو ثلث احتياجاتها من الغاز في قطر وهي اكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم ولقد وضعت الحكومة البريطانية إستراتيجية مرتبطة بضرورة توجيه سياستها الخارجية نحو مصادر الطاقة والتي ستكون كل هذه المصادر خارجية، هذا ما يعزز حرصها على حماية مصالحها في منطقة الخليج العربي و الحفاظ على أمنها و استقرارها.

2- استعادة الوجود العسكري في الخليج العربي، ذلك لأن أمن إمدادات الطاقة واستقرار أسعارها يتطلب بالضرورة تأسيس وجود عسكري إستراتيجي دائم لها في منطقة الخليج العربي، إضافة إلى التعاون الأمني والعسكري مع السعودية قطر والكويت وسلطنة عمان حيث شكلت بريطانيا فريقا للعمل المشترك مع مجلس التعاون بشأن مكافحة الإرهاب وأمن الحدود، وتعزيز التعاون الأمني في مجال مكافحة تمويل الإرهاب إضافة إلى مكافحة الهجرة الغير القانونية، كما مثل التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وجورجيا و سورية ودعم العقيد "خليفة حفتر" في ليبيا، تهديدا حقيقيا تضمنته وثيقة الأمن القومي الصادرة عن الحكومة البريطانية في 2015م ، ورأت بريطانيا أنها ملتزمة بمواجهة الخطر الروسي من خلال حلف الناتو.¹

1- سمير رمزي، التحولات الواقعة للدور البريطاني في منطقة الشرق الأوسط بعد بريكست، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، في: <https://goo.gl/Q79b9U> ، 2018-07-14.

3- وبناءا على ذلك تدفع بريطانيا في اتجاه تسوية الأزمة الخليجية بالطرق السلمية والدبلوماسية وبما يخدم مصالحها في المنطقة، خاصة أنها تقترب من بعدها في تأسيس سياسة أمنية ودفاعية معقولة ومنطقية تجاه مناطق نفوذها الحيوية، لاسيما في منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الإستراتيجية.¹

مما سبق ذكره فإن سعى الاتحاد الأوروبي في إطار مؤسساته لتعزيز جهود الدبلوماسية من أجل حل الأزمة الخليجية، وعدم توسيع دائرتها بما يضر بمصالح دوله السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة ذات أهمية جيوسياسية فإن أغلب دول الاتحاد الأوروبي ترتبط باتفاقيات عديدة أوجدت حالة من الاعتماد المتبادل بينهما، وأي تهديد لاستقرار منطقة الخليج سيؤثر في اقتصاد الاتحاد، فقد تعاملت بروكسل مع الأزمة الخليجية وفق محددات جديدة في سياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج وهي: إيران صديقة، وخليج مستقر، والحفاظ على أمن الطاقة فيما يتعلق بالإنتاج والأسعار.

فلقد نضجت في بروكسل رؤية أوروبية لحل الأزمة الخليجية معتمدة على الأخذ بمقاربة متعددة الأطراف، في معالجة الأزمات والقضايا الشائكة التي تهدد الأمن الدولي، وهو ما جاء في بيانات عديدة تؤكد دعم الاتحاد الأوروبي مبادرة أمير الكويت لحل الأزمة في إطار الأمن الجماعي، خاصة أن أمن الخليج لم يعد أمن نظمه السياسية فحسب، وإنما أمن نفطه وهو من القضايا التي لا بد أن يوضع لها ترتيبات أمنية جديدة يكون للاتحاد الأوروبي دور أساسي في صياغتها ولقد رفضت الدول الأوروبية نظرة الانحياز إلى جانب وإلى طرف معين كانحياز موقف الرئيس الأمريكي "ترامب" من الأزمة الخليجية إلى أطراف المقاطعة، أو حتى الانحياز داخل مجموعة دول الحصار.

1- سمير رمزي، مرجع سابق.

المبحث الرابع: دراسة مستقبلية للأزمة القطرية الخليجية

المطلب الأول: سيناريو تجميد الأزمة و التعايش معها

في ضوء قرارات الدول الأربعة المقاطعة ومواقف الأطراف الدولية والإقليمية وأزمة الثقة بين دول التحالف الرباعي وقطر، فمن المرجح عدم إمكانية التوصل إلى حل قريب للأزمة الحالية، ما يعني استمرار الأزمة خلال العام الحالي وربما العام المقبل، حيث يمكن أن نشهد تسويات وتفاهات مختلفة عن النمط المعمول به في تسوية أزمات قطر مع جيرانها في السنوات السابقة (عامي 2013/2014) بعبارة أخرى هناك حاجة لحلول وتسويات خارج دائرة الخبرة القطرية وخبرة دول الخليج ومصر، قد تستغرق وقتاً أطول من المتوقع نتيجة تباعد مواقف وحسابات أطراف الأزمة، إضافة إلى حرص بعض الأطراف الإقليمية والدولية على استمرارها من دون تصعيد أو حسم نظراً لأن هذه الوضعية قد تحقق مصالحها.

ويفترض في هذا السيناريو استمرار رفض قطر مطالب الرباعية العربية واستمرار محاولاتها الدبلوماسية والدعائية لكسب الوقت وإطالة أمد الأزمة وتجميدها، وفي الوقت نفسه العمل على التأثير في دوائر صناعة القرار في أوروبا والولايات المتحدة لمصلحة الضغط على دول الرباعية لتعديل موقفها، ويؤدي هذا السيناريو إلى استمرار التوتر في المنطقة وحدوث تصعيد محسوب بين أطراف الأزمة، لا يصل إلى حد الصدام المسلح، لكنه قد يأخذ الأشكال التالية:

- 1- ارتفاع وتيرة المعارك الإعلامية والكلامية وتبادل الاتهامات بين قطر ودول التحالف الأربع، ما يضر بالعلاقات الأخوية بين شعوب دول المنطقة.
- 2- طرد قطر من مجلس التعاون الخليجي، ويلحق هذا الإجراء أضراراً بالغة بوضعية قطر ومكانتها العربية والدولية، لكنه قد يؤدي إلى حدوث انقسامات داخل

البيت الخليجي، فالكويت وعمان ليس من رأيهما الذهاب بعيداً في عزلة قطر أو طردها من مجلس التعاون، خصوصاً أن هذا الإجراء قد يدفع الدوحة نحو مزيد من التورط في دعم الإرهاب وكذلك نحو مزيد من الاقتراب من إيران وتركيا.

3- نقل ملف تورط قطر في دعم الإرهاب إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار باعتبارها دولة راعية للإرهاب وبالتالي فرض عقوبات عليها من بينها تجميد الاستثمارات القطرية في الخارج، وهو اقتراح من الصعب تنفيذه لأنه يواجه مشكلات قانونية وإجرائية كثيرة، إضافة إلى صعوبة تحقيق إجماع دولي في مجلس الأمن أو تجنب استخدام الولايات المتحدة أو بريطانيا أو روسيا حق الفيتو. لكن من الممكن استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة سياسات قطر كدولة داعمة للإرهاب وهو قرار لن يؤدي إلى فرض عقوبات دولية على قطر، لكنه يساعد في إضعاف صدقيه السياسة القطرية في المحافل الدولية.

4- استمرار قطر في تقديم شكاوى إلى الأمم المتحدة ومنظماتها والهيئات الدولية الخاصة بتنظيم التجارة والطيران والملاحة الجوية تدعي فيها أنها تعاني من حالة حصار لا تتفق والمواثيق والقواعد الدولية.

5- محاولة الدبلوماسية القطرية إقناع واشنطن وبعض العواصم الأوروبية بأهمية تشجيع دول الرباعية للتخلي عن مطالبها والدخول في مفاوضات مباشرة مع الدوحة للتوصل إلى حل وسط للأزمة.

6- محاولة قطر استخدام ورقتي الغاز والعمالة المصرية للضغط على دول التحالف الأربع، لكن الورقتين تلحقان أضراراً اقتصادية ومعنوية كبيرة بالموقف القطري، لذلك فإن قطر قد تلجأ إلى تصعيد محدود في استخدام الورقتين.

وفي سياق هذا السيناريو يمكن أن تمتد الأزمة الخليجية لفترة طويلة نتيجة عدم إمكانية التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف، وهنا تتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية (الإيكونوميست) أن تستمر الأزمة على الأقل حتى العام 2019، وأن تبقى قطر خاضعة للمقاطعة أو الحصار الحالي لعدة سنوات بشكل يؤدي إلى خسائر اقتصادية لجميع الأطراف بما في ذلك الدوحة . في المقابل تشير توقعات مؤسسة بي إم آي للأبحاث (BMI Research) إلى أن دولة قطر قادرة على الصمود في وجه الضغوط السياسية والاقتصادية، نظرا لما تملكه من مصادر للقوة الاقتصادية التي تتمثل في الأصول والاحتياطات المالية الكبيرة فضلاً عن التحالفات الدولية الوثيقة، والقدرة على إعادة تنظيم طرق النقل والتجارة، هذا الوضع له تداعيات سلبية ولكنه سيقوي موقف الدوحة التفاوضي في حال مواصلة الجهود الكويتية والدولية للتوصل إلى حل توافقي في المستقبل.¹

مما سبق ذكره فإن المملكة العربية السعودية بكونها دولة كبرى لا تقبل بدول تلعب أدوارا لا تستطيع هي القيام بها أو لا تملك هذه الأدوار، ذلك لأن المملكة العربية السعودية إما كانت طرفا رئيسيا في النزاع، أو إما طرفا منحازا لأحد أطراف هذا النزاع، فمن الملاحظ أن الدبلوماسية السعودية لم تتحرك في المنطقة لحل الأزمات السياسية الخليجية، بل كانت دائما جزءا من الصراع أو طرفا فيه. فخلال أزمة قطر والبحرين التي انتقلت إلى محكمة العدل الدولية كان انحياز المملكة العربية السعودية واضحا مع البحرين، وفي الأزمة العمانية-الإماراتية على إثر عملية انقلابية داخل سلطنة عمان التزمت السعودية الصمت

1- حسام الدجني، نهاية الأزمة الخليجية.....السيناريوهات المحتملة، في:

<http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/6/15> ، 2018/08/25م، 14:45.

وكان الأمر لا يعنيها، أما في الأزمة الراهنة فقد كانت طرفا رئيسيا فيه فهي من الدول المقاطعة لقطر.

وبذلك أعتبر أن سبب بروز أزمة العلاقات القطرية-الخليجية من جديد هو عدم انتهائها عام 2014م، واستغلال كل من السعودية والإمارات وجود الإدارة الأمريكية بقيادة "ترامب"، فمن جهة لن تتخلي السعودية والإمارات عن الضغط على قطر للاستجابة لقائمة المطالب الموجهة إليها وممارسة كل الضغوطات، ومن جهة أخرى فإن قطر قادرة على احتواء الأزمة وتخفيف الضغوطات الموجهة إليها ولن تقبل الاستسلام للسعودية والاستجابة لمطالبها. ففي هذا السيناريو تجمد الأزمة و تتولد منه حرب إعلامية وتبادل التهم بين الطرفين. وفي سياق تحول التحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ستزيد العلاقات القطرية والإيرانية والتركية أكثر تقاربا من ذي قبل والتي تتفق في وجهات النظر للقضايا الإقليمية الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، وهذا على عكس السعودية والتي لها وجهة نظر معاكسة وتعتبر العلاقات قطرية-الإيرانية مصدر تهديد لأمنها.

و من هذا السيناريو أعتبر أن الأزمة القطرية-الخليجية لا يوجد فيها أي رابح في كلا الطرفين، فقد تكون هناك "حرب باردة" بين الطرفين وغياب الحل للأزمة وبقاء الحال على حاله على الرغم من جهود الوساطات التي لا تأخذ على محمل الجد.

المطلب الثاني: سيناريو حل الأزمة

في هذا السيناريو أعتبر أن المدخل لأحد أفقي الحل وهو الذي سيفك الاشتباك بين الدول المقاطعة و قطر والذي لن يطّبع العلاقات بين الدوحة والرياض، بعد الاتهامات وسياسة دول الحصار والمقاطعة الموجهة لقطر دولة وشعباً، فالأفق الأول سيتم عبر التواصل ثنائي الجديد الخاص بالسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي المعنية بالأزمة وداخل دائرة البيت الخليجي والجلوس على طاولة الحوار لمناقشة الأزمة بكل دقة و وضوح و الوصول إلى حل توافقي يرضي كل أطراف النزاع ، ولكن في هذا السيناريو يجب على كل طرف من الأزمة أن يتنزل عن بعض من حقوقه لأنه لن تقبل أية دولة الاستجابة لكل المطالب و التنازل عن حقوقها أو سيادتها لا من الطرف السعودي-الإماراتي ولا من الطرف القطري، وعلى دول مجلس التعاون الخليجي الوصول إلى إيجاد حل لأزمته وحدها وأن تقوم بتواصل سري بين الدوحة والرياض من أجل إيجاد حل لتصدع العلاقات الخليجية و هذا من أفضل الحلول لجميع الأطراف، و يمكن أيضاً الاستجابة للوساطة الكويتية و العمانية لكونهما أعضاء في مجلس التعاون الخليجي وجعل القضية داخلية و فقط، أي أن الأزمة الخليجية أزمة داخلية و الحل سيكون داخل البيت الخليجي دون تدخل أي طرف أجنبي وذلك بفضل مهارة إدارة الأزمات والصراعات الدولية والإقليمية، وحسب رأيي فهذا من أفضل الحلول لإنهاء الأزمة وجعل القضية داخلية تخص دول مجلس التعاون الخليجي فقط.

أما الأفق الثاني لحل الأزمة القطرية-الخليجية فهو أن يتفرغ ترامب ومصالحه لوقف الاشتباك، و يبدو أن صبر " ترامب" قد نفذ وطرح فكرة لاستضافة اجتماع¹ قمة لمجلس التعاون الخليجي في ربيع 2018 "بكامب ديفيد"، لكنّه أكد أنه إذا لم

تحدث انفراجة في طريق حل أزمة مجلس التعاون الخليجي، فلن يُعقد مثل هذا الاجتماع. وتشير بعض التقارير الصحافية إلى أن "ترامب" عبر عن سروره، لأن قطر اتخذت خطوات مجدية بقضية تمويل الإرهاب، وأن الكتلة التي تقودها السعودية كانت الطرف المتعنت في النزاع. وبعث ترامب أيضا الجنرال الأميركي المتقاعد "أنطوني زيني" ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الخليج العربي "تيم ليندركينغ" إلى المنطقة كي يحاولا التوسط لحل هذا النزاع، غير أنهما عادا مثل "تيلرسون" بدون حل للأزمة. كما تشير بعض التقارير إلى أن القمة قمة بكامب ديفيد في ماي 2018م أن "ترامب" محبط من أن أطراف النزاع لا يمكنها حتى تحقيق تقدم أولي يعقبه لقاء قمة. لذا أعلن البيت الأبيض في 3 أبريل 2018م أن قمة مجلس التعاون الخليجي المخطط عقدها أُجلت إلى سبتمبر 2018م.¹

مما سبق ذكره فإذا كانت قمة كامب ديفيد لمجلس التعاون الخليجي ستعقد حقا في سبتمبر 2018م أو أي وقت لاحق من الخريف القادم، فسيتوجب على "ترامب" أن يمارس مهاراته التفاوضية لحل أزمة مجلس التعاون الخليجي، كي يرفع الحصار الذي تقوده السعودية على قطر. ومن المؤكد أنها ليست صفقة أعمال تتضمن مشروعا عقاريا، لكنها قضية سياسة خارجية معقدة تتعامل مع موضوعات معقدة مثل الكبرياء الوطني والسيادة، وهي أمور تتجاوز أي «حد أدنى» بسيط وبحسب الموقع الأميركي، فإن ترامب لا يستطيع التوسط للوصول إلى صفقة من هذا النوع وحده؛ إذ إن الاعتماد على قدراته الطبيعية، مثلما فعل في هلسنكي مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، لن تكون الطريقة الأمثل لممارسة الدبلوماسية (بكل تأكيد، يعتقد أغلب المحللين السياسيين أن بوتين تفوق عليه). وبدلاً من ذلك قام "ترامب" ومعاونيه التفاوض مع الكويتيين والعُمانيين الذين يعرفون أطراف الأزمة جيدا، ومحاولة ابتكار وتنسيق نهج مشترك يمكن أن يكون

منسقا لطرفي الأزمة. وينبغي لـ"ترامب" أيضاً التشاور مع مسؤولي الولايات المتحدة الذين يفهمون المنطقة، مثل وزير الدفاع الأمريكي وخبراء وزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات التي لديها فهم قوي لديناميات دول الخليج. وبحسب الموقع الأميركي يكمن التحدي الرئيسي في التوصل إلى مخرج مقبول للسعوديين والإماراتيين على أن يسمح لهم بحفظ ماء الوجه في الوقت الذي يُنهون فيه الحظر المفروض على قطر، وبرغم أنه من غير المرجح أن تغلق قطر قناة الجزيرة وهو أحد المطالب الرئيسية للكتلة التي تقودها السعودية، قد تتعهد أطراف النزاع "بعدم تدخل" أيٍّ منها في الشؤون الداخلية للأطراف الأخرى، وهي عبارة تبدو شائعة داخل دوائر السياسة الخارجية السعودية في ظل الخلاف الحالي بين الرياض وأوتوا حول انتقاد كندا اعتقال حقوقيات سعوديات. إذا وافق السعوديون والإماراتيون على الاتفاق فالأرجح أن مصر والبحرين سوف توافقان أيضاً.¹ ولعل هذه لن تكون «صفقة القرن» التي تصور "ترامب" إحرازها في البداية حول القضية الفلسطينية-الإسرائيلية، والتي يعدها جزءاً من سياساته الشخصية الخاطئة حول القدس، لكنها يمكن أن تكون انتصاراً من نوعٍ ما لإنهاء نزاع شائك بين شركاء واشنطن العرب، ويمكن لـ"ترامب" أن يستغل هذا الإنجاز دعائياً باعتباره ليس انتصاراً دبلوماسياً وحسب، بل للتأكد من الحصول على الدعم العربي لسياساته المتشددة ضد إيران، وبهذه الطريقة لن تظل قطر معتمدة على جارتها الشمالية من أجل الربط الجوي والمؤن، حتى وإن كانت قطر وإيران سوف تستمر شراكتهما في حقل غاز كبير بالخليج.

1- محمد لحسن البشير، الأزمة الخليجية: السيناريوهات المحتملة، في: <http://www.raialyoun.com/index.php>، 2018/10/12م، 21:30.

وثمة مفارقة حول الجهود الأميركية الأخيرة، وهي أنه حتى قبل بدء هذه الأزمة لم يكن مجلس التعاون الخليجي متحداً بالواقع حول إيران. ففي الوقت الذي تفضل فيه السعودية والإمارات والبحرين نهجا متشددا، فضلت عمان والكويت وقطر سياسة أكثر اعتدالا. بيد أن جهود الوساطة الأميركية مهمة لإنهاء خلاف ما كان له أن يبدأ من الأساس.

في هذا السيناريو أعتبر أيضا أن الوساطة الأميركية مهمة جدا في حال لم تنجح سياسات الحوار الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن "ترامب" لن يتخلى عن كلا الطرفين من الأزمة وأن إتحاد دول مجلس التعاون الخليجي سيكون مهما بالنسبة للرئيس الأمريكي من أجل تحقيق مصالحه و نفوذه في منطقة الشرق الأوسط، وبذلك سيسعي "ترامب" على الضغط على أطراف الأزمة من أجل إيجاد الحل النهائي وبذلك سينجح في أكبر طموحاته في إجبار طهران على تغيير سلوكها في المنطقة، ومنعها من امتلاك أي برنامج نووي، حتى ولو كان صغيرا وسلميا. غير أن الهدف الرئيسي من هذه السياسة ربما يكون تغيير النظام، وإن كان مسؤولون في إدارة "ترامب" ينكرون ذلك، إذ تشكل إيران الآن أكبر شواغل إدارة "ترامب" التي تؤمن بأهمية وجود حلفائها العرب التقليديين، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، لدعم هذه السياسة المتشددة، وعلى النقيض من ذلك يُضعف مجلس التعاون الخليجي الممزق مثل هذا الدعم ويصبّ في مصلحة إيران.

وكسيناريو لمستقبل العلاقات السعودية-الأمريكية فإنه من الممكن أن تتأزم العلاقات بين كلا الطرفين و خاصة مع رغبة الإدارة الأمريكية من انسحاب الرئيس الأمريكي "ترامب" من رئاسته نظرا لعدم التفاهم بينهما في الكثير من القضايا، وبذلك فإن انسحاب الرئيس الأمريكي سيشكل تهديدا مباشرا للأمن السعودي وفي ذلك الوقت ستكون قطر إما بجانب دول مجلس التعاون الخليجي أو

إلى جانب إيران و تسوية حساباتها مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ومن خلال دراستي للأزمة من المؤكد أن العلاقات السعودية-الأمريكية لن تدوم على هذا الحال وسرعان ما تتولد صراعات بين الطرفين والتي قد حدثت في الماضي القريب ، ففي رئاسة "أوباما" لم تكن العلاقات السعودية-الأمريكية جيدة فقد انتهج "أوباما" سياسة التهميش للسعودية وفي ذلك الوقت أيضا قامت السعودية بمقاطعة قطر و لكن تفرغت السعودية لسياسة "أوباما" المهمشة لها و نسيت أزماتها مع قطر، و في فترة "ترامب" عادت العلاقات إلى مجاريها و بما أن السعودية لن تقبل الأدوار التي تمثلها قطر قامت بمقاطعتها، ولكن ماذا سيكون بعد "ترامب"؟ ، ففي ذلك الوقت ستكون الإمارات والسعودية محتجتان للدعم القطري خاصة وإن اصطفت أمريكا إلى جانب إيران.

المطلب الثالث: سيناريو تصعيد الأزمة

في هذا السيناريو يسعى كل طرف وخاصة دول الحصار إلى تحقيق أهدافه عن طريق تصعيد المواقف التي تبناها، خاصة أنه بعد مرور عام على بداية الأزمة تصاعدت حملات الهجوم الإعلامي المتبادل بين الرياض وبين الدوحة. وبدأت الدوحة في الرد منذ أن أعلنت الرياض رسميا وحتى اليوم تبني إسقاط الحكم في قطر بكل طريقة، وقد جاء رد الدوحة بمنح المعارضة السعودية مساحة إعلامية ومواقع متعددة باعتباره حق الرد وأيضا عنصر الضغط المتبادل، ولا نعرف حتى اليوم جدولة زمنية لمثل هذه الحرب الإعلامية.

إن اتخاذ الدوحة قرار المواجهة الإعلامية المفتوح، بدلا من أن تعلن مشروعا القومي للنهضة، ولعل قرار الرد التصعيدي ينبع من أن الرياض هي الواجهة الأكثر تأثيرا في تصعيدها على الشعب القطري، خاصة في النسك لبيت الله الحرام وقطع الرابطة الاجتماعية لأرحام أهل الساحل، أما المسألة الثانية فهي

أن واقع الدولة السعودية أكدت أنها دولة كبرى مركزية في المنطقة حدودها المباشرة قائمة، فلم تتغير هذه المعادلة وبالتالي فك الاشتباك معها مطلب حيوي بكل تأكيد في أبجديات العلاقات والجغرافيا السياسية المتداخلة، لكن الرياض رفضت كل الرسائل الإيجابية من الدوحة، وإن فرص حل النزاع القطري السعودي تواجه مأزقا رئيسيا، وهو غياب فريق استشاري جديد لولي العهد يكلف بدراسة ملفات المنطقة والخسائر السعودية الكبيرة، ومعالجة الأزمات الداخلية بقرارات إصلاحية قومية.

تشير التطورات الخاصة بالأزمة القطرية إلى أنها ستستمر لفترة ما إلى حين تمكن أحد أطرافها من تغيير مسار الأزمة لصالحه، وهو ما تسعى قطر لتحقيقه بصورة كبيرة، وسيستمر الصراع بين القوى الداعية لمكافحة الإرهاب وتلك المعارضة لها وعلى رأسها قطر، وهذا الصراع يعد سببا في الأزمة الحالية ففي الوقت الذي ترى فيه الدول الأربع المعارضة لقطر أن جماعة الأخوان وجبهة النصرة وحركة حماس جماعات إرهابية، ترى قطر أنها "قوى تعبر عن الإسلام السياسي وأن لجوؤها للعنف ناتج عن عدم مشاركتها في الحياة السياسية". وربما هذا يفسر الدعم الذي تحظى به قطر خلال الأزمة الحالية من كل من تركيا وإيران واللتان تتفقان مع هذا التوجه، فضلا عن عدم تأييد الدول الغربية للسياسات التصعيدية التي اتبعتها الرباعي العربي ضد قطر، فهذه الدول تظل تؤمن بضرورة الإصلاح السياسي في المنطقة سواء قادتته القوى الليبرالية أو الثورية أو أي من قوى الإسلام السياسي. وإن استمرار الصراع بين هذه القوى سيكون سببا في تأخر التوصل لتسوية سلمية للصراعات في سوريا وليبيا واليمن والتي من الممكن أن تستمر لفترة على نحو يؤثر على مستقبل الدولة المركزية باعتبارها المرتكز الرئيسي لأي ترتيب للأمن الإقليمي في المنطقة.

ومع رفض قطر التي تتهمها السعودية وحلفاؤها بدعم "الإرهاب" والتقرب من إيران ضمنيا مطالب جاراتها لإعادة العلاقات معها، وقدمت الدوحة للوسيط الكويتي ردها الرسمي على مطالب الدول المقاطعة لها لإعادة العلاقات معها بعدما قررت هذه الدول تمديد المهلة الممنوحة للإمارة الخليجية ليومين إضافيين بناء على طلب الكويت، محذرة من أن البديل عن الحل "عسير" على كل أطراف الأزمة. ويخشى المراقبون أن المستجدات قد تخرج عن دائرة محاولة التضييق على القطر، لتأخذ منحى أشد صرامة، خاصة مع التهديدات السعودية بما أسمتها موجة ثانية من إجراءات أشد قسوة، قد تقدم عليها الدول الأربع ضد قطر بما فيها محاربة الاستثمارات القطرية في أوروبا وأمريكا، وسحب ودائع الدول المقاطعة من الدوحة. يأتي ذلك إثر قرار بنوك بريطانية وقف التعامل بالعملة المحلية وترويج أخبار عن متاعب تواجهها الدوحة للإيفاء بمشاريعها الكبرى، بما في ذلك مشاريع موندリアル 2022، وإن هذه الضغوط المتصاعدة على قطر ستعكس بالتأكيد على الداخل القطري خاصة أنها دولة صغيرة ستتأثر بالأحداث حولها ولا يمكنها تجاهل الضغط الاستراتيجي من جيرانها، خاصة أن موقعها الجغرافي لا يسمح لها بالكثير من المناورة.¹

وفي هذا السيناريو القطري أكد أنه إذا رأت دولة قطر أن الخيار إما أن تنسحب من مجلس التعاون الخليجي أو أن تضحي بسيادتها الوطنية وتقبل الإملاءات التي وردت في اللائحة والمهلة المذلة وغير القانونية، فقطر ستؤثر الحفاظ على أمنها الوطني وسيادتها الوطنية، وتنسحب من مجلس التعاون. ولا ننسى أن معها الكويت وسلطنة عمان، وهما لا يتفقان مع السياسات العامة الدول الثلاث الأخرى في المنظومة الخليجية. وأعتقد أن التصعيد من قبل الإمارات

1- محمد لحسن البشير، مرجع سابق.

العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عليها ذلك لأن كلا الدولتين لا تقبلان بدول تلعب أدوارا لا تستطيع هي القيام بها أو لا تملك هذه الأدوار، والملاحظ أن قطر لعبت أدوار كبيرة و مهمة إقليمية ودوليا وأبرزها تقبل فكرة الربيع العربي على عكس السعودية التي رفضت إيديولوجية الربيع العربي، كما حصلت قطر أيضا على حق استضافة بطولة كأس العالم 2022 بكرة القدم. و بذلك لا السعودية ولا الإمارات ستكفان من اتخاذ خطوات تصعيدية ضد قطر و ممارسة جميع الضغوطات من أجل تحقيق مصالحها و أطماعها وأولها غلق قناة "الجزيرة" وهو المطلب الذي من المستحيل أن تقبل به قطر. وهذا من الممكن أن تمارس قطر بعض التهديدات على الدول المقاطعة كتهديدها للسعودية بالتحالف مع إيران وتركيا إلى جانب جماعة "الإخوان المسلمين" وحركة "حماس" من أجل مواجهة كل الضغوطات أو أن تقوم بالانسحاب من مجلس التعاون الخليجي و بذلك ستفكك المنظومة الخليجية و هنا سيخسر كلا الطرفين، لكن أستبعد المواجهة الساخنة أو الحرب بينهما لأن كلا الطرفين يعرفان مدى خطورة الوضع وستكون العواقب وخيمة جدا لكلا الطرفين.

الخاتمة

لقد أعادت ثورات الربيع العربي صياغة القوى الإقليمية وأدوارها خاصة في ظل غياب الدول الفاعلة على الساحة الإقليمية السابقة، وضعف النظام العربي المتمثل في جامعة الدول العربية، وبروز فاعل جديد كانت فاعليته محدودة ومقتصرة فقط على الدول التي يضمها مجلس التعاون الخليجي وبروز السعودية وقطر كدول فاعلة في هذه الثورات العربية، فالسعودية كانت سياستها غير واضحة اتجاه هذه الثورات، بعكس قطر التي كانت داعمة لها منذ بدايتها، وبفضل هذه الثورات العربية برزت التيارات الإسلامية في منطقة الوطن العربي. فمن ناحية كشف الربيع العربي أنّ تهديد الأمن الداخلي مرتبط بمطالب الشعب والتركيبية السكانية المختلة والتحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري تهديد يرقى إلى خطورة التهديد الخارجي، كما كشف الربيع العربي وما صاحبه من أزمات إقليمية أنّ قلق دول مجلس التعاون الخليجي اتجاه إيران هو الثابت الوحيد في التفكير الإستراتيجي والأمني الخليجي، فلا يمكن التغافل عن حقيقة أنّ إيران جار صعب لدول الخليج الصغرى والكبيرة خاصة أنّها تسعى بين الحين والآخر إلى استغلال نقاط ضعف الحالة الخليجية لإقحام نفسها في الشأن الخليجي وتحقيق التمدد الإقليمي كلما سمحت الفرصة فلم يتغير شيء فيما يتعلق بقلق دول مجلس التعاون اتجاه التهديد الإيراني، فقد ظل هذا القلق هاجس أمنيا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي .

لقد سعت قطر إلى لعب الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط فعملت على مساندة الثورات العربية بصفة أنها جاءت لنشر الديمقراطية، ولقد تناولت قناة الجزيرة كل القضايا الإقليمية الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وكذلك اعترفت بالتيارات الإسلامية التي برزت في المنطقة، وهذا على عكس السعودية التي

الختامة

صنفت في هذه التيارات ضمن قائمة الإرهاب وبهذا تعارضت كل المواقف السعودية والقطرية.

الواضح أن المملكة العربية السعودية بكونها دولة كبرى لا تقبل بدول تلعب أدوارا لا تستطيع هي القيام بها أو لا تملك هذه الأدوار، ذلك لأن المملكة العربية السعودية إما كانت طرفا رئيسيا في النزاع، أو إما طرفا منحازا لأحد أطراف هذا النزاع، فمن الملاحظ أن الدبلوماسية السعودية لم تتحرك في المنطقة لحل الأزمات السياسية الخليجية، بل كانت دائما جزءا من الصراع أو طرفا فيه، ففي الأزمة الراهنة فقد كانت السعودية طرفا رئيسيا فيه، فهي من الدول المقاطعة لقطر فتنامي الدور القطري في منطقة الشرق الأوسط هو من أحد الأسباب التي أدت إلى مقاطعة قطر وحصارها البري والجوي والبحري.

وبذلك أعتبر أن سبب بروز أزمة العلاقات القطرية-الخليجية من جديد هو عدم انتهائها عام 2014م، واستغلال كل من السعودية والإمارات وجود الإدارة الأمريكية بقيادة "ترامب"، فمن جهة لن تتخلي السعودية والإمارات عن الضغط على قطر للاستجابة لقائمة المطالب الموجهة إليها وممارسة كل الضغوطات، ومن جهة أخرى فإن قطر قادرة على احتواء الأزمة وتخفيف الضغوطات الموجهة إليها ولن تقبل الاستسلام للسعودية والاستجابة لمطالبها.

فمع تصاعد حدة الأزمة بين قطر ودول الخليج بدأت تغيرات في الشرق الأوسط تحالفات تنهار وتولد أخرى، محاور تعيد تموضعها وسرعان ما تؤول الصداقة عداوة والعدو يغدو صديقا. فقد وجهت أزمة الخليج الحالية ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك، وبغض النظر عن آفاق حل تلك الأزمة، من المنطقي استنتاج أن قطر لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولا حليفة، بل إن جيرانها يشكلون تهديدا لأمنها الوطني، و من جهة

الخاتمة

أخرى فإن التحالفات الجديدة الموجهة ضد إيران، و اعتبارها كمصدر تهديد جعل من إيران التركيز على الأزمة الخليجية و انقسامها لتشكيل تحالف لمواجهة أزمة الاتفاق النووي و التصدي للتحالف الأمريكي، السعودي والإسرائيلي و المحاولة في تحسين علاقاتها، كعلاقاتها مع جماعة "الإخوان المسلمين" من أجل تشكيل تحالف قوي إلى جانب قطر.

ويستنتج أن "ترامب" لن يتخلى عن كلا الطرفين من الأزمة وأن إتحاد دول مجلس التعاون الخليجي سيكون مهما بالنسبة للرئيس الأمريكي من أجل تحقيق مصالحه و نفوذه في منطقة الشرق الأوسط، وبذلك سيسعى "ترامب" على الضغط على أطراف الأزمة من أجل إيجاد الحل النهائي وبذلك سينجح في أكبر طموحاته في إجبار طهران على تغيير سلوكها في المنطقة، ومنعها من امتلاك أي برنامج نووي، حتى ولو كان صغيرا وسلميا، غير أن الهدف الرئيسي من هذه السياسة ربما يكون تغيير النظام، وإن كان مسؤولون في إدارة "ترامب" ينكرون ذلك، إذ تشكل إيران الآن أكبر شواغل إدارة "ترامب" التي تؤمن بأهمية وجود حلفائها العرب التقليديين، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، لدعم هذه السياسة المتشددة، وعلى النقيض من ذلك يضعف مجلس التعاون الخليجي الممزق مثل هذا الدعم ويصب في مصلحة إيران، وبذلك فإن أمريكا ستزيد ضغوطاتها من أجل إيجاد حل لأزمة تصدع العلاقات القطرية-الخليجية.

تمت مصادر تقول أن الأسباب الحقيقية في الأزمة القطرية-الخليجية وهي أنه قبل زيارته ترامب للسعودية طالب دول خليجية ثلاث بجمع ما يقارب تريليون دولار ونصف (ألف وخمس مائة مليار دولار أمريكي) وطالب بهذا المبلغ على الطاولة كان هنالك توافق خليجي على دفع هذه الفدية لـ "ترامب" وذلك من أجل حماية عروش حكام الخليج، ولكن ما حدث أن قطر تراجعت عن وعودها بدفع

الخاتمة

حصتها من هذه الفدية وهو الأمر الذي اغضب القيادة السعودية الإماراتية ودفعها للانتقام من أمير قطر شخصيا عبر فبركة تصريحات واختراق مواقع قطرية حكومية إعلامية..وبعدها هجوم إعلامي لازالت ناره لم تنطفئ بعد.

1- الكتب باللغة العربية:

- 1- أبو بكر مرشد فارغ الزهري، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي، صنعاء: مكتبة مركز الصادق، ط2، 2011م.
- 2- النجار زغلول راغب محمد، ماذا بعد الربيع العربي؟، القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2013.
- 3- سمير خيرى ، الأمن القومي العربي، بغداد: دار القادسية للطباعة، 1983م.
- 4- صاري سرحان الحمداني ، سياسة إيران تجاه دول الجوار ، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ط1 ، 2001م.
- 5- خالد عبد الله الزيارة، حصار قطر: توجهات من الزمن الآني، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2017.
- 6- عز الدين مولى، حصار قطر: سياقات الأزمة وتداعياتها، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2017م.
- 7- مرهون عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت: دار النضال للنش، ط1، 1998م.

2- الرسائل الجامعية:

1- أطروحة الدكتوراه:

- 1- حشوف ياسين، إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016 / 2017.

2- رسالة الماجستير:

1- لافي الشميري عبد المحسن ، مجلس التعاون لدول الخليج وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الأدب والعلوم، 2011 / 2012.

2- عبد القادر الحسن أحمد فاضل ، السياسة الأمنية في منطقة الخليج العربي (1990 – 2002)، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، أبريل 2003 ص 24 .

3- غنام المطري وضحة ذبيان، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج (2003-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2010 / 2011م.

4- محمد خليل خالد، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة ، قسم الاقتصاد، 2013/2014.

5- مزوزي عبلة، العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ، 2015 / 2016م.

- المواقع الإلكترونية:

1- المواقع الإلكترونية باللغة العربية:

- الرنتيسي محمود سمير، الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات، في:

2- حسام عباس، تعرف على ما جاء في إستراتيجية الدفاع والأمن الوطني الفرنسي الجديدة، في: <https://goo.gl/qr53cR>، 25 جويلية 2017م.

3- حسن خليل، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام، في :
http://www._Idrknali / hussien - blogspot .com / 2009/ 01 blog post _ntml. 2018 /01/ 12 .

4- مجلس التعاون يعبر إلى العقد الرابع ، في :

5 - الجهني عيد بن مسعود، العلاقات الأمريكية الخليجية....برودة في عهد أوباما ودفي يعود مع ترامب، في: <http://www.elqudus-A45bn-b> ، 2018/05/01

6- العبادي السعيد، الشرق الأوسط متغيرات الواقع وآفاق المستقبل، في:
<https://goo.gl/sbohkm> ، 2014/5/25.

7- الوساطة الكويتية لحل الأزمة الخليجية، في:

، <http://www.gec- invention - orglnows - details.php? sid = 7> ، 2018-04 -03

8- باريس تعين مبعوثا لمتابعة الأزمة الخليجية، في:
<https://goo.gl/Bkbjjg> ، 2018-07-14.

9- خالد صلاح، الوساطة الأمريكية لحل الأزمة الخليجية، في:

<http://www.m.youm77.com/story/2017d8/A7> ، 2018/09/05.

قائمة المراجع

- 10- رمزي سمير ، التحولات الواقعة للدور البريطاني في منطقة الشرق الأوسط بعد بريكست، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، في: <https://goo.gl/Q79b9U> ، 2018-07-14.
- 11- نيويورك تايمز: هكذا تعيد أزمة قطر تشكيل تحالفات المنطقة، في: <https://goo.gl/3NnBy> ، 14/7/2017.
- 12- البشير محمد لحسن، الأزمة الخليجية: السيناريوهات المحتملة ، في: <http://www.shoroknews.com/columns/vius> ، 2018/09/02.
- 13- الدجني حسام ، نهاية الأزمة الخليجية.. السيناريوهات المحتمل، في: <http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/6/15> ، 2018/08/25م.
- 14- المواقف الإيرانية إتجاه الأزمة القطرية الخليجية، في: <http://almezemaah/2017/d984> ، 2018/07/22.
- 15- خضير ماجد حميد، "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي"، مجلة دراسات دولية، العدد 49، في: <http://bit.ly/2wlSkOa> ، 2018/05/12.
- 16- درغام راغدة، حدود الوساطة الكويتية في أزمة الخليج، في: www.aremeneus.com/opi ، 2018/09/05.
- 17- شوقي أسماء، الملف النووي الإيراني والعقيدة الأمنية الإسرائيلية بعد الحراك العربي، <http://WWW.ahewar.ORG/bebat/shew.art.asp?aid=391550> ، 2018/ 04/15.
- 18- قائمة المطالب الـ 13 للدول المقاطعة لقطر: الفرص والوصايا، العربي الجديد في: <http://www.alaraby.com.uk/print/9f48bcd0-a> ، 2018/07/22.
- 19- ناصر التميمي، السعودية رؤية 2030م وتداعيات الأزمة الخليجية، في:

- 20- أزمة الخليج: المبادئ الستة بدلا من المبادئ الـ13، في: <http://mofa.sa/kingdomarabic/3b>، 2018/07/22.
- 21- الباييس، نتائج عكسية لحصار قطر.. وإيران الرابع الأبرز ، في: <https://goo.gl/SUzppm>، 2018/2/12.
- 22- السلكاوي خالد، ووتش: طلب إغلاق الجزيرة يهدف لتوسيع المراقبة ومصيره الفشل ، في: <http://bit.ly/2vdkrig>، 2018/07/10م.
- 23- غابرييل، حول أزمة قطر: ترامبة المنطقة أمر خطير جدا، في: <https://goo.gl/YsvjsN>، 2018-07-14.

2- المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية:

- 1-“Tehran seeks to capitalise on Gulf dispute”, MEED, in: <https://goo.gl/HLRJdC>, 9 August 2017.
- 2- “Gulf Spat Risks Weakening Riyadh's Regional Influence”, BMI Research, in: <https://goo.gl/XF5BX1>, 15/07/2017.
- 3- “Doha’s Diplomatic Dispute – The Financial Impact”, MEES , in: <https://goo.gl/9bjuPs>, 23 June 2017.
- 4-“EXCLUSIVE: Rapid expansion threatens profitability of GCC ports”, MEED, in: <https://goo.gl/ZV5Bo5>, 9 July 2017.
- 5-“Qatar Crisis Bashes Gulf Assets' Status as Middle East Haven”, Bloomberg, in: <https://goo.gl/so1zd8>, 15 June 2017.

- 6- **“Remarks by President Trump and Emir Tamim bin Hamad Al Thani Before Bilateral Meeting”** , The White House, Office of the Press Secretary, September 19, 2017,in: <https://goo.gl/RMi5gc>, accessed on 25/7/2018.
- 7- **“Remarks by President Trump and Emir Sabah al-Ahmed al-Jaber al-Sabah of Kuwait in Joint Press Conference,”** The White House, Office of the Press Secretary, September 2017,in: <https://goo.gl/4Futoz>, accessed on 25/08/2018 .
- 8- Brad Lendon, **“Qatar hosts largest US military base in Mideast”**, CNN, June 5, 2017, in: <https://goo.gl/adwksZ>, accessed on 25/8/2018.
- 9- "Remarks by the High Representative/ Vice-President Federica Mogherini, **the doorstep_following her meeting with the Foreign Minister of Qatar Sheikh Mohammed bin Abdulrahman Al-Thani**, European Union, an: [http://bit.ly/\(DgQEfK](http://bit.ly/(DgQEfK), accessed on 03-08-2018.

4- الجرائد والمجلات:

- 1- زيادة خالد، أزمة العلاقات الخليجية: الجذور و المسارات و أسباب الحملة على قطر، مجلة سياسات عربية، ع26، ماي 2017م.
- 2- أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر و دوافعها، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ماي 2017.

قائمة المراجع

- 3- الأزمة الخليجية في عامها الثاني....خطاب سياسي حذر و مكاسب ميدانية، الأخبار الرسمية المنشورة لوكالة الأناضول، إسطنبول، 8 ماي 2018.
- 4- ياسر دويب ، حصار قطر أزمة في مئة يوم ، مجلة الشؤون العربية، ع172، مارس 2018.
- 5- نمر سليمان، الخلاف بين قطر و الدول الخليجية بين المعلن و المخفي، مجلة القاهرة، الع240، أبريل 2018.
- 6- التميمي نواف، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر، بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2012م.
- 7- التميمي نواف، الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة، مجلة سياسات عربية، الع 27، جويلية 2017.
- 8- تأثير أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018/08/19.
- 9- يلستان مرات، من أجل فهم الإستراتيجية التركية إتجاه الأزمة الخليجية الجديدة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018/01/19.
- 10- ناصر تميمي، الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2017/12/14.
- 11- حسين أحمد قاسم ، الاتحاد الأوروبي و الأزمة الخليجية: السياق و مواقف الفاعلين، مجلة سياسات عربية ، م44، ع30، جانفي 2018.
- 12- آل سعود تركي فيصل، التحديات والأخطار التي توجه منطقة الخليج العربي في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي : التحديات الداخلية

قائمة المراجع

- والخارجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
- 13- ستانسفيل حارث، أمن الخليج العربي عقب غزو العراق في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008م.
- 14- العيسوي أشرف سعد، قراءة مقارنة في تأثير حرب الخليج الثانية والثالثة في دول مجلس التعاون الخليجي، دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2007.
- 15- عبد الحالق عبد الله، النظام الإقليمي للخليجي، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006.
- 16- فولور جرهام ، الشرق الأوسط في التقييم الاستراتيجي ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- 17- رايزتر يوهانس، المنظور الأوروبي لأمن الخليج العربي في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، أبو ظبي: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- 18- أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط : حدود التغيير، مجلة السياسة الدولية، الع27، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، جانفي 2017.
- 19- شادي عبد الوهاب، توظيف هيمنة الإرهاب في هيمنة القوة وانتهاك الحقوق ، مجلة السياسة الدولية ملحق اتجاهات نظرية، الع 27، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- 20- حسين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر، 1998.

قائمة المراجع

- 21- أبو هلال فراس، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011م.
- 22- ستيرن هيفري، تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج والأبحاث، 2004م.
- 23- سليمان رشيد سليمان، البعد الاستراتيجي للمعرفة، دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2003م.
- 24- كشك أشرف محمد، معضلة متجددة : أمن الخليج في الرؤية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية ، م49، الع 192، أبريل 2013م.
- 25- سامح رشيد، الخليج في البيئة الإقليمية التوجهات والسياسات، مجلة السياسة الدولية ، العدد 171 ، المجلد 43 ، جانفي 2008 م.
- 26- ممدوح طه، أمن الخليج رؤية من الزوايا الأربعة ، مجلة الآراء حول الخليج، الع 42، ماي 2008.
- 27- معتز سلامة ، الصعود : التمدد لإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، الم 46 ، الع 185، جويلية 2011 م .
- 28- ممدوح أنيس فتحي، الحركات الإسلامية والتطرف والإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2017م.
- 29- ريان محمد سعيد، الصراع على الخليج ومحاولة توظيف الإسلام السياسي: قراءات في الساعة الواقعية ونظرية توازن القوى الظاهرة، القاهرة: مركز الحضارات العربية، 2005م.
- 30- محمد مجاهد الزيات، إيران والأوضاع في العراق، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2007م.

قائمة المراجع

- 31- مطر جميل و هلال علي الدين، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م.
- 32- علي الدين هلال، العرب والعالم: مشروع واستشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م.
- 33- بومنجل شفيع، خلفيات المواقف الإيرانية اتجاه العراق المحتلة، مجلة المستقبل العربي، الع 316، سبتمبر 2010م.
- 34- المهيري سعيد حارب، مسيرة مجلس التعاون الخليجي العربي (الأهداف- الأداء- الإنجازات)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999م.
- 35- عبيد نايف علي، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير : دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990- 2005، دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2007م.
- 36- رجب يحي ، الأركان القانونية الدولية في الخليج العربي ومضيق هرمز، مجلة المستقبل العربي ، الع 23، أبريل 1984م.
- 37- السعيد محمد إدريس ، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة التفاعلات ، القاهرة: موقع الأهرام الرخي ، أكتوبر 2011.
- 38- عبد الخالف عبد الله ، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة ، أبريل 2012.
- 39- بركان غنام، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، عمان : مركز الدراسات الشرق الأوسط ، 2012.
- 40- علوي مصطفى ، قابلية التأثير: إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الخارجية ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية، الع 197 ، جويلية 2014.

قائمة المراجع

- 41- غازي دحمان، مسارات التحولات الشرق الأوسطية، مجلة الشؤون العربية، الع 157، مارس 2014.
- 42- حنفي علي خالد ، القابلية للتفكير التأمري في مراحل التحولات الكبرى، مجلة السياسة الدولية، الع 198، جويلية 2014.
- 43- عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، أبريل 2012.
- 44- فخر علي، انعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي، مجلة المستقبل العربي، الع 390، أوت 2011.
- 45- رفعت سعيد، أبعاد الأدوار الدولية والإقليمية في أزمات المنطقة، مجلة الشؤون العربية، العدد 163، سبتمبر 2016.
- 46- عمرو صبحي، تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011، الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية: المركز الديمقراطي العربي، جانفي 2018.
- 47- منصور المرزوقي، العلاقات السعودية بين قمتي 1945م و 2015م، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2015م.

الفهرس

1	مقدمة
2	أ-الإطار المنهجي للدراسة
2	1-الإشكالية البحثية
2	الفرضيات
3	مجالات الدراسة
3	الأهمية العلمية والعملية للدراسة
4	أهداف الدراسة
5	مبررات الدراسة
5	مناهج الدراسة وإقترباتها
7	ب-الإطار النظري والمفهومي للدراسة
7	نظريات الدراسة
9	ضبط مفاهيم الدراسة
9	الدراسات السابقة
12	تقسيم الدراسة
14	<u>الفصل الأول: دول مجلس التعاون الخليج العربي وتحدياته الأمنية</u>
15	تمهيد الفصل الأول
16	المبحث الأول: دول مجلس التعاون الخليج العربي
16	المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي
20	المطلب الثاني: أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي
25	المطلب الثالث: أهمية مجلس التعاون الخليجي
29	المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن الخليجي وتداعياته
29	المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن الخليجي
37	المطلب الثاني: الرؤية الإيرانية-الأمريكية للأمن الخليجي
42	المطلب الثالث: تعاون دول مجلس الخليج في المجال الأمني
48	المبحث الثالث: مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي
48	المطلب الأول: بروز إيران كقوة إقليمية
54	المطلب الثاني: الصراع الطائفي التفكك المذهبي
61	المطلب الثالث: الإرهاب: الخطر المتنامي عبر الحدود
67	المبحث الرابع: المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي

الفهرس

المطلب الأول: ثورات الربيع العربي وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي العربي.....	67
المطلب الثاني: التغيير في معادلة التحالفات الداخلية والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.....	79
الفصل الثاني: التفاعلات الدبلوماسية للأزمة القطرية-الخليجية وأبعادها	
الإقليمية والدولية.....	85
تمهيد الفصل الثاني.....	86
المبحث الأول: أزمة العلاقات القطرية-الخليجية.....	87
المطلب الأول: جذور وأسباب أزمة العلاقات القطرية-الخليجية.....	87
المطلب الثاني: تأثير الأزمة القطرية-الخليجية على موازين القوى في الشرق الأوسط.....	92
المطلب الثالث: التداعيات الجيوسياسية للأزمة القطرية-الخليجية.....	98
المبحث الثاني: دبلوماسية الأطراف المعنية للأزمة القطرية-الخليجية.....	107
المطلب الأول: دبلوماسية الأطراف المقاطعة.....	107
المطلب الثاني: الدبلوماسية القطرية اتجاه الأزمة الخليجية.....	113
المطلب الثالث: جهود الوساطات لحل الأزمة القطرية-الخليجية.....	118
المبحث الثالث: التفاعلات الإقليمية والدولية اتجاه الأزمة الخليجية الراهنة.....	128
المطلب الأول: الموقف الإيراني-التركي اتجاه أزمة العلاقات الخليجية.....	128
المطلب الثاني: الموقف الأمريكي اتجاه أزمة العلاقات القطرية-الخليجية.....	136
المطلب الثالث: الموقف الأوروبي من الأزمة القطرية-الخليجية.....	142
المبحث الرابع: دراسة مستقبلية للأزمة القطرية الخليجية.....	150
المطلب الأول: سيناريو تجميد الأزمة والتعايش معها.....	150
المطلب الثاني: سيناريو حل الأزمة.....	154
المطلب الثالث: سيناريو تصعيد الأزمة.....	158

الفهرس

162.....	الخاتمة
177.....	الملخص باللغة العربية

أمن مجلس التعاون الخليجي في بفترة ما بعد الربيع العربي

أزمة العلاقات القطرية-الخليجية (2017م-2018م)

من إعداد

برسي ذهبية

تحت إشراف

الأستاذ عمرو محمد

الملخص

تشهد منطقة الخليج منذ أواخر ماي 2017م أزمة دبلوماسية بين عدد من دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر حدة منذ تشكيل المجلس عام 2018م، بدأت الأزمة بحملة إعلامية على دولة قطر، قادتها وسائل إعلام سعودية وإماراتية، وبخلاف أزمة سحب السفراء عام 2014م، أقدمت ثلاث دول خليجية هي المملكة العربية السعودية، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة مع مصر في الخامس من جوان 2017م على قطع العلاقات الدبلوماسية وفرض حصار شامل على قطر ثم سلمتها قائمة مطالب، وأمهلتها عشرة أيام لتنفيذها أو مواجهة سيناريوهات تصعيدية على قطر ، غير أن قطر رفضت تلك المطالب و فضلت الصمود في الإطار نفسه تسعى الدول المقاطعة على عزل قطر دبلوماسيا كوسيلة لإجبارها على الخضوع من أجل دفع بقطر إلى تغيير سياستها لتتوافق مع دول الأعضاء في المجلس الخليجي، غير أن القوى الكبرى سعت للتوسط بين أطراف المعنية بالأزمة للتسوية.